الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(456)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	13
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	37
حقوق الإنسان فى العالم	104

"جمعية" و"هيئة" حقوق الإنسان: انتقادات المنظمات الدولية للمملكة "غير واقعية"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 3 ذو العدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الخبر – ياسمين الفردان

اعتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، الجدل الذي أثارته المنظمة الدولية لحقوق الإنسان (هيومن رايتس واتش) بشأن إعدام المملكة لتجار مخدرات ومتهمين بالسحر والشعوذة، «شهادة إيجابية»، تثبت «حرص المملكة على الفرد والمجتمع من سموم المخدرات وأعمال السحر والشعوذة». واتهمت الجمعية معدي التقارير بـ«عدم فهم دستور السعودية الذي يقوم على الشريعة الإسلامية والسنة».

فيما طالبت هيئة حقوق الإنسان في السعودية، المنظمات الدولية المنادية بوقف أو إلغاء عقوبة الإعدام، الانتباه إلى حقوق الأطراف الأخرى التي انتهكت من الجناة، ورأت أن هذا يجب أن يُنظر إليه بدرجة الاحترام نفسها، ما جعل كثيراً من دول العالم تستمر في تطبيق هذه العقوبة طبقاً لأنظمتها وتشريعاتها الداخلية». وتعدّت «هيومن رايتس ووتش» على قرار السعودية بوصف سجلها المتعلق بحقوق الإنسان «ملطخاً». واعتبرت المنظمة تجارة المخدرات والسحر والشعوذة «جرائم ليست عنيفة».

إلا أن المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي، قال في تصريح إلى «الحياة»: «إن عقوبة القتل (الإعدام) لا تطبق في المملكة إلا في أشد الجرائم خطورة وفي أضيق الحدود، ولا يتم تنفيذها إلا بعد استكمال إجراءات النظر القضائي لها في جميع المحاكم بمختلف درجاتها». وأضاف: « لابد من أن تنظر القضية في المحكمة الابتدائية، نظراً مشتركاً من ثلاثة قضاة، ويجب أن يصدر حكمهم بالإجماع، ثم يُعرض على محكمة الدرجة الثانية، وهي محكمة الاستئناف، حتى لو لم يطعن فيه أحد الأطراف، ويتم تدقيق الحكم من دائرة جنائية مكوّنة من خمسة قضاة، فإذا صادقت محكمة الاستئناف على الحكم؛ فلابد أن يُعرض على المحكمة العليا، ليتم تدقيقه من خمسة قضاة، وإذا صادقت المحكمة العليا على الحكم تكون اكتملت مراحل النظر القضائي».

ولفت الشدي إلى أن العقوبات المقدرة على الجرائم المحكومة بالقصاص والحدود «لا تملك أية سلطة في الدولة أن تعدّلها أو توقفها، باعتبار أن الشريعة الإسلامية نصت عليها بنصوص قاطعة لا تقبل التأويل»، لافتاً إلى أنها «محصورة في جرائم محدودة، ولا يتم الإدانة بها إلا بالدليل القطعي الذي لا يقبل الشك». وقال: «إن هذا الأمر يأتي منسجماً مع التزامات المملكة بموجبات اتفاق مناهضة التعذيب»، موضحاً أن هذه العقوبات «شرّعها الإسلام للحفاظ على حياة الناس، ومصالح المجتمع العليا، وردع أية محاولة لانتهاكها، ونص نظام الإجراءات الجزائية، على عدد من الضمانات التي تكفل للمتهم حقوقه منذ القبض عليه مروراً بإجراءات إيقافه والتحقيق معه وحتى محاكمته».

وأردف المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان إلى أن «المملكة، وهي تؤكد على احترام الحق في الحياة بصفته أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية، فإنها تحرص على تطبيق أقصى معايير العدالة، بما يتفق مع التزاماتها الدولية، وما وقّعته أو انضمت إليه من اتفاقات ومعاهدات في مجال حقوق الإنسان». وزاد: «يجب ألا تُنسينا الدعوات المنادية بوقف أو إلغاء عقوبة الإعدام حقوق الأطراف الأخرى التي انتُهكت من الجناة، الأمر الذي يجب أن ينظر إليه بدرجة الاحترام نفسها، ما جعل كثيراً من دول العالم تستمر في تطبيق هذه العقوبة طبقاً لأنظمتها وتشريعاتها الداخلية».

بدوره، أوضح الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري، أن «البيانات التي تصدر من منظمات حقوق الإنسان تتضمن تعليقات وردوداً تختص بأنظمة السعودية، فيما يجب ألا تقارن بعض القضايا التي تحدث داخلياً بالخارج،

لكونها من نظم أحكام الشريعة، وبالتالي نظّمت الأفعال لها والأحكام مبنية على الشريعة، مثل قضايا تهريب المخدرات والسحر والشعوذة».

وطالب الفاخري، في تصريح إلى «الحياة» المنظمات الدولية بـ«تقديم وجهة نظر مبنية على دلائل ووقائع لحقوق الإنسان»، مضيفاً: «المشكلة تكمن في أن بعض ردود الأفعال الدولية والمنظمات الخارجية تُبنى على وجهة نظر موجودة في دولة ما، فيما تختلف الأنظمة من دولة إلى أخرى»، لافتاً إلى أن «السعودية تطبق إجراءاتها بعد سلسلة من التحذيرات والتنبيهات للقضايا الكبرى، وأحكام الشريعة فيها واضحة، ولها عقوبات محددة مسبقاً. كمن يسعى لإدخال المواد المحظورة على رغم معرفته المسبقة بالعقوبات داخل السعودية. لكن البعض يركز على فعل واقع بفاعل الجريمة ولا يركز على الآثار، فهناك آثار لمهربي السموم في المجتمع، والترويج لها عالمياً، وأفعال التهريب لا تقل خطراً عن قضايا القتل العمد».

وعلّق الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان على وصف المنظمة الدولية لقرار السعودية بـ «اللطخة السوداء في سجلها»، قائلاً: «الإنصاف أن السعودية تقدمت في مجال حقوق الإنسان بخطوات ملموسة، وتعدت دولاً كبرى في تطبيق هذه الحقوق، ومحاولة جعل مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً أصيلاً داخل المنظمات والمجتمع المدني، والملاحظات تتغير إيجاباً، في تطوير الأجهزة ووضع اللبنة الأساسية بين الأفراد والمؤسسات».

وانتقد الفاخري التقارير التي تعدّها المنظمات العالمية، لافتاً إلى أنه «يُعاب عليها القصور في فهم أنظمة المملكة، التي تقوم على القرآن والسنة، وما قامت به السعودية لمعاقبة مرتكبي جرائم تنتهك حقوق الإنسان إيجابي لحقوق الفرد والمواطن وحمايته»، مطالباً الجهات الدولية بـ«الاستناد على وقائع ودلائل مبنية على حقوق الإنسان في إصدار التعليقات والردود، والنظر لحقوق المجتمع والدفاع عنه. فيما أن الدفاع عن شخص يدمر المجتمع، يعد تدميراً لحق المجتمع بأكمله».

العبدلي: التشدد السعودي لحماية الوطن من الأخطار

< رأى المحامي عبدالعزيز العبدلي، أن الانتقادات الصادرة من أعضاء أو منظمات دولية أو غير دولية، تجاه أعمال تقوم بها الدولة بواجب تنفيذ النظام العام، والقوانين المختلفة هي «انتقادات تمثل تبايناً في وجهات النظر، فهناك وجهة نظر مختلفة داخل البرلمانات في جميع الدول، وهناك تناقضات كاملة بين التيارات والثقافات داخل الدولة والمجالس التشريعية في كل دولة. وكما أن هناك الصوت المتشدد هناك الصوت المغرض وهناك المتوازن».

وأضاف العبدلي: «القوانين ليست وليدة اللحظة وإنما منذ فترة طويلة، وعقوبة الإعدام معلنة في القوانين والأنظمة وصدر بموجبها تسلسل نظامي، وتم نشرها في الصحف الرسمية، وطبعتها الكثير من الصحف. وتم الإعلان عنها في السفارات والقنصليات، والطائرات المتجهة إلى السعودية، وتم التحذير منها بالكامل، ومنها الإعلان عن إعدام مروجي المخدرات والسحرة والمشعوذين وبشكل مستمر كسياسة تحذيرية بأن هذا الإعدام سيطبق والقوانين جادة، والمحاكم تصدر أحكامها بهذه الأنظمة المكتوبة مستمدة من الشريعة».

وقال: «إن التشدد الذي تتحدث عنه المنظمة، إنما هو لمصلحة المجتمع والوطن والفرد الذي يحتاج إلى حماية، وتشدد المنظمة تجاه الفرد(الجاني) هو تدمير للأسرة والمجتمع».

ولفت إلى أن «المملكة من الدول المستهدفة، وأشهر الدول معاناة من هذه الجرائم ونسبة التهريب والاتجار مرتفعة، على رغم جهود وإنجازات الجمارك وإدارة المخدرات، وكذلك في ما يتعلق بأعمال الشعوذة التي تدمر الفرد والأسرة والمجتمع، والعقوبة المتشددة في رأي المنظمة، التي تصل إلى القتل، إنما هي من وجهة نظر الشرع تشدد لحماية المجتمع، وليست لمجرد معاقبة الفاعل».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حقوق الإنسان": أسر متذمرة من زملاء أبنائهم والمحرضين .. يدفعونهم إلى مواقع الفتن والقتال

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/30/article_881519.html

خالد الجعيد من الطائف

قال لـ"الاقتصادية"، الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، إن الجمعية رصدت ما يدور في المجتمع من تذمر بعض الأسر من بعض زملاء أبنائهم، أو المحرضين الذين يدفعون بأبنائهم إلى مواطن الفتن، مشيرا إلى أن مثل هذا التذمر تم رصده، إضافة إلى الحديث الذي يدور بين حين وآخر، الذي يتطلب أن يكون هناك متابعة من قبل الأسر لأبنائها، منوها إلى ضرورة المبادرة إلى التواصل مع الجهات الأمنية عند وجود شكوك، أو على نحو ذلك، لأن في ذلك مصلحة للأبناء، وللأسر أيضا .

وبين الدكتور القحطاني، أن ترك الأبناء دون متابعة، قد يكون طريقا لاقتناعهم بما قيل لهم، وبالتالي يذهب إلى مناطق الصراع، ولا يتبين له حقيقة الأمر إلا "عقب وقوع الفأس في الرأس"، وأضاف "هذه الأمور تحتاج إلى متابعة من جانب الأسر، وكذلك التنشئة، والتربية، ومتابعة المرشدين الطلابيين في المدارس، والأكاديميين في الجامعات، كذلك عليهم دور في توضيح الأمر للشباب المتحمسين، وأن مثل هذه الأمور تحتاج إلى روية"، وتابع "كما يوضح لهم أن صدور قرارات من ولي الأمر فيها مصلحة للأمة، والمجتمع"، لافتا إلى أن وجود تضافر للجهود على مستوى الأسرة، والمؤسسة التعليمية، والدولة كذلك، سيحد من خروج الشباب، الذي أصبح وقودا لحروب لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

وبسؤاله عن رصد حالات التغرير بالشباب، قال الدكتور القحطاني، "الرصد تم بطريقة غير مباشرة، عندما يكون هناك تلق لشكاوى المغرر بهم، سواء منهم من كان خارج المملكة، أو من عادوا إلى المملكة، فمن خلال الشكاوى يتضح مثل هذا الأمر، وكذلك عند الحديث مع ذويهم يذكرون أنهم غرر بهم، ودُفعوا إلى مناطق الصراع، في الوقت الذي كانوا فيه في السابق معتدلين في تفكيرهم، وليس لديهم توجهات نحو مثل هذه الأمور، وانقلابهم كان فجأة"، وتابع "هذا بلا شك يُبين التأثيرعلى مثل أولئك الشباب ودفعهم إلى مواطن الفتن، وأكثر التأثير كان عن طريق الرفقاء، والمجموعات التي تحاول أن تتلقف الشباب من هنا وهناك، ولم نلحظ في مؤسسات التعليم مثل ذلك التأثير، وإن كان أيضا على مؤسسات التعليم دور في إقامة المحاضرات، وتوعية الشباب، وتوضيح الأمور لهم بكل موضوعية، وبحقيقة واقعية، وطرح تساؤل، حول ماذا جنى أولئك الشباب من تلك الحروب؟، وما نتائج ذلك؟ خاصة أن هناك من يُصفى ويُقتل من قبل من استقطبوهم، وبعضهم تائه، وبعضهم يعتقد أنه في الطريق الصحيح وهو في الواقع في الطريق الخطأ"، لافتا إلى أن من حق هؤلاء الشباب على المجتمع إيضاح مثل هذه الأمور لهم، وبيان خطورتها، وأن الضرر منها مُحقق، وعدم وجود مصلحة منها، إضافة إلى ضررها على أنفسهم وسمعة بلادهم، منوها بالدور الكبير لخطباء المساجد، في توعية الشباب، وبيان أن مثل هذه الأمور تستغل ضد المملكة، في أن أبناءها يخرجون للقتال في مواطن الصراع، وأنهم بالتالي إرهابيون، وبيان أن المواطن الغيور على دينه ينبغي أن يلتزم بما يصدره ولي الأمر في بلاده، وأن يعود إلى العلماء في بلده، وأيضا على العلماء دور كبير كما ذكر خادم الحرمين الشريفين، في نصيحة الشباب وتسهيل الأمور للوصول إليهم واللقاء بهم ، مشيرا إلى أن على جهات المجتمع المختلفة أن تتضافر جهودها لجني نتائج طيبة بإذن الله. وعن أعمار الشباب، الذين تم رصدهم، قال رئيس جمعية حقوق الإنسان، "كان في السابق هناك استقطاب لفئات عمرية محددة، من الثانوية أو الجامعة، لكن الفترة الأخيرة بدأ يظهر مُتعلمون، وأساتذة جامعات، وأشخاص آخرون، وأضاف "الأمر التبس، والفتن لا يعرف صوابها من خطئها، وبالتالي الحكمة بالبقاء، وينبغي حسن الظن بالقائمين على أمور المسلمين، وأن يكون هناك تعاون وتكاتف بين جميع فئات المجتمع، لإزالة الضرر عن مثل هؤلاء الشباب الذين أصبحوا وقودا في مثل هذه الحروب التي لا مصلحة للأمة فيها".

.

21 ألف حالة طلاق.. تقرع جرس الإنذار في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة المدينة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
اضغط هنا

تحرير - إبراهيم جبريل مكة المكرمة

60 % من الحالات في السنة الأولى من الزواج 80 % من أطفال دور الملاحظة لوالدين منفصلين فاتن: التكافؤ الفكري يحصن الأسر السهلي: التأجيج الأسري يقف خلف معظم حالات الطلاق كسناوي: الظاهرة أكثر وضوحًا في ال

على الرغم من أن الإسلام أحل الطلاق، إلا أن تسجيل المحاكم في السعودية العام الماضي ما يزيد على 21 ألف حالة طلاق ينذر بحدوث كارثة، قد تتسبب في هدم بعض البيوت وتشريد الأطفال، وقطع الأواصر الاجتماعية.

وحذّرت دراسة حديثة للدكتور عبدالعزيز بن حمود الشثري من تزايد وقوع حالات الطلاق في المجتمع السعودي، مشيرة إلى أنه يوجد ارتفاع بصورة كبيرة حاليًا قياسًا بالسنوات الماضية، حيث سجلت المحاكم عام 1413هـ 13227 صك طلاق.

ووفق دراسة أجريت بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية فإن 60% من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج وأن 80% من الأطفال الموجودين في دور الملاحظة الاجتماعية هم أبناء لوالدين منفصلين.

أرقام مخيفة

في البداية أشار الدكتور محمد السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الدين الإسلامي قدم الوقاية على العلاج، لافتًا إلى أن الطلاق يكون حلًا في الحياة الزوجية الميئوس منها حيث جعل الطلاق على ثلاث مراحل.

دورات تأهيلية

وأضاف أن أكثر حالات الطلاق تقع في لحظة تسرع أو غضب أو ردة فعل أو حالة نفسية لذلك يجب إخضاع الشباب والفتيات للدورات التدريبية قبل الزواج وأن توجه للمحاكم إن وقع طلاق بأن يكون هناك تنسيق مع إمارات المناطق في ضرورة إخضاع هذا الشخص للدورات الأسرية.

تأجيج أسري

ولفت إلى أن معظم الحالات التي يتم تسجيلها هي في الغالب ليست باقتناع الطرفين بل بمساعدة وتأجيج أسرتيهما، لافتًا إلى أن كثيرًا من الناس لا يطبقون قول الله: «ولا تنسوا الفضل بينكم»، حيث إذا وقع الطلاق يحدث الطغيان من الزوجين والمطالبة بحضانة الأبناء.

مراكز استشارية

وطالب الجهات المسؤولة بتفعيل دور المراكز الاستشارية والأسرية للحد من هذه المشكلة وتفهم الزوجين بأن الخطأ وارد من كلا الطرفين، وعدم تصيدهم لأخطاء بعضهم البعض.

وقال: «نناشد السلك القضائي في المحاكم الشرعية أن يبحث القضاة فيها عن الأقوال الفقهية التي فيها مخرج ومنها عدم وقوع الطلاق البدعي، وهذا قول معتمد قال به الشيخ ابن تيمية والشيخ ابن قيم ومن مشايخنا الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين -رحمة الله عليهم جميعًا- الذين قالوا بعدم جواز هذا الطلاق».

زيادة الظاهرة

وأشار الدكتور محمود كسناوي عميد كلية التربية سابقًا وعضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى إلى أنه سبق وأن شارك في دراسة أجرتها جامعة أم القرى قبل 10 سنوات مع مجموعة من المختصين على مستوى المملكة، قائلاً: «وجدنا أن الحالة مستمرة وتتزايد في المدن أكثر من القرى والأرياف».

تقصير أسري

وأضاف من أسباب الطلاق كثرة خروج المرأة للمناسبات في ظل رفض الزوج أو العكس من خلال تقصير الزوج في واجباته الدينية والأسرية والشرعية بالإضافة إلى عدم الإنجاب أيضًا، حيث يؤدّي في بعض الأحيان إلى المعايرة وعدم وجود الاحترام والتقدير.

وبين أن من الأسباب أيضًا غياب الحب والاختلاف في آلية وطرق تربية أبناء وسهر الأزواج في الخارج إلى منتصف الليل دون مبالاة أو السفر المتكرر للخارج.

تكثيف توعوي

وقال: «علينا كمجتمع سواء المدارس والجامعات والمعاهد والوسائل الإعلامية بكل اختلافها والجمعيات والمؤسسات تكثيف التوعية في المجتمع بخطورة الوضع ووضع الحلول اللازمة قبل تنامي المشكلة ووصولها إلى مرحلة يصعب السيطرة عليها في المستقبل لا قدر الله».

تباين فكري

وقالت المطوفة والكاتبة الصحفية فاتن إبراهيم حسين: «إن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي مخيفة، مبينة أن عدد حالات الطلاق بلغت عام 1433هـ 34490 حالة أي بمعدل 95 حالة طلاق يوميًّا.

وذكرت أن للطلاق أسبابًا كثيرة منها، عدم التكافؤ الفكري بين الزوجين، إذ قد يتم العقد من هذه الزوجة بسبب جمالها دون الأخذ بمعايير أخرى مهمة، ففي الحديث النبوي عن الرسول عليه الصلاة والسلام: «تُنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

اتهام الأسرة

وحملت الأسرة مسؤولية عدم تحمل الفتاة للمسؤولية، وذلك باعتمادهم على الخادمة، بالإضافة إلى عدم تدريب الشباب على تحمل مسؤوليات منزلية يجعله اتكاليًّا على الآخرين.

وشددت على ضرورة إعداد وتهيئة البنات والأبناء عبر إلحاقهم بدورات، قائلة: «يجب أن نجعل هذه الدورات شرطًا من شروط الزواج الصحيح مثلها مثل الحصول على تحليل الدم».

21 ألف حالة طلاق.. تقرع جرس الإنذار في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة البشاير السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
http://elbashayeronline.com/news-407897.html

تحرير - إبراهيم جبريل مكة المكرمة

21 ألف حالة طلاق..

تقرع جرس الإنذار في المجتمع السعودي

60 % من الحالات في السنة الأولى من الزواج

80 % من أطفال دور الملاحظة لوالدين منفصلين

فاتن: التكافؤ الفكري يحصن الأسر

السهلي: التأجيج الأسري يقف خلف معظم حالات الطلاق

كسناوي: الظاهرة أكثر وضوحًا في العلى الرغم من أن الإسلام أحل الطلاق، إلاّ أن تسجيل المحاكم في السعودية العام الماضي ما يزيد على 21 ألف حالة طلاق ينذر بحدوث كارثة، قد تتسبب في هدم بعض البيوت وتشريد الأطفال، وقطع الأواصر الاجتماعية.

وحذّرت دراسة حديثة للدكتور عبدالعزيز بن حمود الشثري من تزايد وقوع حالات الطلاق في المجتمع السعودي، مشيرة إلى أنه يوجد ارتفاع بصورة كبيرة حاليًا قياسًا بالسنوات الماضية، حيث سجلت المحاكم عام 1413هـ 13227 صك طلاق.

ووفق دراسة أجريت بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية فإن 60% من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج وأن 80% من الأطفال الموجودين في دور الملاحظة الاجتماعية هم أبناء لوالدين منفصلين.

أرقام مخيفة

في البداية أشار الدكتور محمد السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الدين الإسلامي قدم الوقاية على العلاج، لافتًا إلى أن الطلاق يكون حلًا في الحياة الزوجية الميئوس منها حيث جعل الطلاق على ثلاث مراحل.

دورات تأهيلية

وأضاف أن أكثر حالات الطلاق تقع في لحظة تسرع أو غضب أو ردة فعل أو حالة نفسية لذلك يجب إخضاع الشباب والفتيات للدورات التدريبية قبل الزواج وأن توجه للمحاكم إن وقع طلاق بأن يكون هناك تنسيق مع إمارات المناطق في ضرورة إخضاع هذا الشخص للدورات الأسرية.

تأجيج أسري

ولفت إلى أن معظم الحالات التي يتم تسجيلها هي في الغالب ليست باقتناع الطرفين بل بمساعدة وتأجيج أسرتيهما، لافتًا إلى أن كثيرًا من الناس لا يطبقون قول الله: «ولا تنسوا الفضل بينكم»، حيث إذا وقع الطلاق يحدث الطغيان من الزوجين والمطالبة بحضانة الأبناء.

مراكز استشارية

وطالب الجهات المسؤولة بتفعيل دور المراكز الاستشارية والأسرية للحد من هذه المشكلة وتفهم الزوجين بأن الخطأ وارد من كلا الطرفين، وعدم تصيدهم لأخطاء بعضهم البعض.

وقال: «نناشد السلك القضائي في المحاكم الشرعية أن يبحث القضاة فيها عن الأقوال الفقهية التي فيها مخرج ومنها عدم وقوع الطلاق البدعي، وهذا قول معتمد قال به الشيخ ابن تيمية والشيخ ابن قيم ومن مشايخنا الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين -رحمة الله عليهم جميعًا- الذين قالوا بعدم جواز هذا الطلاق».

زيادة الظاهرة

وأشار الدكتور محمود كسناوي عميد كلية التربية سابقًا وعضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى إلى أنه سبق وأن شارك في دراسة أجرتها جامعة أم القرى قبل 10 سنوات مع مجموعة من المختصين على مستوى المملكة، قائلاً: «وجدنا أن الحالة مستمرة وتتزايد في المدن أكثر من القرى والأرياف».

تقصير أسري

وأضاف من أسباب الطلاق كثرة خروج المرأة للمناسبات في ظل رفض الزوج أو العكس من خلال تقصير الزوج في واجباته الدينية والأسرية والشرعية بالإضافة إلى عدم الإنجاب أيضًا، حيث يؤدّي في بعض الأحيان إلى المعايرة وعدم وجود الاحترام والتقدير.

وبين أن من الأسباب أيضًا غياب الحب والاختلاف في آلية وطرق تربية أبناء وسهر الأزواج في الخارج إلى منتصف الليل دون مبالاة أو السفر المتكرر للخارج.

تكثيف توعوي

وقال: «علينا كمجتمع سواء المدارس والجامعات والمعاهد والوسائل الإعلامية بكل اختلافها والجمعيات والمؤسسات تكثيف التوعية في المجتمع بخطورة الوضع ووضع الحلول اللازمة قبل تنامي المشكلة ووصولها إلى مرحلة يصعب السيطرة عليها في المستقبل لا قدر الله».

باين فكري

وقالت المطوفة والكاتبة الصحفية فاتن إبراهيم حسين: «إن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي مخيفة، مبينة أن عدد حالات الطلاق بلغت عام 1433هـ 34490 حالة أي بمعدل 95 حالة طلاق يوميًا.

وذكرت أن للطلاق أسبابًا كثيرة منها، عدم التكافؤ الفكري بين الزوجين، إذ قد يتم العقد من هذه الزوجة بسبب جمالها دون الأخذ بمعايير أخرى مهمة، ففي الحديث النبوي عن الرسول عليه الصلاة والسلام: «تُنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

اتهام الأسرة

وحملت الأسرة مسؤولية عدم تحمل الفتاة للمسؤولية، وذلك باعتمادهم على الخادمة، بالإضافة إلى عدم تدريب الشباب على تحمل مسؤوليات منزلية يجعله اتكاليًا على الآخرين.

وشددت على ضرورة إعداد وتهيئة البنات والأبناء عبر إلحاقهم بدورات، قائلة: «يجب أن نجعل هذه الدورات شرطًا من شروط الزواج الصحيح مثلها مثل الحصول على تحليل الدم».

"العدل" تدرب القضاة على حقوق الإنسان والتعاملات الإلكترونية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720572.htm

عبدالله الداني (جدة)

نظمت وزارة العدل ممثلة بالإدارة العامة لتدريب القضاة ست ورش عمل لأصحاب الفضيلة بأبها والرياض.

ففي مدينة أبها تناولت ورشة عمل هيئات حقوق الإنسان التي قدمها عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مفهوم حقوق الإنسان في الفقه الإسلامي والتصوير الغربي والميثاق العالمي لحقوق الإنسان في الشريعة ومواثيق واتفاقيات وحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية أو مؤسسات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والاعتبار القضائي لحقوق الإنسان.

كما تناولت ورشة عمل غسل الأموال التي قدمها عضو هيئة التدريس بكلية الملك فهد الأمنية الدكتور محمد بن علي القحطاني مخاطر وآثار غسل الأموال ودور الجهات الرقابية والإشرافية في مراقبة غسل الأموال والجهود الدولية في مكافحة غسل الأموال وسلطة قاضي التقديرية في تحديد عقوبة غسل الأموال والأموال الناتجة عن غسل الأموال لصالح دول أخرى والمحاكم المختصة بالفصل في جريمة غسل الأموال.

فيما تناولت ورشة عمل القراءة السريعة والتلخيص التي قدمها المدرب أشرف غريب معدل سرعة القراءة والفرق بين التلخيص والاختصار ومهارات الحفظ والتذكر وتطبيقا عمليا على قراءة الصكوك ومحاضر التحقيق.

وتناولت ورشة عمل القيادة الفعالة التي قدمها المدرب محمد سلامة الزيود مقدمة في القيادة الفعالة وماهية القيادة والقائد والمرؤوس والقيادة وخصائص القادة الفعالين وأساليب القيادة والدعم الوظيفي وبناء فرق العمل وقيادة فريق من القادة وتحديد الأولويات واتخاذ القرار.

ينظمه مركز الحماية من العنف الأسري بمدينة الأمير سلطان الطبية
ملتقى لحماية المرأة من الإيذاء يبحث قضايا الحقوق والصحة النفسية والأبعاد الاجتماعية.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972462

الرياض - محمد الحيدر
ينظم مركز الحماية من العنف الأسري، بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية في وزارة الدفاع، يوم غد الاربعاء الملتقى الأول لحماية المرأة من الإيذاء، ويستمر لمدة يومين بالمركز الاجتماعي في مدينة الأمير سلطان الطبية في الرياض.
واوضحت ل"الرياض" الدكتورة سميره الغامدي رئيسة مكتب الحماية من العنف الأسري والإهمال استشارية طب نفسي أطفال ومراهقين بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية ان الملتقى يهدف إلى الإسهام في تعريف المرأة بنظام الحماية من الإيذاء، وتسليط الضوء على دور الجهات المعنية في حماية المرأة من الإيذاء، والتعريف بالآثار النفسية للعنف ضد المرأة، إلى جانب رفع الوعي حول حقوق المرأة القانونية.
ويرأس الجلسة الأولى للملتقى الدكتور ناصر بن راجح الشهراني، عضو مجلس الشورى، ويشارك فيها الدكتور محمد بن عبدالرحمن المقرن القاضي في مجلس القضاء الأعلى متحدثاً عن دور الجهات المعنية في حماية المرأة من الإيذاء والعقيد الركن الدكتور عبدالله بن متعب بن ربيق، استاذ القانون بكلية القيادة والأركان بالحرس الوطني، متناولاً تفعيل حماية المرأة المعنفة وفق نظام الحماية من الإيذاء وفي الجلسة الثانية التي يرأسها ابراهيم الشثري، المدير العام للإدارة العامة للحقوق العامة بإمارة الرياض، تتحدث الأستاذة موضي بنت حمد الزهراني، مديرة دار الحماية والضيافة الاجتماعية بالرياض، عن دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية المرأة من الإيذاء، ويناقش الدكتور ناصر بن صالح العواد، مستشار وزارة العدل للبرامج الاجتماعية، دور الوزارة في حماية المرأة من الإيذاء ويرأس الجلسة الثالثة كل من الدكتور عبدالله بن محمد الهذلول، رئيس المجلس العلمي للطب النفسي بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية سابقاً، والدكتور عبدالحميد الحبيب، المدير العام للصحة النفسية والاجتماعية. وفي الجلسة يناقش الدكتور داخل بن عايد الصاعدي، استشاري الطب النفسي، علاج كرب ما بعد الصدمة بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتتناول الاخصائية النفسية نازنين أسود، الآثار النفسية المترتبة على العنف ضد المرأة. وترأس الجلسة الرابعة الدكتورة مها المنيف، المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للأمان الأسري، والدكتور خالد بن عبدالرحمن الفاخري، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
وفي الجلسة يقدم الدكتور عبدالعزيز عثمان الفالح، عضو هيئة حقوق الإنسان، دور الهيئة في تنفيذ نظام الحماية من الإيذاء، وتقدم الأستاذة نورة الأحمري، اخصائية علم النفس السريري في الأمان الأسري، تأهيل المعنفات لبداية جديدة.
وتعقد ضمن أعمال الملتقى أربعة ورش عمل، الأولى بعنوان "اضطراب كرب ما بعد الصدمة"، تقدمها الاخصائية النفسية نازنين أسود، والثانية "تقييم حالات العنف الجسدي والجنسي ضد المرأة، للدكتور أحمد بن محمد عقيلان استشاري الطب الشرعي، والدكتورة أميرة بنت محمد الدوسري، الأستاذ المساعد واستشاري التمريض (التنمية الصحية للبالغين).
والورشة الثالثة عنوانها "التعامل مع حالات العنف ضد المرأة من الناحية النفسية، وفيها تقدم الدكتورة نادية تميمي، استشارية علم النفس السريري عن "أسلوب تعلم التعامل مع المرأة المعنفة، كما يقدم كل من الدكتور عبده كامل الطايفي الاستاذ المشارك بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، والأستاذة مها القطان، الاخصائية الاجتماعية، الورشة الرابعة عن الإرشاد الاجتماعي عند استقبال خالات العنف.

حقوق الإنسان: سنتحقق منها.. والحالة إنسانية وكان يجب إراحتها

صورة حَمْل مسنة على درج محكمة صامطة تثير أهالي جازان

المصدر: جريدة سبق الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/Qgkgde

فهد كاملي - سبق - جازان:
أثارت صورة حَمْل مسنة على درج محكمة محافظة صامطة من قِبل أبنائها حفيظة أهالي منطقة جازان، مؤكدين أن ما حدث غير إنساني، وخصوصاً أن المسنة مقعدة، وتم حملها على كرسي في وضع غير آمن.
من جانبها، تواصلت "سبق" مع فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان بعد أن عرضت عليهم الصورة المتداوَلة قائلة إنه سيتم التحقق من الأمر؛ "إذ إن ما حدث لا يرضينا؛ كون الحالة تعتبر إنسانية؛ ولا بد من توفير سبل الراحة لها".

أمهما وثقت آثار الضرب وطلبت إنقاذهما وتدخل جهات الحماية

"حقوق الإنسان": نتابع بلاغ تعنيف طفلين على يد زوجة والدهما بالرياض

المصدر: جريدة سبق الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/2fkgde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
أكد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، المستشار خالد الفاخري، لـ"سبق"، أن الجمعية تتابع بلاغاً وردها من مواطنة تطلب فيه إنقاذ طفليها (7 و8 سنوات)، من تعنيف زوجة والدهما الذي يسكن الطفلان معه، بعد انفصال والدتهما عنه.
وقال المستشار الفاخري إنه تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، للتأكد من بلاغ المواطنة والتثبت منه، مفيداً بأن الجمعية لن تألو جهداً في متابعة جميع البلاغات التي تردها، أولاً بأول.
وكانت مواطنة من سكان مدينة الرياض، قد تقدمت بشكوى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد علمها بتعرض اثنين من أطفالها اللذين يسكنان مع والدهما وزوجته، للضرب والتعنيف على يد "عمتهم"، لأسباب مجهولة.
وحصلت أم الطفلين على صور لآثار الضرب على جسديْ الطفلين، ووثقتها لدى الجهات المعنية، مطالبة بسرعة التحرك، وإحالة الطفلين للمستشفى للكشف عليهما وإصدار التقارير الطبية لهما.
وقالت المواطنة في اتصال مع "سبق" إنها تقدمت ببلاغ هاتفي لدار الحماية بحي غرناطة، قبل أن تسجل بلاغها رسمياً لدى الدار، يحوي صور آثار الضرب على جسدي الطفلين، مشيرة إلى ضرورة اتخاذ اللازم سريعاً بعد منع والدهما مقابلة الطفلين لوالدتهما، خشية أن تشاهد ما هما عليه من وضع صحي سيئ -بحسب قولها-.

سجناؤنا إخواننا!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011950

شلاش الضبعان

سجناؤنا هم إخواننا أخطأوا ونالوا جزاء خطئهم، فهنيئاً لهم لأن عقوبة الدنيا كفارة وأرحم من عقوبة الآخرة!
وما دام السجن هو تطهيراً للسجين مما اقترفه، فإن الأمل أن ينظر للسجن على الدوام على أنه محضن تربوي يرقى بنزلائه ويؤهلهم للمساهمة في التكفير عن أخطائهم والمساهمة في بناء مجتمعهم، فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ومن تاب توبة نصوحاً أبدل الله سيئاته حسنات، وحتى يقوم السجن بالدور المطلوب منه لا بد أن يتم التعامل مع السجين كإنسان متربٍ يستحق الرحمة والاحترام، وكفى بعقوبة الحرمان من الحرية عقوبة!
ولذلك فالسؤال الذي يجب أن يطرح على الدوام: هل واقع سجوننا، وما يقدم فيها من برامج يتوافق مع ما نتمناه؟
الواقع يقول إن هناك تطوراً ملحوظاً، وهناك نوايا مخلصة وجهود مبذولة من المديرية العامة للسجون بشعارها الجميل (رعاية، إصلاح، تهذيب)، ولكن هناك أيضاً أوجه قصور يجب أن نسعى لتلافيها، فتقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السنوي العاشر لعام 1434 والمنشور في موقع الجمعية الالكتروني في 164 صفحة لا يعطي الصورة التي نتمناها، فهناك 770 شكوى من سجناء (638 سجينا و 132 سجينة) حول قضايا متعددة، ذكر التقرير أن منها شكاوى متعلقة بطلب عفو عن بقية المدة، واعتراض على ترحيل سجين وتردي الحالة الصحية في السجن، وطلب نقل إلى سجن آخر وطلب رعاية صحية وسوء معاملة، وتعدٍ وتجاوز للأنظمة داخل السجن، وكانت الرياض هي الأكثر: 474 شكوى ثم الدمام 119 شكوى، ومن خلال زيارات أعضاء الجمعية لبعض السجون وأماكن التوقيف تبين لهم سوء الحالة الصحية لبعض السجناء، وانتشار لبعض الأمراض بدون رعاية صحية مناسبة، بالإضافة إلى الفوضى وتكدس العنابر وسوء بيئة السجن، من ناحية ضعف الصيانة وعدم ملاءمتها لأن تكون محضناً تربوياً كما نتمنى!
ولذلك وحتى يحقق السجن أهدافه التي وضع من أجلها نتمنى العمل على تلافي كل ما يعيق تحقيق هذه الأهداف، ومن ذلك تحسين بيئة السجن وتأهيل العاملين في السجون ليكونوا معلمين قبل أن يكونوا سجّانين، وتقديم برامج متكاملة للسجناء ترقى بهم وتبين لهم أن الطريق الذي اختاروه قبل سجنهم لم يكن هو الطريق الصائب!
بهذا نجعل السجن أحد محاضننا التربوية حقيقة!

هيئة حقوق الإنسان

مجلس هيئة حقوق الإنسان يدين صمت العالم تجاه الإرهاب: فكرٌ منحرف قبل أن يكون ممارسة إجرامية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذوالقعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965085

الرياض- نايف ال زاحم

أدان مجلس هيئة حقوق الإنسان في مستهل جلسته الافتتاحية بعد إجازة المجلس السنوية التي عقدت يوم الثلاثاء برئاسة معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين، الإرهاب والممارسات الإجرامية التي تشهدها مناطق الصراعات في العالم خاصة تلك التي تُمارس تحت لواء التعصب الديني والطائفي، نظراً لأن هذه الممارسات تأتي بعد أن قطعت المبادرات العالمية البناءة شوطاً كبيراً نحو السلام ونشر التسامح ونبذ الكراهية والعنصرية وفي مقدمتها مبادرتا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسلام، والحوار بين أتباع الديانات والثقافات. وأكد المجلس انطلاقا من مسؤوليته المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية ونشر الوعي بها في ضوء الشريعة الإسلامية؛ أن هذه الممارسات تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي نادت بحماية حقوق الإنسان وحرمت انتهاكها، وتعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، يستدعي تضافر المجتمع الدولي بأكمله وفاءً بمسؤولياته الإنسانية للقضاء عليها. وقد أشار المجلس إلى أن القيم الفكرية الكبرى التي تحكم ضمير العالم اليوم هي قيم حقوق الإنسان، وأن أي اختلال في منظومة تلك القيم يؤدي إلى الصراعات والحروب المدمرة التي ذاقت البشرية ويلاتها على مر التاريخ، وأن الأفكار هي التي تقود الأفعال، وأن الإرهاب فكرٌ منحرف قبل أن يكون ممارسة إجرامية، وهذا يتطلب من العلماء والمفكرين والأدباء والمثقفين بذل جميع السبل لمواجهته بالفكر وتبيان الحق لكل ناءٍ عنه، والتحذير من التيارات والأفكار المنحرفة، وتعزيز الوسطية الحقة، واستثمار التقنيات العصرية في نشر الوعي بذلك، وأن على وسائل الإعلام دورا مضاعفا في التحذير منه وبيان خطره.

كما أكد المجلس على ما تضمنه " إعلان الرياض 2005م" من استنتاجات وتوصيات، منها أن الإرهاب يمثل تهديداً مستمراً للسلام والأمن والاستقرار، ولا يوجد مبرر أو مسوغ لأفعال الإرهابيين، فالإرهاب مدان دائماً مهما كانت

الظروف أو الدوافع المزعومة، كما أكد المضامين التي تضمنتها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أغسطس 2014م، التي استقصت أسباب تنامي هذه الظاهرة المؤرقة، ووضعت سبلاً فاعلة لمكافحة الإرهاب من خلال تحديدها للمسؤوليات والأولويات، وأن الممارسات التي يقوم بها الإرهابيون باسم الإسلام من شأنها تشويه صورة الإسلام بنقائه وصفائه وإنسانيته.

وأعرب المجلس عن بالغ أسفه وقلقه تجاه عدم تفاعل المجتمع الدولي مع " المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" الذي أُنشئ بالتعاون بين المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 10/66 في 18 نوفمبر 2011م.

وكذلك استمرار الانتهاكات الجسيمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق، واستمرار خرق قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، في ظل صمت غير مبرر من قبل المجتمع الدولي بمنظماته ومؤسساته كافة، ويعيد مجلس هيئة حقوق الإنسان التأكيد على أن ذلك سيؤدي إلى خروج جيل لا يؤمن بغير العنف، رافضاً السلام، يؤمن بصراع الحضارات لا بحوارها كما تضمنه توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

ونظراً لأهمية الموضوع فإن مجلس هيئة حقوق الانسان خصص جلسة قادمة لبحث الموضوع، وتقديم ما يراه بشأنه.

جمعية افتا تبحث الجانب الحقوقي لذويها مع هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م

http://www.alriyadh.com/965087

عقدت جمعية افتا بالتعاون مع هيئة حقوق الانسان اجتماعاً بحضور نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور زيد الحسين والدكتورة سعاد يماني رئيسة مجلس ادارة جمعية افتا، وعدد من أعضاء الهيئة وفريق العمل الاداري لجمعية افتا لبحث أوجه التعاون الخاصة بإقرار الجانب الحقوقي لذوي افتا.

وشدد كل من الطرفين على العمل بجدية لحصول ذوي افتا على حقوقهم الإجتماعية، الصحية، التعليمية والأسرية أسوةً بأقرانهم.

وقدمت الجمعية عرضا تعريفياعن افتا وجوانبه المختلفة والتأثيرات العكسية لإهماله من النواحي الأكاديمية، الأسرية، الجريمة، الإدمان، الحوادث والدخول الى السجن والإبداع الموجود عند العدد الكبير منهم.

وتم الاتفاق على الشراكة والتعاون لتحقيق الأهداف وأهمها:

حصول الطفل على تعليم في بيئة داعمة وغير محصورة

حصول الطفل على الدعم الاجتماعي من قبل الأسرة والمدرسة والمجتمع

توفير التشخيص والعلاج ذي الجودة العالية.

وصرحت الدكتورة سعاد يماني "ان أطفال افتا لهم الحق بالمعاملة الحسنة في المنزل والمجتمع والمدارس والمرافق الصحية ومتى ماتم استيفاء حقوقهم وحاجاتهم سنضمن توجيه 15% من أطفال السعودية وتنميتهم ليكونوا عباقرة فاعلين في المجتمع، وحقيقة أشكر دعم وتعاون الهيئة لوضع أساسات هذه الحقوق وإيمانهم بأطفال افتا وسيتم اعداد مذكرة بحقوق طفل افتا بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بين جمعية افتا وحقوق الإنسان قريبا بإذن الله سائلينه أن يوجهنا لكل مافيه خير للمجتمع والمسلمين كما سعدت جدا بانضمام جميع الحاضرين اصدقاء لافتا وهذا مؤشر خير لنا ولهم بإذن الله"

أول وفد إعلامي من 30 صحفياً يزورون مركز المناصحة بالرياض

قريباً صدور مشروع رد الشبهات بعد إجازته من هيئة كبار العلماء

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140831fe11.htm

الجزيرة - سعود الشيباني:
كشف عضو لجنة مناصحة بالإدارة العامة لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية عن قرب صدور مشروع رد الشبهات بعد إجازته من هيئة كبار العلماء، مؤكداً أن الجانب المحرك للمتورطين بقضاء أمنية تعود لكثرت وجود عدة شبهات وانحرافات فكرية، مشيراً إلى ان تفكيك الشبهات لديهم ليس بالسهولة وتم عقد عدة دورات شرعية من قبل متخصصين، مشيراً إلى إن المركز وضع ضمن خططه المستقبلية مناصحة المفحطين كما توجد لديه القدرة على كشف أساليب الكذب والتلوين على الناس.
وكشفت معلومات أن أعضاء المركز كشفوا عن رغبة عودة أحد الخاضعين للمناصحة بعد الانتهاء من رسم لوحه فنية كذلك نفى المركز بأنه لا يمكن وضع أساور تتبع للمستفيدين إلا بعد صدور أوامرها من جهات أمنية بعمل ذلك ويتم ربطها بالجهات المختصة القريبة من سكن المخرج عنه.
وكان 30 إعلامياً قاموا بزيارة أمس لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية واطلعوا على ما يقدم بالمركز من خدمات للموقوفين ولذويهم، حيث يوجد مراكز مناصحة بـ 5 سجون التي تقع بعدة مناطق بالمملكة. وتقدم خدمات إنسانية للموقوفين وذويهم والعائدين من مواقع الصراع وذويهم وكذلك ذوي المطلوبين والهالكين كما يوجد في جميع السجون مكاتب لجميع القطاعات بما فيها هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان.
وتحدث نائب مدير مركز المناصحة وخمسة من الأعضاء بالأدوار التي تقدم للموقوفين بالمركز وكذلك ما يقدم للمناصحة من خارج المركز سواء فردية أو جماعية وكذلك ما يقدم من جلسات علاجية. وبين نائب مركز المناصحة عن تنفيذ برامج ببعض المواقع التي ترصد بها مؤشرات تستدعي تنفيذ برامج لما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع وقطع مصالح العابثين بأمن الوطن وذلك بالتعاون مع جميع القطاعات بالمواقع.
وكشف نائب المركز خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد جولة قاموا بها الإعلاميين من وسائل الإعلام المحلية على مرافق المركز والاطلاع على ما يقدم للموقوفين بالمركز بأنه لا يوجد نساء حالياً يستفدن من المركز عدا مواطنة واحدة فقط، مؤكداً أن المركز لا يستقبل إلا السعوديين فقط، أما الإخوة غير السعوديين تم الحكم عليهم ولم يصدر حكم شرعي في إبعادهم فيكون لهم برنامج لمناصحة لاحقة.
ويقدم المركز 13 برنامجاً منها البرنامج الشرعي والنفسي والاجتماعي والإرشاد بالفن التشكيلي والتاريخي والاقتصادي والسياسي، فيما يتم تغيير بعضها وفق الحاجة. كما يوجد لقاء مباشر مع المستفيدين من البرنامج ومعرفة طلباتهم، كما تقدم لهم جميع الخدمات بما فيها مراجعة القطاعات الحكومية بعد خضوعهم لمدة أسبوعين يسمح بالزيارة لذويهم كما توجد أقسام خاصة للعزاب وأخرى للمتزوجين وتوجد فنادق وفلل وشقق توفر لهم وخاصة من يكون لديه مراجعة للمستشفيات أو القطاعات الحكومية في حالة قدومة من خارج الرياض.
ويتكون البرنامج من 12 أسبوعاً للموقوفين، أما الرعاية اللاحقة فيمكن أن تمتد لعدة سنوات بعد ربطهم بالجهات الأمنية بالمنطقة التي يقطنون بها.. كاشفاً أن أهم شيء تعاون الأسرة مع المركز للمحافظة على عدم عودة ابنهم، كذلك يتم منح من يخرج للزيارة أو الخروج النهائي لذويه مبالغ مالية إضافة لتقديم خدمات إنسانية لهم.

كما كشف المركز عن تعاون مع الجهات الحكومية لإعادة الموظف المفصول من عمله بعد خروجه والبحث عن عمل له كما استفاد 15 شخصاً من مركز ريادة وأصبحوا رجال أعمال لهم خدمات جليلة لأنفسهم ووطنهم. كما يتم منح المتزوجين 50 ألف ريال مساعدة مالية للزواج ومشاركته بوفد للتهنئة. وبيّن نائب المركز أنه لا يمكن خرق النظام لتوظيف أي شخص إلا في حالة منعه من إعادته للعمل بسبب توقيفه، ففي هذه الحالة يتم التدخل.

وفي إطار جهود المركز الذي يعد الأول من نوعه بالعالم فقد نجح في تصحيح مفاهيم وأفكار أكثر من 2800 شخصاً بجهود 220 عضواً غير متفرغ، حيث يوجد 3 مراكز مناصحة اثنين بالرياض وواحد بجدة. فيما استقبلت هذه المراكز 265 وفداً من عدة دول.

وكشف أعضاء المركز أن مركز المناصحة يعمل وفق أسس علمية ودراسات لتغيير سلوك الإنسان بعد تورطه في انحرافات فكرية، حيث يبدأ المركز بعد الانتهاء من محاكمته وقبل خروجه للمجتمع مؤكدين أن بداية مناصحة الشخص تبدأ بالكشف النفسي عليه حيث يوجد عيادة نفسية فيما يوضع برنامج وفق قدراته العقلية.

وكشف الأعضاء بأنه لا يوجد في العالم برنامج تأهيلي ناجح 100% وغالبية من يعودون تبلغ نسبتهم من 40 إلى 60% هؤلاء هم المتورطون بقضاء مخدرات وقضايا جنائية، أما العودة في قضايا أمنية (إرهاب) لا تتجاوز 10%.

كذلك تم عمل مذكرات تفاهم مع عدة جهات حكومية بما فيها التعليم العالي لحل ما يعترض في طريق المستفيدين من مراكز المناصحة كذلك توجد مكاتب للضمان الاجتماعي في الخمسة السجون ويتواصل عاجلاً مع ذوي الموقوفين وتقدم لهم خدمات مالية.

"صحة حائل": وفيات "الأجنة" ضمن المعدلات المحلية

أكدت على حاجتها لإجراء دراسة ميدانية شاملة حول القضية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/nation/News_Detail.aspx?ArticleID=198687&CategoryID=3

حائل: فريح الرمالي

أكدت المديرية العامة لشؤون الصحية في حائل أن حالات وفيات الأجنة أو كما أسمته الإسقاط "الإجهاض" بالمنطقة، لم تخرج عن النسبة المحلية، إلا أن هذا الأمر بحاجة لدراسة ميدانية استقصائية شاملة بالتنسيق مع جهات متعددة لدراسة الجوانب الصحية والاجتماعية.

ويأتي رد صحة حائل بعد أيام على ما نشرته "الوطن" عن تزايد وفيات الأجنة بحسب هيئة حقوق الإنسان وإحصاءات الوفيات بالمنطقة.

وقالت صحة حائل في بيان لها أمس، حصلت عليه "الوطن"، إنه بناء على ما تم تداوله في وسائل الإعلام المقروء والمرئي وقنوات التواصل الاجتماعي حول زيادة نسبة وفيات الأجنة في حائل، وخاصة في مستشفى النساء والولادة الذي يعمل كمستشفى مرجعي وتحويلي لجميع مستشفيات المنطقة فيما يختص بالنساء والولادة وكذلك الأطفال حديثي الولادة، فإن الشؤون الصحية بالمنطقة تؤكد حرصها على الشفافية والوضوح في تناول الموضوع من خلال المؤشرات الإحصائية للربع الأول والثاني والثالث من العام الجاري 1435، وهي على النحو التالي: بلغ عدد الولادات في كافة مستشفيات منطقة حائل 9929 ولادة، وبلغت نسبة حالات الإسقاط "الإجهاض" في كافة مستشفيات منطقة حائل 7.7% تقريبا، وكان معدل وفيات الأجنة داخل الرحم في كافة مستشفيات منطقة حائل (8.1) لكل ألف مولود حي، ومعدل وفيات حديثي الولادة المبكرة (6.4) لكل ألف مولود حي.

وذكر البيان أن المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة حائل رفعت تقريرا إحصائيا شاملا عن ذلك لوزارة الصحة وذلك لمقارنتها مع بقية المناطق وتم التواصل مع المختصين بالوزارة، ومنهم المشرف العام على تطوير العنايات المركزة لحديثي الولادة استشاري حديثي الولادة الدكتور فهد عبدالرحمن العقل، ومشرفة تطوير أقسام النساء والولادة الدكتورة

منى محمد العواد، وأيضا الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات وجميعهم أكدوا بعد اطلاعهم على المؤشرات والإحصاءات الخاصة بالمنطقة بأنها تتماشي مع المعدل العام في المملكة وكذلك مع المناطق الأخرى وبعض المعدلات العالمية الأخرى، وذكروا أن حالات الإسقاط (الإجهاض) في المنطقة لا تخرج في نسبتها عن النسب المحلية إلا أن هذا الأمر بحاجة لدراسة ميدانية استقصائية شاملة بالتنسيق مع جهات متعددة لدراسة الجوانب الصحية والاجتماعية في العلاقات الزوجية والأسرية والأسباب الوراثية والطب الشعبي، وغيرها من الأسباب التي من الصعب التحكم فيها طبياً مثل عمر الأم واستمرار الإنجاب حتى مراحل متقدمة من العمر والبدانة وحالة الأم الصحية.
يذكر أن من أهم الأسباب المتعلقة بوفيات الأجنة داخل الرحم عدم انتظام المتابعة أثناء الحمل والأمراض التي تعترض الحمل كالضغط والسكر وكذلك التشوهات الكروموسوماتية وتركيبتها الجينية وأيضاً الأسباب المتعلقة بالرحم والعيوب الخلقية.

• نسوي" حقوق الإنسان يزور دار التربية الاجتماعية للبنات بجدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965709

جدة - خالد دماك
قام فريق عمل من القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بزيارة تفقدية لدار التربية الاجتماعية للبنات بمحافظة جدة والذي رصد خلال الزيارة كافة الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة دار التربية للنزيلات وهن من فئة الأيتام وذوي الظروف الخاصة، وقد لمس الفريق الجهود القيمة التي تبذلها إدارة الدار لتوفير الحياة الكريمة لهن وتخصيص لجان متخصصة في علم النفس وتقويم السلوك للتعامل مع مختلف المشكلات التي تواجهها الإدارة مع النزيلات.
وصرحت د. جواهر بنت عبدالعزيز النهاري في نهاية الزيارة بأن هذه الزيارة تأتي ضمن جهود القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان لمنطقة مكة المكرمة تنفيذا لخطة الفرع لهذا العام الذي اعتمدها المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة الاستاذ مازن بترجي وسرنا حقيقة ماشاهدناه من جهود تبذل لفئة اليتيمات وهذا لايستغرب على بلادنا التي تتخذ من القرآن والسنة منهجا لها ونشكر للشئون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة التي تقوم بجهود حثيثة من أجل هذه الفئة التي فقدت أبويها وتستشعر هذه المسئولية لتشعرهن بأنهن بين أسرتهن.

قالت: الخبر المنشور بإحدى الصحف ملفق والمسؤول لا يعمل لديها هيئة حقوق الإنسان بمكة تنفي واقعة "المعنفة ووالدتها"

المصدر: جريدة سبق الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م

http://sabq.org/6Gjgde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
نفى مساعد المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة إبراهيم النحياني، ما نُشر بإحدى الصحف المحلية الصادرة من منطقة مكة المكرمة تحت عنوان: "مدير حقوق الإنسان بجدة يرفض مقابلة والدة معنفة"، مشيراً إلى أن حالة المعنفة لم تصل للهيئة، وأن الدكتور عمر حافظ الذي نسبت الصحيفة الخبر له لا يعمل في فرع الهيئة بمنطقة مكة.
وأعربت الهيئة عن أسفها إزاء إقحامها في أخبار ملفقة وغير صحيحة، مؤكدة أنها لم تتلق شكوى المواطنة، داعية إلى التحقق من الخبر، ومشيرة إلى أنها ستتابع الإجراءات المتخذة مع المعنفة ووالدتها.

"حقوق الإنسان" بعسير تنهي فعالياتها الصيفية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=198785&CategoryID=3

أبها: سلمان عسكر
اختتمت هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير فعالياتها لصيف هذا العام، إذ اشتملت على أنشطة مختلفة، مثل إقامة أجنحة توعوية داخل المراكز الترفيهية والمجمعات التجارية والحدائق العامة، إلى جانب الرد على استشارات نسائية أسرية وجهت لمنسوبات الهيئة.
وأكد المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير، الدكتور هادي اليامي، أن الهيئة لم تغفل أهمية تثقيف الأسرة، إذ أعدت فيلما وثائقيا تعليميا حول حقوق الأسرة والطفل، وأثر العنف على دماغ الطفل، والآلية السليمة والقانونية في التعاطي مع سلبيات وإيجابيات سلوك الطفل، وعرض الفيلم داخل المجمعات التجارية في كل من أبها وخميس مشيط.
وأكد اليامي أن جناح هيئة حقوق الإنسان استقبل ما لا يقل عن 54 استفسارا تم الرد عليها، وسبعة شكاوى تم إحالتها لذوي الاختصاص بالفرع؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

4 جهات حكومية تبحث وفيات "الأجنة" بحائل

"صحة المنطقة" تعترف بنقص الكوادر الطبية المتخصصة في طب الأطفال وحديثي الولادة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/nation/News_Detail.aspx?ArticleID=198791&CategoryID=3

حائل: فريح الرمالي، عبدالعزيز السليم
أكد ممثلو أربع جهات حكومية وأهلية اجتمعوا أمس لبحث تداعيات وفيات الأجنة في منطقة حائل أن صحة المنطقة تعاني نقصا في الكوادر المتخصصة في طب الأطفال وحديثي الولادة، وأن نسب وفيات الأجنة في أميركا والصين وبلجيكا أكثر من السعودية، كما أن أبرز أسباب تكدس جنائز الأجنة هو تفويض الآباء للمستشفيات بالدفن.
وشهد الاجتماع حضور ممثلين عن كل من هيئة حقوق الإنسان والشؤون الصحية بالمنطقة، بالإضافة إلى مشاركة كلية الطب بجامعة حائل ومشرف المقابر بالمنطقة.
من جهته، أوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل الدكتور محمد السيف أن الهدف من الاجتماع هو رفع تقرير للجهات المسؤولة، بعد سماع إفادة الأطراف حول قضية وفيات الأجنة، التي أثيرت مؤخرا في وسائل الإعلام، ومناقشة الأسباب المؤدية إلى الارتفاع والتأكد من صحة المعلومات المثارة حول عدد وفيات الأجنة.
من جانبه، اعترف مساعد المدير العام للطب العلاجي بالشؤون الصحية بحائل الدكتور معزي المنصور أن صحة حائل تعاني نقصا في الكوادر المتخصصة في طب الأطفال وحديثي الولادة.
بدوره، كشف المتخصص في طب الأطفال بالمنطقة الدكتور أحمد الرشدان أن صحة حائل تعاني من صعوبة إقناع أطباء من دول أخرى للعمل في المنطقة على الرغم من العروض المالية المغرية، منوها بأن صحة حائل قدمت عروضا لـ 174 طبيبا سعوديا من أبناء المنطقة متخصصين بأدق التخصصات الصحية ويعملون خارج حائل وتجاهلوا هذه العروض، منوها إلى أن وزارة الصحة حاليا ساوت بين مرتبات الأطباء بزملائهم في المستشفيات الأخرى مثل مستشفى الملك فيصل التخصصي والمستشفيات العسكرية.
واضاف الرشدان أن وفيات الأجنة لم تصل إلى مستوى الظاهرة وأن نسب وفيات الأجنة في بعض الدول المتقدمة كأميركا والصين وبلجيكا تسجل نسبا أعلى من السعودية، مشيرا إلى أن هناك سلوكا اجتماعيا خاطئا يسهم في الضرر، وذلك لقلة الوعي الاجتماعي تجاه ثقافة عدم متابعة الحمل.
من جانبه، أوضح المشرف العام على المقابر بأمانة حائل الشيخ رشيد الرديعان أن من أسباب تكدس أعداد كبيرة من الأجنة المتوفاة هو تفويض الآباء للمستشفيات بالدفن مما سبب تراكما لهم في ثلاجات الموتى، واستدعى ذلك دفن هذه الأجنة دفعة واحدة.
وفي الاجتماع أيضا، أكد مدير فرع هيئة حقوق الإنسان علي العريفي على ضرورة رفع السعة السريرية لمستشفى النساء والولادة ودراسة الأسباب المؤدية إلى وفيات الأجنة.
أما مندوب كلية الطب بجامعة حائل الدكتور عبدالرحيم عوض فأكد أن معدل وفيات الأجنة يتماشى مع المعدلات العالمية، مشيرا إلى نتائج دراسة أجرتها جامعة حائل عام 2010 وأكدت وفاة 20 فرطا لكل ألف ولادة فيما هبطت النسبة إلى 8 أفراط لكل ألف ولادة في السنوات التي تليها، واقترح الدكتور عبدالرحيم إنشاء قسم للحمل الحرج وطب الأجنة.

رئيس الجلسة حاصره بفيديو لـ6 خطب تدعو للتحريض والمسيرات وقلب نظام الحكم

الجزائية تغلق باب المرافعات في قضية "رأس فتنة العوامية" استعداداً للحكم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720565.htm

منصور الشهري (الرياض)
أقفلت المحكمة الجزائية المتخصصة باب المرافعات في قضية محاكمة «رأس فتنة العوامية» المتهم خلف أحداث الشغب في بلدة العوامية والبقيع في المدينة المنورة والتحريض وزرع الفتنة الطائفية، والمتهم بالتدخل بالتحريض في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وذلك استعدادا للنطق بالحكم الابتدائي في الجلسة القادمة.
وعقدت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس الأحد جلسة قضائية مشتركة مكونة من ثلاثة قضاة للمدعى عليه «رأس فتنة العوامية»، وذلك بحضور محاميه وشقيقيه وممثلي وسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.
وقدم محامي المدعى عليه ردا مكتوبا على ما طلبه في الجلسة الماضية من تمكينه من الحصول على نسخة من الخطب المفرغة كتابيا ونسخة من الخطب المسجلة فيديو على «سي دي» للمطابقة فيما جاء في النسخة الكتابية المفرغة. وقال رئيس الجلسة في بداية الجلسة لمحامي المدعى عليه «الجواب ليس له أي صلة بالمهلة التي طلبتها ويجب أن يكون موضوعيا». وأشار له عن سبب إقحام حضور ممثلي الصحف في جوابك على ما ذكره موكلك في خطبه. ثم وجه رئيس الجلسة للمدعى عليه هل صحيح طالبت بولاية الفقيه في السعودية والبحرين والعراق وفي كل العالم فأنكر ذلك لكن رئيس الجلسة طلب عرض فيديو خطبة المدعى عليه عبر شاشة قاعة المحكمة والتي حملت ذكر المدعى عليه في إحدى خطبه بأنه يطالب بولاية الفقيه في السعودية والبحرين والعراق وفي كل العالم، ليتراجع ويقر بأن ما جاء في خطبته صحيح.
ثم طلب رئيس الجلسة عرض فيديو ثان لإحدى خطب المدعى عليه والتي ورد فيها سب ولعن الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وكذلك سب وقذف رجال الدولة في كل من المملكة ومملكة البحرين، ليوجه رئيس الجلسة سؤاله للمدعى عليه هل ما جاء في الخطبة صحيح، ليرد المدعي عليه «نعم هذا صحيح».
وطلب رئيس الجلسة عرض فيديو ثالث لإحدى خطب المدعى عليه والتي حملت تهجما وتدخلا في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين والدعوى لإسقاط حكومتها، فوجه رئيس الجلسة للمدعى عليه هل هذا الكلام صحيح، ليرد عليه المدعى عليه «نعم صحيح».
ليعرض رئيس الجلسة فيديو رابع لإحدى خطب المدعى عليه والتي حملت عبارة تحريضية للنيل من قيادتي السعودية والبحرين، ليوجه رئيس الجلسة للمدعى عليه هل هذا الكلام صحيح، ليرد المدعى عليه بأن ما ورد صحيح.
ثم عرض رئيس الجلسة فيديو خامس لخطبة أخرى للمدعى عليه تجاوز فيها الشأن الداخلي لمملكة البحرين إلى التحريض ضدها، وبسؤال رئيس الجلسة عن صحة ذلك، أجاب المدعى عليه مقرا بما جاء في فيديو الخطبة.
ليعرض بعدها رئيس الجلسة فيديو سادس لخطبة أخرى للمدعى عليه حملت فيها تحريضا على المظاهرات والمسيرات والتجمعات في بلدة العوامية، ليوجه رئيس الجلسة سؤاله للمدعى عليه ما صحة ذلك، ليجب المدعى عليه بأن ذلك صحيح. وفي الختام سأل رئيس الجلسة المدعي العام إذا كان لديه أي إضافات على الدعوى، ليجب بأن ليس لديه أي إضافة.
وقرر رئيس الجلسة إغلاق باب المرافعات في القضية للدراسة مع القضاة المشاركين في الجلسة، استعدادا للنطق الابتدائي ضد المدعى عليه في الجلسة المقبلة.
يذكر أن محاكمة «رأس فتنة العوامية» بدأت في شهر جمادى الأولى من عام 1434هـ واستمرت لمدة عام ونصف كمدة كافية للترافع في مجريات القضية.
الجدير بالذكر أن أبرز التهم التي حملتها لائحة الدعوى والمقدمة من المدعي العام ضد المدعى عليه والتي سبق أن وجهها لها في الجلسة الأولى من محاكمته في شهر جمادى الأولى من العام المنصرم، اجتماعه بعدد من المطلوبين أمنيا ممن تم الإعلان عنهم بارتكاب جرائم إرهابية، وتحريضهم وتوجيههم على الاستمرار في أنشطتهم التخريبية وتحقيق أهدافهم الإرهابية، ودعوة الناس من خلال خطب الجمعة والكلمات العامة الى الدفاع عنهم والتستر عليهم.
كما اتهم بالاشتراك مع أحد المطلوبين أمنيا في مواجهة مسلحة مع رجال الأمن وذلك بتعمد صدم دورية رجال الأمن بسيارته لمنعهم من القبض عليه، وإطلاق النار على رجال الأمن لتمكينه من الهرب.
اتهم بقيادته لأحد تجمعات مثيري الشغب والتخريب بالعوامية بمشاركة عدد من أخطر المطلوبين أمنيا في قائمة الـ 23 المعلن عنهم لتحريض الناس على الخروج في تلك التجمعات وللدفاع عن المطلوبين للجهات الأمنية، بإضافة إلى إذكاء الفتنة بين أفراد المجتمع من خلال تحريضه على الإخلال بالوحدة الوطنية وعدم الولاء للوطن، وتأييده لأحداث الشغب والتخريب في مقبرة البقيع في المدينة المنورة واستغلالها في إثارة الفتنة الطائفية وإذكائها، وهروبه وتخفيه من رجال

الأمن بعد أن علم أنه مطلوب للسلطات المختصة لاتهامه بجرائم جنائية في أحداث الشغب في مقبرة البقيع وعدم تسليم نفسه، حادثة البقيع وقعت 1430هـ عندما حاول عدد من الأشخاص نبش المقابر بعد دخولهم إليها.
وقد اتهم المدعي العام المدعى عليه بالتدخل في شؤون دول شقيقة «مملكة البحرين» ذات سيادة عبر التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية فيها وإثارة الشغب وإذكاء الفتنة الطائفية وزعزعة أمنها، ودعوته أبناء بلدة العوامية الى المشاركة في ذلك، واشتراكه في تخزين مواد تمس النظام العام والقيم الدينية في الشبكة العنكبوتية.
وقد طالب المدعي العام خلال الجلسة الأولى بعدد من الأحكام ضد المدعى عليه منها حد الحرابة والحكم عليه بالحد الأعلى من عقوبة الجرائم الالكترونية والحكم بمنعه من السفر.
الجدير بالذكر أن المدعى عليه هو أحد مثيري الفتنة في بلدة العوامية والذي تم القبض عليه مساء يوم الأحد 1433/8/18هـ الموافق 2012/7/8م عندما حاول ومن معه مقاومة رجال الأمن ومبادرته لهم بإطلاق النار والاصطدام بإحدى الدوريات الأمنية أثناء محاولته الهرب، حيث تعامل رجال الأمن معه بما يقتضيه الموقف والرد عليه بالمثل، والقبض عليه بعد إصابته في فخذه، حيث تم نقله إلى المستشفى لعلاجه.
ويحمل المدعى عليه شهادة الكفاءة المتوسطة وكان يستغل منابر المساجد ومواقع الانترنت في نشر خطابات محرضة محاولا زرع الفتنة الطائفية والإخلال بالوحدة الوطنية، حيث كان يقف خلف أحداث الشغب التي وقعت في بلدة العوامية شرقي المملكة آنذاك بالقيادة والتحريض.

80٪ من حالات الطلاق في أول 3 أعوام بعد الزواج

المصدر: جريدة البشاير الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://elbashayeronline.com/news-408214html

أحمد الصائغ(جدة)
كشف رئيس مجلس إدارة جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمحافظة جدة الدكتور أنس بن عبدالوهاب زرعة، أن 80 % من حالات الطلاق تكون في أول ثلاثة أعوام بعد الزواج وفقا للإحصاءات، الأمر الذي يتطلب تبني العديد من المبادرات التي تستهدف المقبلين والمقبلات على الزواج والأزواج وجميع الأطراف المعنية بنجاح الزواج بهدف المساهمة في الحد من حالات الطلاق والتفكك الأسري.
وأشار زرعة خلال مشاركته في ورشة عمل العصف الذهني لبناء المبادرات الأسرية النوعية والتي نظمتها الجمعية إلى أن الجمعية تسعى لأن تكون منارة مرشدة لتحقيق الاستقرار الأسري عبر التدريب والإرشاد والإصلاح الأسري، معتبرا هذه الورشة بداية تواصل للتطوير والسعي للأحسن.
من جانبه، استعرض مدير عام الجمعية محمد بن علي آل رضي منهجية الورشة والوسائل المستخدمة في العصف الذهني، ثم شارك الخبراء والمستشارون في جلسات العصف الذهني في بناء خارطة مبادرات نوعية مرتبطة بالتوجهات والأهداف الاستراتيجية إلى جانب مراجعة ما خرجت به الورشة من أفكار ومقترحات تمهيدا لتطبيقها مستقبلا.
وتناولت الورشة ثلاثة محاور للمبادرات الأول المساهمة في الحد من حالات الطلاق والثاني توعية وتمكين الأسرة والثالث تأهيل وتمكين ما بعد الطلاق، كما شملت مراحل العلاقة الأسرية بدءا بما قبل الزواج ثم الثلاثة أعوام الأولى ومرحلة النضج الأسري والخلافات الأسرية وآثارها على التفكك الأسري والانفصال، واستعرضت التوجهات الاستراتيجية والتي تشمل التدريب والإرشاد والإصلاح الأسري.
وحظيت الورشة بمشاركة أعضاء مجلس إدارة الجمعية ومنسوبيها إلى جانب مشاركة فاعلة من المهتمين بالعمل التنموي والخيري والتطوعي والمختصين في مجال المسؤولية المجتمعية والمبادرات التنموية.

الطلاق يتفاقم وأزمات المجتمع تهدد الاستقرار

حالة طوارئ

الطلاق يؤدي إلى عواقب وخيمة على الأسرة
الطلاق قاسم مشترك بين كثير من المجرمين
ارتفاع معدلاته في المجتمع يكشف عن خلل في نسق تفكير الزوجين
أقترح إنشاء مركز للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية
الرياض – الشرق
الطلاق قاسم مشترك بين كثير من المجرمين
ارتفاع معدلاته في المجتمع يكشف عن خلل في نسق تفكير الزوجين
أقترح إنشاء مركز للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية
طالب الباحث المتخصص في الشؤون الإسلامية والاجتماعية والإعلامية سلمان بن محمد العُمري بفريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة لوضع خطة شاملة لمكافحة ظاهرة الطلاق وإنشاء قسم للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي هذا الصدد أشاد باتجاه وزارة العدل لوضع «مؤشر الإحصاء» بغية الوقوف على أسباب الطلاق، ونسبه، ما سيؤدي إلى تطور الدراسات المستقبلية لظاهرة الطلاق، وقيامها على أسس علمية صحيحة. وقدم العُمري عدداً من المقترحات والتوصيات للحد من ظاهرة الطلاق، وذلك في سياق الحوار التالي:
حالات معلقة
بداية.. كيف ترون زيادة حالات الطلاق في المجتمع السعودي؟
الرقم الذي سأورده لكم عن مشكلات الطلاق ليس صادراً من محاكم الضمان والأنكحة المنتشرة في جميع مدن ومحافظات المملكة، وإنما صادر من مكتب المفتي العام للمملكة، ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء شخصياً. والعدد هو أكثر من أربعة آلاف حالة طلاق سنوياً، وخمس عشرة حالة يومياً ما ينظره المفتي من أحوال الطلاق!
وهذه الحالات معلقة، ويكمل أصحابها في المراجعة والعودة وما انتهى بالطلاق البائن من المحاكم، ولا أبالغ إن قلت: إن هذا الرقم ربما يكون نتاج عمل قاضٍ من القضاة في إحدى مناطق المملكة، فحالات الطلاق في تزايد مستمر، وقد وصلت في يوم من الأيام إلى نسبة مخيفة وعالية جداً؛ إذ إن كل أربع حالات زواج أصبح يقابلها حالة طلاق واحدة، وربما زادت نسبة الطلاق في بعض المدن والمناطق لتزيد عن سقف 30% بقليل أي بمعدل الثلث لحالات الطلاق نسبة لعدد حالات الزواج!!
دراسة جادة
ومكتب سماحة المفتي ينظر في هذه الحالات كما أعرف منذ زمن الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ثم عبدالعزيز بن باز -رحمهما الله- ولا يزال. وهذه الحالات ربما تأتي بصفة مباشرة أو بإحالة من المحاكم الشرعية، أو من مكاتب الدعوة التي تنظر هي الأخرى في القضايا الزوجية من باب التوجيه ومحاولة الوئام والصلح قبل وقوع الطلاق، والرقم الكبير عن الإحصاءات السنوية واليومية للقضايا المنظورة من المفتي في مسألة الطلاق بحاجة للدراسة الجادة من مجلس الشورى ومن الجهات ذات العلاقة. وبقي أن أشير إلى أن رقماً آخر مزعجاً لهذه المشكلة صادراً من مكتب المفتي منذ توليه كرسي الإفتاء 42433 حالة طلاق، وهو رقم يضاف إلى الأرقام المزعجة!
ما بعد الطلاق
ارتفاع معدلات الطلاق في بلادنا هل يكشف عن وجود خلل ما في نسق التفكير لدى الأزواج والزوجات على حد سواء؟
نعم.. الأرقام الخاصة بحالات الطلاق في المجتمع السعودي التي تقدر بما يقرب من 15% من الذين يتزوجون سنوياً، تضعنا أمام معاناة عشرات الآلاف من النساء المطلقات، ولا أظن أن هناك عائلة واحدة الآن تخلو من امرأة مطلقة على أقل تقدير، بل إن هناك بيوتاً يعيش فيها أكثر من امرأة مطلقة.
وإذا كان ارتفاع معدلات الطلاق في بلادنا يكشف عن وجود خلل ما في نسق التفكير لدى الأزواج والزوجات على حد سواء، وعدم قدرة الزوجين على استيعاب ما تعنيه الحياة الزوجية من مسؤولية في إطار من الحقوق والواجبات المتبادلة، وقبل ذلك احترام وتقدير لمؤسسة الزواج وهي الأسرة وغيرها من الأسباب الذي أفاض علماء الاجتماع والنفس في رصدها وتحليلها واقتراح علاجات لها، إلا أنني أتوقف هنا عند ما بعد الطلاق.
مقاطعة اجتماعية
لِمَ تتحمل المرأة مسؤولية طلاقها في معظم الحالات.. وتبدأ معاناتها من اليوم الأول لطلاقها؟

الرجل في أغلب الأحيان سوف يبحث عن زوجة أخرى وتستمر حياته، أما المرأة المطلقة فحالها مختلف، حيث يرى أهلها أنها أشبه بعورة يجب سترها أو أنها مصدر للخجل يجب مواراته، وفي كثير من الأحيان يحملها أهلها مسؤولية طلاقها بدعوى أنها لم تستطع الحفاظ على بيتها وزوجها، وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لبعض النساء لكن لا يمكن تعميمه على المطلقات جميعاً!

وتبدأ معاناة المرأة المطلقة من اليوم الأول لطلاقها، ولاسيما إذا كانت لا تعمل، فهي حمل ثقيل على عائلتها، ويزداد الأمر سوءاً لو كانت موارد أسرتها ضعيفة أو محدودة، أما إذا كانت تعمل فقد لا يكون الأمر بهذا السوء، إلا أن هناك معاناة من نوع آخر تتمثل في نظرة المجتمع الواسع إليها،

حتى بين زميلاتها، حيث يبدأ الشك في أنها تحاول خطف زوجها أو شقيقها، فتنأى بنفسها عنها، وتكتمل فصول معاناة المرأة المطلقة لو كانت أماً؛ لأنها تحتاج إلى الإنفاق على أولادها، وتحتاج قبل ذلك إلى من يتولى مسؤولية تربيتهم معها، وفي بعض الأحيان تحرم المرأة المطلقة من الحياة مع أولادها، لأسباب خاصة لخلاف مع أبيهم أو مشكلات سبقت الطلاق ولم تخف آثارها بعده.

فرص قليلة

إلا أن الأسوأ من ذلك، وعلى الرغم من كل هذه المعاناة؛ نجد بعض الأسر التي لديها بنات مطلقات، تسارع إلى تزويجهن بأول من يتقدم إليهن، بدافع أن فرص زواج المطلقات قليلة ونادراً ما يتكرر، ولا ضير في ذلك إذا كان الزوج مناسباً، والزواج متكافئاً،

لكن الضرر كل الضرر أن يكون هذا الزواج لمجرد تخليص هذه المرأة من لقب «مطلقة»، ففي مثل هذه الحالة، ربما تجد نفسها مطلقة مرة أخرى لتتضاعف معاناتها، ويتضاعف أيضاً حجم التجني عليها، ولا تعفي المطلقة نفسها من هذه النظرة لانهزامها واستسلامها وضعف ثقتها بنفسها، فكم من مطلقات استطاعت أن تحظى بتسابق الرجال عليها بعد طلاقها والأمثلة كثيرة.

العنف الأسري

كثيراً ما يرافق الطلاق ظاهرة العنف الأسري .. إلى أي مدى تؤثر هذه الظاهرة على الأبناء؟

من الآباء من عُدم الرحمة، وكان فظاً غليظ القلب، وسيلته الوحيدة للتفاهم مع أبنائه صغيرهم وكبيرهم، إناثهم وذكورهم، اليد فقط، تربيته أوامر ونواهٍ وزواجر، يضرب ويلعن وربما كسر أو جرح لم يدع للرحمة سبيلاً، وتناسى التراحم بين الخلق جميعاً، فكيف بالأبناء؟ وهذا الأنموذج السيِّئُ من الآباء هم أصحاب القلوب الشديدة القاسية، لا يتعظ بآية أو حديث، ولا يتأثر بمنظر حزين أو مؤلم، ولا يستجيب لدعاء الخير، ولا ينفطر على بكاء ولد صغير، لا يملك فيض الحنان والرقة والشفقة والإحسان والرحمة، فقد حُرم منها، بل حُرم الفطرة التي فطر الله الخلق عليها.

ومع أننا نعيش في مجتمع مسلم يعي أفراد المجتمع فيه مسؤولياتهم التربوية والإنسانية، وتغلفها تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، لكن بدأنا نقرأ ونسمع عن أخبار وأحداث لم نكن نعهدها في مجتمعنا، وإن كانت منتشرة وظاهرة في المجتمعات الأخرى، ألا وهي مسألة العنف الأسري، ولهذه المسألة جوانب متعددة كالعنف بين الزوج وزوجته، والعنف بين الأب والأبناء أو العكس، وكلها مؤذية منكورة، ولكنني أتحدث عن الاعتداء على الأبناء، مما أدى إلى حوادث قتل.

آثار وتبعات

ألفتم كتابا عن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.. إلى أي حد ينعكس تأثير هذه الظاهرة بالسلب على الأسرة والمجتمع؟

موضوع الطلاق من أخطر المواضيع الاجتماعية التي تشغل بال المصلحين من العلماء والمفكرين، والكتاب، وكنت أفردته بتأليف مستقل بعنوان «ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، دراسة تشخيصية» تناولت فيه بالبحث والتقصي طبيعة الظاهرة، وحجمها، واتجاهاتها، وعواملها، وآثارها، وعلاجها.

وقد أوليت هذا الموضوع اهتماماً كثيراً كشأن غيري من الباحثين الاجتماعيين، لما للطلاق من آثار وتبعات كثيرة، لا تقتصر على المرأة فقط -كما يظن بعض الناس- بل إنها تشمل كلاً من الأولاد والزوج والمجتمع، فالطلاق يؤثر في مؤسسة الأسرة وترابطها، ومن المعلوم أن الأسرة هي اللبنة الأولي في بناء المجتمع.

فمن المشكلات التي يعاني منها المطلقون: مشكلات نفسية مقارنة بحالاتهم قبل الطلاق، إذ يجدون أنفسهم وحيدين، ويشعرون بالإحباط وخيبة الأمل، والشعور بالمسؤولية عن انهيار بناء الأسرة. ومن مشكلات الزوجة المطلقة الشعور بضغوط نفسية بعد الانفصال، نتيجة نظرة المجتمع، وبسبب وجود الأولاد، وتحملها مسؤوليات فوق طاقتها.

أما الأطفال فإنهم أكثر الأطراف المتضررة من انهيار الأسرة فقد يجد كل واحد من الرجل والمرأة ضالته في غير الذي كان شريكه، لكن الأطفال لن يجدوا ما يعوضهم عن حنان الأم ورعاية الأب، فالطلاق يؤثر سلباً في تنشئة الأطفال، وفي بناء شخصيتهم السوية، وقد ينجرفون إلى ما لا تحمد عقباه، وكل ذلك يؤثر في بناء المجتمع، وتماسكه، وقوته. وهذا يؤكد

أن الطلاق يؤثر سلباً في الرجال، والنساء، والأطفال، والمجتمع.ولاشك أن وضع الحلول لمشكلة الطلاق تستوجب التعرف على الأسباب، ورصد الظاهرة للوصول إلى الحل.
ومن هنا تنبهت وزارة العدل، فاتجهت إلى وضع «مؤشر الإحصاء» بغية الوقوف على أسباب الطلاق، ونسبه، وغير ذلك، مما سيؤدي إلى تطور الدراسات المستقبلية لظاهرة الطلاق، وقيامها على أسس علمية صحيحة. والمأمول أن تنتهي وزارة العدل من هذا البرنامج وتطبيقه في جميع المحاكم بصورة دقيقة، حتى يتمكن الباحثون والدارسون من الاستفادة منه.
وماذا عن كتاب بعنوان «قبل إعلان حالة النكد» الذي قدمته للمقبلين على الزواج؟
نعم.. قدمت للمكتبة كتاب «قبل إعلان حالة النكد»، وتناولت فيه طبيعة الظاهرة وحجمها واتجاهاتها وعواملها وآثارها وسبل علاجها. وفي هذا الكتاب حرصت على أن يكون للمقبلين على الزواج من شباب وفتيات، وقدمت بعض الرؤى والأفكار حتى لا تتفاقم لدينا حالات الطلاق، حيث إن الطلاق أبغض الحلال إلى الله وقد شرعه المولى لظروف معينة لا يجوز تجاوزها وتعديها لما في ذلك من خطر على بنيان الأسر وحياة أفرادها، خصوصاً الأولاد.
ومع التزايد المستمر لنسبة ظاهرة الطلاق في المجتمع وتفاقمها فإن هذه المشكلة بحاجة إلى دراسة جادة لمحاولة الحد من تزايدها من قبل مراكز البحوث والدراسات في الجامعات والجهات ذات العلاقة، وتأثير هذه الظاهرة أمنياً واجتماعياً ودينياً واقتصادياً على المجتمع، ولقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والأمنية أن عديداً من الأحداث والكبار الذين يقعون تحت طائلة الجرائم يكون الطلاق قاسماً مشتركاً بين كثير من المجرمين. فالأب والأم متفرقان، وهذا كان ضحية لهذا الافتراق والابتعاد.
مقترحات وتوصيات
وما هي مقترحاتكم وتوصياتكم في هذا الصدد؟
طالبت في البحوث والدراسات السابقة بعدد من المقترحات والتوصيات ولعلي أعيدها هنا من أبرزها: تكوين فريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة لوضع خطة شاملة لمكافحة مرض الطلاق، وإنشاء مكاتب تتعلق بالاستشارات الزوجية، وإنشاء مركز للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وإقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية،
والعمل على إصدار التشريعات والأنظمة الرادعة والضابطة لعملية الطلاق، وتقييده إلى أبعد الحدود، والعمل على إجراء مقابلة واختبارات نفسية لطرفي الزواج، واستخدام أنظمة جديدة لحماية الأسرة خاصة الأبناء ورعاية المطلقات، وتوعية الوالدين بأهمية التنشئة الأسرية التي من شأنها إعداد الأبناء، واستخدام مناهج التربية الأسرية في سنوات الدراسة الثانوية والجامعية لبيان كيفية تحقيق السعادة الزوجية،
وإصدار كتيبات علمية ونشرات تتناول المشكلات الأسرية وسبل علاجها، استحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين والعلاج الأسري والعائلي المجتمعي، وإقامة مراكز خاصة برعاية المطلقات لإزالة ما قد يترسب في أذهانهن، وما يعلق فيها من آثار سلبية ناتجة عن الطلاق، والاهتمام بأسر المطلقات،
وإنشاء صندوق تأمين اجتماعي لأطفال ونساء الأسر المفككة لتأمين سكنهم وغذائهم، وعلاج المشكلات والمنازعات الأسرية في المجتمع، وإعادة التوافق النفسي للمطلقة وذلك بدمجها في المجتمع وتشجيعها على إكمال دراستها، وممارسة هواياتها والانضمام إلى العمل الاجتماعي والجهات الخيرية، وغير ذلك من التوصيات المتعددة التي تحتاج إلى تفعيل وتطبيق من قبل الجهات المختصة.

الرياض
www.Alriyadh.com

شركة المياه الوطنية تعقب على مقال الأستاذ عابد خزندار :

ما تم نشره على لسان عضو هيئة حقوق الانسان يخص مجمع مركز الإيواء بالشميسي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972283

سعادة الاستاذ/ عابد خزندار وفقه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،
إشارة إلى مقالكم المنشور في صحيفة الرياض يوم الاربعاء 2014/8/13م بعنوان (الصرف الصحي والفساد)، فنود بدايةً أن نشكر سعادتكم على حرصكم واهتمامكم بخدمة المواطن وطرح قضاياه وهي في الوقت ذاته تساهم مع شركة المياه الوطنية في كل ما من شأنه تحقيق المصلحة العامة وتوفير الراحة للمواطنين.
وأحيط سعادتكم -والقارئ الكريم- بأن الشركة بدأت في تولي ادارة قطاع المياه والصرف الصحي بمدينتي مكة المكرمة والطائف في العام 2011م، والذي لا يتجاوز ثلاث سنوات، كما أن الشركة قامت بتطبيق عدد من الخطط والإجراءات في تنفيذ مشاريعها ومنها خطة (إنجاز) والتي استطاعت الشركة من خلالها تخفيض عدد المشاريع المتعثرة التي استلمتها عند بدء توليها إدارة قطاع المياه والصرف الصحي.
كما نوضح بأن ما تم نشرة على لسان عضو هيئة حقوق الانسان يخص مجمع مركز الايواء بالشميسي، وهو يخص إحدى الجهات الحكومية دون أدني مسؤولية على الشركة.
ومن هذا المنطلق تجدون سعادتكم أدناه توضيحاً لما ذكر في مقالكم المشار إليه بالإضافة إلى معلومات مختصرة عن جهود الشركة في المنطقة الغربية وفق مسؤوليتها لكل من مدينة (مكة المكرمة – جدة – الطائف)، كما يسرنا دعوتكم ومن ترون للاطلاع عن كثب على الجهود القائمة والمنفذة في قطاع المياه والمعالجة البيئية في المدن التابعة للشركة .
بأمل إطلاع سعادتكم وتصحيح ما تم التنويه عنه في ذات الصحيفة والتواصل معنا مباشرة في حال الاستفسار وطلب أي معلومات .
ولسعادتكم أطيب تحياتي،،،
ايضاحات:
جهود الشركة في إدارة وتنمية قطاع المياه والصرف الصحي في المدن التابعة لها بمنطقة مكة المكرمة:
تسعى شركة المياه الوطنية بالعمل على قدم وساق لتنفيذ مشاريعها لمنظومة الصرف الصحي في مدينة مكة المكرمة وإنجاز العديد من تلك المشاريع والاستفادة منها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر تنفيذ أكثر من (16.925) توصيلة صرف صحي منزلية على مستوى مدينة مكة المكرمة خلال عام 2013م وحتى تاريخه، وكذلك الانتهاء من تنفيذ وتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي ثلاثياً حدا (2) والاستفادة منها بشكل كامل، ومشاريع أخرى متعددة أهمها:
* مشاريع الصرف الصحي في منطقة الشرائع حيث تم الآتي:
* تشغيل محطة الرفع لمياه الصرف الصحي.
* الانتهاء من استلام عدد من مشاريع الخطوط الرئيسية ابتدائياً وأخرى نهائياً والاستفادة منها .
* تنفيذ مشاريع التوصيلات المنزلية.
* مشاريع تخدم مناطق مختلفة في مدينة مكة المكرمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
* الانتهاء من تنفيذ عدد من مشاريع الخطوط الرئيسية والشبكات الفرعية والاستفادة منها لخدمة منطقة الخضراء والمعيصم وجزء من جبل النور والغسالة، ومنطقة الشوقية، ومنطقة العوالي، بالإضافة إلى منطقة العزيزية، ومنطقة بطحاء قريش، وحي النسيم، والاستفادة فعلياً من تلك المشاريع.
* يجري حالياً تنفيذ مشاريع خطوط رئيسية وشبكات فرعية تخدم منطقة الفيحاء والعمرة وابو مراغ والزاهر وسيتم الانتهاء منها وفق الجدول الزمني المحدد.
* وفيما يخص محافظة جدة فقد أنهت الشركة عددا كبيرا من مشاريعها أهمها:
* تنفيذ منظومة الصرف الصحي للمنطقة الشمالية الوسطى والتي اشتملت على تنفيذ محطات معالجة ثلاثية منها محطة المطار-1 بطاقة (250.000م3/يوم) وإعادة تأهيل ورفع طاقة محطات أخرى قائمة، وتنفيذ رابع أكبر محطة رفع في العالم وخطوط رئيسية وفرعية وانفاق.

* إلغاء محطة الخمرة (1) وإعادة تأهيل محطات الخمرة (2و3)، وكذلك وإنشاء وتشغيل محطة المعالجة الخمرة - 4 بطاقة (250.000م3/يوم)، وإنشاء وتشغيل محطة الخمرة الصناعية بطاقة (50.000 م3/يوم)، والوصل على طاقة معالجة تبلغ أكثر من (مليون م3/يوم) في محافظة جدة.
* الانتهاء من توصيل أكثر من (25) الف منزل بخدمات الصرف الصحي خلال السنتين الاخيرة فقط، والوصول إلى نسبة تغطية تبلغ (60%) من سكان مدينة جدة، والعمل جار على قدم وساق لتنفيذ مشاريع أخرى بالتنسيق مع كافة الجهات الخدمية ذات العلاقة.
* تجفيف بحيرة الصرف الصحي بوادي العسلاء (المسك)/ خلال ثلاثة أشهر فقط في العام 2010م، ومعالجتها بيئياً وتسليمها لأمانة محافظة جدة.
* وفيما يخص محافظة الطائف فقد أنهت الشركة عددا كبيرا من مشاريعها أهمها:
* تشغيل محطة المعالجة البيئية الجديدة (معالجة ثلاثية) وبكامل طاقتها البالغة (80) ألف متر مكعب، وبذلك يصل إجمالي كمية المياه المعالجة بمدينة الطائف إلى (147) ألف م3 يومياً.
* تجهيز (6) محطات تعبئة للمياه (الأشياب) للعمل بالطاقة القصوى وهي الشرفية، الحوية، المثناة، العرفاء، السيل الصغير، ومحطات تعبئة الخزان الاستراتيجي.
* التنسيق مع المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة لضخ (250) ألف م3 يومياً من المياه لمحافظة الطائف، وذلك بما يضمن إيصال خدمات المياه لسكان وزوار المحافظة.
وفي الختام فإن شركة المياه الوطنية ترحب بأي طرح يخدم الوطن والمواطن ويحقق المصلحة العامة.

الالكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

خلال استقباله لوفد الكونجرس الأمريكي

نائب • حقوق الإنسان" : • المناصحة" نجح في تقويم معتنقي الأفكار الخطيرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/02/article_882518.html

"الاقتصادية" من الرياض
قال الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، إن الدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة ومحاورتهم أسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.
جاء ذلك خلال لقاء الدكتور آل حسين في مقر الهيئة، أمس، مع عدد من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي، حيث رحب الدكتور آل حسين بالوفد مثمنا هذه الزيارة التي تفتح آفاق تعاون بناء وتتيح الفرصة أمام الوفد للاطلاع على ما يتحقق على أرض الواقع من تنمية وتطور.
وجرى خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان في البلدين الصديقين، حيث استعرض نائب رئيس الهيئة حقوق الإنسان في الإسلام ومسيرتها التاريخية مؤكدا أن الشريعة الإسلامية هي حاضن رئيس لحقوق الإنسان وأن المملكة تدعم كل توجه يحافظ على كرامة الإنسان ويحفظ حقوقه ويرتقي بممارسة حقوق الإنسان وتعاون الدول عليها بعيدا عن تسييسها أو استغلالها.

كما استعرض نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان المهام المنوطة بالهيئة وما اتخذته من تدابير لتفعيلها على أرض الواقع، حيث تتولى الهيئة حسب تنظيمها العديد من المهام الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث تعمل على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، كما تقوم الهيئة بمراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقا للإجراءات النظامية كما تقوم الهيئة بزيارة السجون ودور التوقيف، وتتلقى الهيئة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وتعمل على اتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، كما تقوم الهيئة وحسب تنظيمها على وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان واقتراح سبل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، إضافة للعديد من المهام والصلاحيات التي أتاحها تنظيم الهيئة، كما قدم شرحا عن إنجازات الهيئة وما حققته في ظل تنظيمها وما صدر عنها من تقارير وإسهامات في سن القوانين والأنظمة المعنية بحقوق الإنسان.

كما استعرض الدكتور آل حسين جهود المملكة في مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص حيث أصدرت المملكة نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، الذي يهدف إلى معاقبة مرتكبي هذه الجريمة بعقوبات رادعة، إضافة إلى توفير الحماية والتأهيل للضحايا.

وبين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة ومحاورتهم بما يسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.

كما أكد على ضرورة التعاون المشترك فيما يتعلق بتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان باعتبار أن التعاون والتشاور في مجال حقوق الإنسان مطلب عالمي أسست من أجله العديد من المؤسسات الأممية.

من جانبه أكد وفد الكونجرس الأمريكي أهمية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة في مجال حقوق الإنسان، منوهين بالتطورات التنموية التي تشهدها المملكة.

اليوم

إعادة تنظيم جمع التبرعات للأعمال الخيرية

مختصون حقوقيون لـ اليوم : أنظمة المملكة ضد الإرهاب والعنف وتكفل حقوق المواطن

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011581

إبراهيم الحسين - الأحساء

مع تصاعد وتيرة العنف والإرهاب الذي يجتاح الشرق الأوسط كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اهتمت بهذا الأمر نتيجة ارتباط أمنها القومي بما يحدث في المنطقة، ووقفت وقفة حازمة وصارمة ضد الإرهاب بكل أشكاله وصوره على الصعيدين المحلي والدولي، وتصدت لأعمال العنف فحاربته وشجبته وأدانته وأثبتت للعالم أجمع جدية مطلقة، وحزما وصرامة في مواجهة العمليات الإرهابية، وجندت كافة أجهزتها لحماية المجتمع من خطر الإرهابيين وشرهم ومن ذلك القضاء على أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية في مختلف مناطق المملكة.

وأصدرت جملة من الأنظمة والتعليمات واللوائح لاستخدام شبكة الإنترنت والاشتراك فيها بهدف مواجهة الاعتداءات الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، كما عملت الدولة عبر أجهزتها الرسمية على تجفيف منابع الإرهاب واجتثاث جذوره من خلال إعادة تنظيم جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة.

وشهدت هذه التنظيمات تفاعلا من المختصين في حقوق الانسان والمحامين حيث أكد الدكتور ابراهيم عبدالعزيز الشدي عضو مجلس هيئة حقوق الانسان والمتحدث الرسمي لها لـ "اليوم" أن الإرهاب بكل صوره يمثل اشد أنواع انتهاكات

حقوق الانسان ولا سيما عمليات القتل والتفجير التي تنتهك حق الانسان في الحياة وتدمر فرص الآخرين في الاستمتاع بحقوقهم المدنية والاقتصادية وغيرها.
وأعرب الدكتور الشدي عن ارتياحه للدور الكبير الذي تقوم به المملكة في مكافحة الإرهاب سواء ما تقوم به من جهود لمحاربة الإرهاب في الداخل واستحقت من اجل هذه الجهود شكر وتقدير المجتمع الدولي وامتدت جهود المملكة الجبارة في محاربة الإرهاب والميدان الدولي من خلال تنظيم المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية بالتعاون مع الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية وأكدت هذا الاهتمام والجدية في محاربة الإرهاب باقتراحها للمركز الدولي لمحاربة الإرهاب ليكون مركز دراسات جادة لأسباب الإرهاب والتعاون في التعامل مع كل صوره ووضع الآليات المناسبة لمحاربته وتأكيدا لجدية المملكة أبدت استعدادها لاستضافته ودعمه وآخر المؤشرات لاهتمام المملكة بمحاربة الإرهاب ذلك الدعم المالي الذي قدمته المملكة للأمم المتحدة بمبـــلغ مـــائة مليون ريال لمكافحة الإرهاب والإسراع في انشاء المركز الدولي.
نظام صارم:
من جهته قال المحامي والمستشار القانوني الدكتور ماجد محمد قاروب أمين الاتحاد الدولي للمحامين في الشرق الأوسط ان المملكة اتخذت تدابير وإجراءات في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، كان من أهمها تأكيد رفضها الشديد وإدانتها وشجبها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كان مصدره وأهدافه، مع تعاونها وانضمامها وإسهامها بفعالية في الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لمواجهة الإرهاب وتمويله، والتزامها وتنفيذها للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله ومنها ما يتعلق بتجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة بحق جميع الأشخاص والكيانات المدرجة على القائمة الموحدة للجنة العقوبات بمجلس الأمن، وتوثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب، وكل ذلك يكرس ويعكس تصدي المملكة لهذه الظاهرة العالمية وتوجت ذلك بنظام صارم لتجريم الإرهاب يحفظ امن المجتمع، وأضاف قاروب بقوله لقد شجعت المملكة الجهود الدولية الهادفة للتصدي لظاهرة الإرهاب والاستفادة من الخبرات والأبحاث وتبادلها على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ودعت إلى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة وتعزيز التضامن الإسلامي في مكافحة القرصنة الجوية وإنشاء لجنة عليا لمكافحة الإرهاب، ولجنة دائمة لمكافحة الإرهاب تعنى بتلقي ودراسة الطلبات الواردة للمملكة من الدول والهيئات الدولية ذات الصلة بموضوع مكافحة الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، مع العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله وإنشاء قنوات اتصال للتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية والدول الأخرى للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله عبر وزارة الخارجية ووفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة، وشاركت المملكة في أعمال اللجنة السادسة "اللجنة القانونية"في الأمم المتحدة وذلك بمناقشة البند المطروح على جدول الأعمال المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي" كما وقعت وانضمت الى عدة اتفاقيات دولية وإقليمية لمكافحة الإرهاب وتمويله.
منع التشدد:
أما الدكتور يوسف الجبر رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية بالأحساء أشار إلى أن المملكة من أكثر الدول ممانعة للإرهاب وأرفعها صوتاً في التحذير من الغلو وأعمقها خططًا في محاصرة خلاياه، وقد ترجمت الجهات التنفيذية هذا التوجه في أنظمة وتشريعات لا تأذن لحروف الإرهاب بالعيش في مجتمعنا المسالم. ورغم اتساع قطر التسامح وسط بلادنا إلا أن هناك حواجز عالية تمنع تسلل التشدد المذموم وفكر الخوارج إلى ديارنا. ولعل دولتنا من أوائل دول المنطقة التي صنفت الأفعال الإرهابية وجرمتها بقوانين واضحة لا تقبل التأويل الآخر، وهذه الخطوة من أهم الإجراءات الحمائية في القانون، فهي تقطع الطريق على أي اجتهاد يتساهل مع أي فعل إرهابي، ويربي الأجيال على النفور من هذه الثقافة القاتلة، ويفتح الباب لكل المنابر المؤثرة لتشارك في طرد هذا الحراك المنحرف الأثيم، وأضاف الجبر ان المملكة قد خصصت محكمة جزائية متخصصة لقضايا الإرهاب، وأنفقت على تجهيزاتها وأنظمتها؛ لتكون حصنًا للمجتمع يردع كل من ينشر الرعب ويخل بالأمن ويسعى في الأرض بالفساد، وقد تلقى قضاة هذه المحكمة دورات مكثفة في جميع العلوم الضرورية التي تكشف أبعاد هذا النوع من الجرائم، ولذلك نجد أن الأحكام الصادرة منهم موزونة وعادلة. ولم يغفل المشرع عن تأثير وسائل التقنية والتواصل الاجتماعي في نقل أفكار الإرهابيين، فجعل العقوبة القصوى في الجرائم الالكترونية لمن يستغل هذه الوسائل في تضليل الشباب وجذبهم للفئة الضالة. وليست العقوبة التي تصدر ضد المجرمين هنا جافة بل هي مطعمة ببرامج تربوية ومناصحة لمحاولة إعادة الشباب لفطرته السوية، وهي البرامج التي أشاد بها العالم وجعلوها من إبداعات النظام المحلي وتم تدريس هذه التجربة لدول عديدة. وكل عام نرى أنظمة وليدة تسد كل

الثغرات والثقوب في وجه الخوارج. وكان من أهمها تجريم ومساءلة كل من يشارك في الفتن وبؤر الصراع حولنا، مما يثبت موقف المملكة التاريخي في عدم التدخل في الحروب الأهلية والحفاظ على شبابنا من تأثير الجماعات المتطرفة. هذه الاستراتيجية الشاملة التي بنتها الحكومة على أسس قوية ترسم حقيقة عقيدة هذه الدولة رعاة وشعباً وهي عقيدة الإسلام الحنيف واحترام الحقوق وتعظيم الحرمات ومكافحة التطرف والإرهاب، عقيدة البناء والتعمير لا الخراب والتدمير.

تشديد العقوبة:

وشدد المحامي سلطان بن زاحم عضو فريق التشريع السعودي بمجلس التعاون الخليجي أن الجهات الجنائية على تكييف الواقعة المتمثلة في الفعل المعاقب عليه وفق قواعد التجريم، مرورا بتكييف هذه الاعمال من خلال تحليل عنصر الجريمة، وفق اسس علمية دقيقة لبيان التكييف القانوني لها وأن الجريمة سلوك يتعارض مع بقاء المجتمع مستقرٌ، وهو ينقله من حالة استقرار لحالة رعب وفزع، فاذا وقعت الجريمة كانت سببا لوقوع خطر يؤذي المجتمع ويهدد استقراره الامني والاقتصادي. وبيّن ابن زاحم ان تحليل الفعل المجرّم يمر لدى جهاتنا الأمنية وفق تصنيف العمل وفق واقعة غير مباحة، فالعمل الاجرامي يعني الحركة الجسدية التي يتحقق بها النشاط الاجرامي، والذي يعد تعبيرا عن الارادة لتحقيق الفعل غير المباح. أما الواقعة فتشمل معها عنصر الارادة للقيام بهذا الفعل، ويؤكد خبراء علم مكافحة الاجرام أن الفعل المادي المجرد من الاعتبار المعنوي او النفسي هو في حقيقته عمل لا تعتد به القاعدة الجنائية، وهم بذلك يؤكدون على ان الجانب المعنوي للفعل الاجرامي له أثر هام لقيام الجريمة ويعد من أهم أركانها. وقال المحامي سلطان إن جهات التحقيق لدينا تقوم بالتدقيق في تحليل أي فعل مجرّم لأنه بمثابة الوصول للعمق القانوني وفق فلسفة موصلة لتفسير أي غموض لاكتشاف جريمة قائمة، مع الإعمال بماهية الوقائع المرتكبة على اساسين هما: القانون الذي جرّم هذا الفعل، والافعال الصادرة من المتهم. وشدد عضو فريق التشريع الى ان الجهات الجنائية لا تقوم بتكييف الواقعة "الفعل الصادر" دون الالتفات لوقائع الفعل، والا خرج التجريم من نطاق الوظيفة الى التفسير المجرد للقانون على فرض نظرية غير عملية، اذ لا يستساغ تكييف عمل على انه مجرم دون وجود واقعة "فعل"، فقيام جريمة او الشروع فيها يرتب على فاعلها أثرا موضوعيا يتمثل في حق الدولة في العقاب، وتثور حينها العناصر المكوّنة للجريمة "ادوات وافعال".

معالجة تشريعية:

وبين المحامي بدر الجعفري أن المعالجة التشريعية لموضوع الجريمة الإرهابية من الأمور التي تتسم بالتعقيد والحساسية البالغة، التي تتطلب مجهوداً استثنائياً من أجل الوصول إلى موازنة عادلة بين مقتضيات تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، ومراعاة المعايير الضامنة لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير عنه، ولا شك أن "النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله" الذي تم صدوره مطلع العام الهجري الجاري يعد إضافة تشريعية مفصلية في تجريم أعمال الإرهاب والتعامل معها إجرائياً وموضوعياً، ويعد سنداً نظامياً مباشراً لتجريم أية أفعال مادية تنطوي على العنف الذي يستهدف ترويع الآمنين أو زعزعة الأمن أو إحداث الفوضى، سواء أقام بذلك أفراد أم مجموعات. وما يفترض أن تتسم به تشريعات مكافحة الجريمة الإرهابية أن تكون قادرة على تتبع منابع الإرهاب وأسبابه المباشرة والسعي لقطعها من جذورها بالتجريم ووضع العقوبة الملائمة لذلك، وهذا ما يعقد إجراءات التشريع في هذا النوع من الجرائم، إذ ان المنطقة الفاصلة بين حرية تبني الآراء والقناعات التي يمكن أن تكون سبباً غير مباشر لوقوع جرائم إرهابية، وبين تبني الآراء والقناعات التي تكون سبباً مباشراً في أعمال العنف والإرهاب هي منطقة جدلية وتختلف حولها الآراء والاجتهادات، وشدد اللواء قحاط محمد ال قحاط مدير شرطة المنطقة الشرقية المكلف على أنّ حكومة المملكة العربية السعودية قامت بجهود بارزة في مكافحة الإرهاب عبر الطرق الوقائية والعلاجية حتى باتت المملكة واحدة من أكثر الدول في العالم خبرةً في التعامل مع هذه الظاهرة، ومن أهم تلك الجهود، عقد العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات العالمية من أجل بحث ظاهرة الإرهاب وتبيان أخطارها.

إرهابي يعقد اجتماعات مع جهات مناوئة للمملكة لإثارة الرأي العام ضد الدولة

الجزائية تدين 17 متهما في خلية الـ67 بالسجن بين 30 شهرا و26عاما

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140902/Con20140902720737.htm

منصور الشهري (الرياض)
كشفت جلسات استكمال النطق بالأحكام الابتدائية على أعضاء خلية إرهابية مكونة من 67 متهما تورط أحدهم بالتوصل والاجتماع مع أشخاص خارج المملكة لهم توجهات مناوئة للمملكة في محاولة لإثارة الرأي العام ضد الدولة من خلال تحريضه على التدخل لدعم الموقوفين أمنيا الموقوفين في قضايا الإرهاب، وعقد اجتماعات سرية لبحث دعم المقاتلين في العراق مادياً وتحريض الناس على ذلك.
وجاءت حيثيات الحكم على المتهمين الـ 17 من أعضاء الخلية بين 30 شهرا و 26 عاما ومثل أمام ناظر القضية دفعة أخرى من عناصر الخلية الـ 67 بحضور 17 متهما 19-21-37-47-52-54-55-56-57-58-59-60-61-62-64-66-67 حيث حضر عدد من ذويهم جلسات الحكم وكذلك ممثلين وسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.
وكانت أبرز التهم الموجهة لهم ارتباط أحدهم بالهالك يونس الحياري قتل لاحقاً في مواجهة أمنية وإيوائه إياه مع عائلته مدة طويلة أكثر من مرة وتستره عليه، وتسببه في الإخلال بالأمن داخل السجن.
وأدين متهم آخر باعتناقه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة بتكفيره الدولة وافتياته على ولي الأمر من خلال تستره على أشخاص علم قيامهم بتنسيق ومساعدة الشباب في الخروج إلى مواطن الفتنة وتعدد الرايات العمية للمشاركة في القتال الدائر هناك دون إذن ولي الأمر وتنسيقه خروج عدد من الأشخاص إلى العراق بربطهم بالمنسق ليتولى أمر خروجهم واعتقاده وجوب القتال الدائر في العراق وأنه لا يلزم في ذلك إذن الإمام، وحضوره اجتماعات يتم فيها القدح في علماء هذه البلاد المعتبرين وتواصله في إيصال الرسائل بين بعض الأشخاص المشبوهين واتفاقه مع بعض الأشخاص على عقد اجتماعات سرية لبحث دعم المقاتلين في العراق مادياً وتحريض الناس على ذلك واجتماعهم لذلك الغرض واتفاقه معهم على تعيين أمير لهم وأن يتولى هو إيصال المبالغ التي جمعها داخل البلاد إلى المقاتلين في العراق عن طريق أحد الأشخاص.
وثبت تورط أحد الماثلين أمام ناظر القضية بإيصاله شخصين بسيارته إلى مدينة الرياض للسفر من هناك إلى سوريا بقصد دخول العراق للمشاركة في القتال الدائر هناك مع علمه بذلك وتستره عليهما وعلى عزم أحدهما القيام بعملية انتحارية هناك، وتورط متهم آخر بالمساعدة في استمرار هروب أربعة أشخاص من الموقوفين بسجن المباحث العامة بإيوائهم في منزله خشية انكشاف أمرهم والقبض عليهم مع علمه بحقيقة أمرهم
فيما أدان ناظر القضية أحد المتهمين بتواصله مع أشخاص خارج هذه البلاد لهم توجهات مناوئة للدولة والاجتماع معهم ومحاولة إثارة الرأي العام ضد الدولة من خلال تحريضه على التدخل لدعم الموقوفين أمنياً.
وجاءت الأحكام الصادرة ضد الماثلين أمام المحكمة، بالحكم على المتهم الـ19 بالسجن ست سنوات ونصف السنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 21 السجن لمدة 26 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 37 السجن لمدة 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ47 السجن لمدة ست سنوات وتغريمه مالية مقدارها ألف ريال، المدعى عليه الـ52 السجن سنتين ونصف والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ54 السجن لمدة 14 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه. المدعى عليه الـ55 السجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ56 السجن لمدة 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ57 السجن 11 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 58 السجن لمدة 9 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ59 السجن لمدة 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 60 السجن لمدة 5

سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ61 السجن لمدة 7 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ62 السجن لمدة 8 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 64 السجن لمدة 6 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ66 السجن لمدة 7 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ67 السجن لمدة 11 سنة وإبعاده من المملكة إتقاء لشره بعد تنفيذ الحكم عليه واستيفاء ما له وما عليه من حقوق.

• حقوق الإنسان" : مركز المناصحة مستمر في تقويم الأفكار المنحرفة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
أشاد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين بالدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة و نجاحه في محاورتهم بما يسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.
وكان آل حسين التقى امس الاول في مقر الهيئة عددا من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي، حيث رحب بالوفد مثمنًا هذه الزيارة التي تفتح آفاق تعاون بناء وتتيح الفرصة أمام الوفد للإطلاع على مايتحقق ولله الحمد على ارض الواقع من تنمية وتطور.
و جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان في البلدين الصديقين، حيث استعرض نائب رئيس الهيئة حقوق الإنسان في الإسلام ومسيرتها التاريخية ، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية هي حاضن رئيس لحقوق الإنسان وأن المملكة العربية السعودية تدعم كل توجّه يحافظ على كرامة الإنسان ويحفظ حقوقه ويرتقي بممارسة حقوق الإنسان وتعاون الدول عليها بعيدا عن تسييسها أو استغلالها. ونوه بالدعم الكبير الذي تلقاه الهيئة من خادم الحرمين الشريفين.
كما استعرض المهام المنوطة بالهيئة وما اتخذته من تدابير لتفعيلها على أرض الواقع ، حيث تتولى الهيئة حسب تنظيمها العديد من المهام الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث تعمل على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان, كما تقوم الهيئة بمراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقا للإجراءات النظامية كما تقوم الهيئة بزيارة السجون ودور التوقيف وتتلقى الهيئة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وتعمل على اتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها كما تقوم الهيئة وحسب تنظيمها على وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان واقتراح سبل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها ، إضافة للعديد من المهام والصلاحيات التي اتاحها تنظيم الهيئة كما قدم معاليه شرحا عن إنجازات الهيئة وما حققته في ظل تنظيمها وما صدر عنها من تقارير واسهامات في سن القوانين والأنظمة المعنية بحقوق الإنسان .
واستعرض جهود المملكة في مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص حيث أصدرت المملكة نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والذي يهدف إلى معاقبة مرتكبي هذه الجريمة بعقوبات رادعة إضافة إلى توفير الحماية والتأهيل للضحايا .
واشار الى الدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة ومحاورتهم بما يسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأمانات تتولى الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن

"النقل" مسؤولة عن إنشاء الطرق عندما تكون مرتبطة بالطرق المحورية والدائرية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/02/article_882515.html

بشير الزويمل من حائل

وجه الأمير منصور بن متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية جميع الأمانات والبلديات بأن تتولى إنشاء الطرق الواقعة داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن وليست جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن أو المحورية الدولية، مؤكدا في تعميمه الذي وجه للأمانات بأن تتولى وزارة النقل مسؤولية إنشاء الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن عندما تكون هذه الطرق جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن أو المحاور الدولية وينطبق ذلك أيضاً على الطرق الدائرية، مشيرا إلى أنه تتولى وزارة النقل مسؤولية إنشاء الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية خارج النطاق العمراني المعتمد للمدن، كما وجه بأن تكون إنارة الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن والتي تكون جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن والمحاور الدولية من مسؤوليات وزارة النقل، وإنارة الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن التي لا تكون جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن والمحاور الدولية من مسؤوليات وزارة الشؤون البلدية والقروية. وجاء توجيه وزير البلديات بعد التوصيات التي خرجت بها اللجنة التي شكلت من مندوبين من وزارات (الشؤون البلدية والقروية والنقل والمالية والاقتصاد والتخطيط) لدراسة تحديد الطرق التي تقع ضمن مسؤوليات وزارة النقل ووزارة الشؤون البلدية والقروية وذلك وفقا لخطاب وزير النقل الموجه لوزير "البلديات" المتضمن أن وزارة النقل قامت خلال الخطط الخمسية السابقة بتنفيذ عدد كبير من الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية في جميع مناطق المملكة، وأن بعضها يقع داخل النطاق العمراني للمدن، وقد استمرت وزارة النقل في طلب اعتماد التكاليف اللازمة لإنشاء طرق جديدة وتحسين وازدواج وإنارة وتشجير بعض الطرق التي تعتبر من اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية، وعند مناقشة المشاريع الجديدة المطلوب تنفيذها مع المختصين في وزارة المالية لا يتم النظر في اعتماد بعض المشاريع داخل النطاق العمراني للمدن، لأنها تقع ضمن نطاق وزارة البلديات.

الخلية خططت لاستهداف دولة من داخل المملكة بطائرة محملة بالأسلحة

أحكام ابتدائية بسجن 24 إرهابيا خططوا لتنفيذ عملية شبيهة بأحداث 11 سبتمبر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140904/Con20140904721117.htm

منصور الشهري (الرياض)

كشفت جلسة النطق بالأحكام الابتدائية على أعضاء إحدى أخطر الخلايا الإرهابية والمكونة من 24 إرهابيا (22 سعوديا وأمريكي ويمني) عن وجود ترابط وتنسيق بين تنظيم القاعدة الإرهابي داخل المملكة وسوريا والعراق في التخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية داخل المملكة والبحرين والولايات المتحدة الأمريكية.

وخططت الخلية الإرهابية للقيام بعمل إرهابي انتحاري يستهدف إحدى الدول من داخل المملكة بطائرة هليكوبتر محملة بالأسلحة وتدرب المنفذون على ذلك، كما سعى أحد أعضاء الخلية الإرهابية لدخول لبنان من أجل الانضمام لجماعة إرهابية «حزب الله».

وعقدت المحكمة الجزائية المتخصصة ثلاث جلسات للنطق بالحكم الابتدائي على أعضاء الخلية الإرهابية بشكل دفعات منفصلة، وذلك بحضور بعض أقاربهم وممثلي وسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.

وكانت أبرز التهم التي أدين فيها المدعى عليه الأول زعيم الخلية، الذي حكم بسجنه 23 سنة مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه إضافة لتغريمه 100 ألف ريال، اشتراكه مع مجموعة من الأشخاص في إنشاء خلية قتالية وقيادته لتلك الخلية، وتخطيطه مع بعض الأشخاص للحصول على معلومات عن بعض المنشآت النفطية لغرض وضع خطط واستراتيجيات لضرب تلك الأنابيب والمصافي وقطع إمدادات النفط، وشروعه في التخطيط لاستهداف بعض المواطنين في المنطقة الشرقية، وموافقته لأحد الأشخاص على تصوير القاعدة البحرية الأمريكية في مملكة البحرين من أجل دراسة إمكانية استهدافها، وتجنيده المدعى عليه السادس في نفس الخلية، مستغلا خبرته في الطيران وتدريبه على السلاح والتفجير عن بعد لاستهداف إحدى بوارج الدول الأجنبية في الخليج، وتكليف المدعى عليه الثاني في نفس الخلية بالتواصل مع المنسقين في سوريا لبحث إمكانية الدخول إلى لبنان من أجل الانضمام لحزب الله الإرهابي للقتال معه.

وحكم رئيس الجلسة ضد المدعى عليه الثاني بالسجن 27 سنة مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لثبوت إدانته بعدد من التهم، أبرزها اشتراكه في إنشاء خلية قتالية تستهدف المواطنين في المنطقة الشرقية، واتفاقه مع متزعم الخلية الإرهابية المدعى عليه الأول على إرسال المدعى عليه الثالث لسوريا للتواصل مع تنظيم القاعدة الإرهابي هناك لجلب الأسلحة للمملكة لاستخدامها في أغراض الخلية بالداخل، وشروعه في تبادل الأفكار والتخطيط مع أعضاء الخلية لاستهداف وتفجير أنابيب ومنابع النفط في المملكة واتفاقه مع بقية أعضاء الخلية على آلية التفجير وقيامهم باستكشاف المضخة المائية المغذية للمصفاة لاستهدافها، واشتراكه في التخطيط مع بقية أعضاء الخلية لتوفير الأسلحة للخلية الإرهابية عبر تواصل بعض أعضائها مع بعض الأشخاص في سوريا المشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة، وتستره على تخطيط زعيم الخلية المدعى عليه الأول بالسفر للبنان للقتال في صفوف حزب الله اللبناني، والتخطيط مع جماعات من تنظيم القاعدة في العراق على القيام بأعمال إرهابية داخل أمريكا والالتحاق بدورات في التفجيرات والتشريك والعودة للمملكة للتجهيز للعمل الإرهابي وسفر المدعى عليه الثالث لأمريكا للتجهيز والترتيب والبحث عن المواد اللازمة لتصنيع المتفجرات وتواصله معه والتستر عليه، وتضليل الجهات الأمنية بدفن بعض الأسلحة وإخفاء البعض لدى أحد الأشخاص وعند المدعى عليه الـ22 من نفس الخلية خشية من ضبطها لديه.

وحكم على المدعى عليه الثالث بالسجن 26 سنة مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لإدانته باشتراكه في تكوين خلية إرهابية وتوليه القيام بدور القيادة الميدانية للخلية، ومراقبة بعض المعاهدين ورصد تحركاتهم والتخطيط لاغتيالهم بالسلاح الأبيض، والاشتراك في القتال في العراق دون إذن ولي الأمر ومبايعته أحد قادة القتال هناك على الموت، والتقائه بأحد قادة القاعدة الإرهابية في العراق وهو الهالك أبومصعب الزرقاوي ومناقشته مع بعض التابعين للتنظيم ترتيب دعم مادي ومعنوي للخلية، وسفره لأمريكا وبحثه هناك عن مواد تستخدم في صناعة المتفجرات وشروعه في تحديد أماكن لاستهدافها بالتفجير وعدوله عن ذلك بسبب صعوبة قيامه بالعملية، وعقده دورة لتدريب أعضاء الخلية الإرهابية على الأسلحة الرشاشة والمسدس، والتخطيط مع أعضاء الخلية الإرهابية لاستهداف

منابع النفط في المنطقة الشرقية والانتقال إلى تلك المواقع لدراسة مدة إمكانية التنفيذ، ومناقشة استهداف بعض المواطنين في المنطقة الشرقية ينفذه أعضاء الخلية بعد التدرب والتسلح، والشروع في تنفيذ عمل إرهابي في القاعدة الأمريكية في مملكة البحرين بتصوير القاعدة من قبل أحد أعضاء الخلية ومدارسة طريقة التنفيذ وسفره للبحرين لتدريب أحد أعضاء الخلية المكلف على الأمنيات ومشاركته في رصد القاعدة الأمريكية هناك وتراجعهم عن ذلك لصعوبة نقل السلاح، وتلقيه عرضا من قبل المدعى عليه الأول لتهريب مبلغ وقدره 8 ملايين ريال خارج المملكة لأغراض مشبوهة وتستره عليه، وخروجه إلى العراق موطن الفتنة والقتال للمشاركة في القتال هناك مرتين.

وحكم على المدعى عليه الرابع «أمريكي الجنسية» بالسجن 17 سنة وإبعاده عن المملكة بعد انتهاء محكوميته اتقاء لشره وقد تم الحكم عليه غيابيا لرفضه الحضور استنادا إلى المادة التاسعة من نظام جرائم الإرهاب وتمويله وبعث نسخة من الحكم للمدعى عليه الرابع في توقيفه للاعتراض عليه وأن مدة الاعتراض تبدأ من تاريخ تسلمه لنسخة القرار، وذلك بعد إدانته بعدد من التهم، أبرزها الاشتراك في تكوين خلية إرهابية داخل المملكة للقيام بعمليات إرهابية وقيامه بدور تدريب أعضاء الخلية على السلاح، وتحريضه زعيم الخلية الإرهابية المدعى عليه الأول لاستهداف قاعدة عسكرية أمريكية في مملكة البحرين وقيامه بالسفر إلى هناك وتصوير القاعدة العسكرية واستئجار شقة مقابلة للقاعدة للقصد ذاته وتزويد زعيم الخلية بشريط فيديو يتضمن التصوير، واستعداده لدراسة إنشاء مشروع ترفيهي للاعتماد عليه كدخل منتظم لنشاط الخلية الإرهابية وليكون وكرا للتدريب لأعضاء الخلية، وتحريضه أحد أعضاء الخلية المدعى عليه الثالث للانضمام للخلية الإرهابية للقيام بأعمال إرهابية داخل المملكة من خلال ثنيه عن الخروج للقتال في العراق وأن العمل سيكون بالداخل، وإبداء استعداده لتدريب الراغبين السفر للعراق للمشاركة في القتال هناك على الأسلحة والرماية.

وحكم على المدعى عليه الخامس بالسجن لمدة 19 سنة مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لثبوت إدانته بتدريبه أحد أعضاء الخلية المدعى عليه الرابع بطريقة التفجير عن بعد بواسطة الريموت كنترول، وتخطيطه مع أعضاء الخلية في استهداف وتفجير أنابيب النفط في المملكة واتفاق أعضاء الخلية على تفجير مصفاة البترول بضرب المضخة المائية المغذية للمصفاة، ومناقشة أعضاء الخلية في إيجاد مخازن للأسلحة وتمويل الأسلحة وتكليفه شخصيا من قبل القائم على الخلية الإرهابية المدعى عليه الأول على توفير الأسلحة، وسفره إلى سوريا بناء على طلب من المدعى عليه الأول من أجل الالتقاء بأحد الأشخاص المشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة الإرهابي وطلبه من ذلك الشخص دعم الخلية بالمال والسلاح والمعلومات.

وأدان رئيس الجلسة المدعى عليه السادس بالسجن لمدة 12 سنة مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لتواصله واختلاطه مع المدعى عليه الأول وطلبه منه تدريبه على استخدام الأسلحة وتدربه لديه على فك وتركيب الأسلحة وتستره على وعد المدعى عليه الأول بتدريبه على الرماية بالأسلحة وتشريك المتفجرات ومحاولة تضليل الجهات الأمنية، وعلمه برغبة المدعى عليه الأول القيام بعمل مشابه لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ودلالته على مكان تعليم الطيران لذات الغرض.

وصدر بحق المدعى عليه السابع السجن لمدة 8 سنوات مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لثبوت تورطه بعدد من التهم، أبرزها تلقيه عرضا من أحد الأشخاص بالانضمام إلى تنظيم القاعدة بالمملكة العربية السعودية وتستره عليه وتلقيه تدريبا نظريا من شخصين على تشريك المتفجرات وتدربه أيضا على سلاحين من نوع رشاش ومسدس واستضافته لهما في منزل والده واشتراكه في حيازة تلك الأسلحة بدون تصريح.

وثبتت إدانة المدعى عليه الثامن بالسجن 6 سنوات مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لارتكابه عددا من الجرائم، أبرزها ارتباطه بالمدعى عليه الأول زعيم الخلية الإرهابية واتفاقه معه على التدرب على الأسلحة وطرق التشريك والتفجير والأمنيات للإفلات من رجال الأمن وموافقته على التدرب على الطيران تحقيقا لرغبة المدعى عليه الأول وطلبه الموافقة على تعلم الطيران في الأردن من والده لتحقيق أهداف مشبوهة للمدعى عليه الأول واجتماعه في أحد الاستراحات مع بعض الأشخاص المشبوهين وحثهم على التبرع للمقاتلين في العراق وعلمه بانتهاج أحد الأشخاص الفكر التكفيري وطلبه منه المساعدة في الخروج إلى العراق للمشاركة في القتال الدائر هناك بدون إذن ولي الأمر وتوسطه في تلقي مبالغ مالية من شخصين لأغراض مشبوهة وتسليم أحد المبلغين للمدعى عليه الأول.

وحكم على المدعى عليه التاسع بالسجن لمدة 4 سنوات مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لإدانته بخروجه مع مجموعة من الأشخاص المشبوهين إلى منطقة صحراوية للتدرب على الأسلحة والأعمال القتالية ودعمهم بسلاح رشاش غير مصرح للتدرب عليه، وحيازته وتحميله لمواد حاسوبية تحتوي على موضوعات تحث

على التفجير داخل المملكة وتؤيد الفكر الضال وحيازته لمقاطع لزعيم تنظيم القاعدة الهالك أسامة بن لادن، ونقضه ما سبق أن تعهد به من الابتعاد عن مواطن الشبهات.
فيما أدين المدعى عليه العاشر بالسجن لمدة 6 سنوات مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لتستره على ما علمه من المدعى عليه الأول زعيم الخلية الإرهابية من قيام أشخاص بجمع مبلغ مالي شهريا لاستخدامه في تسليح أفراد الخلية، وحيازته مواد حاسوبية تتضمن صورا ومقاطع فيديو وأناشيد تحمل أسماء رموز الفئة الضالة والفتاوى المؤيدة للأعمال الإرهابية في الداخل.
وصدر حكم ضد المدعى عليه الـ 11 بالسجن لمدة سنتين مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لشروعه في البحث عن طريق للعراق للمشاركة في القتال هناك تحت راية غير راية ولي الأمر ودون إذنه، وشروعه في التدرب على الأمنيات التي تستخدم عادة في الإفلات من الجهات الأمنية.
وحكم على المدعى عليه الـ12 بالسجن لمدة 8 سنوات مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لتنفيذه لطلب المدعى عليه الأول زعيم الخلية باستئجار شقة واستقبال أحد المشبوهين وتدربه داخل الشقة على طرق التفجير والتشريك للمتفجرات وفك وتركيب الأسلحة واشتراكه في حيازتها بدون تصريح، واستعداده لتلقي التدريب على السلاح من قبل أحد الأشخاص المشبوهين وعلمه برغبة ذلك الشخص على تجهيز عدد من الشباب لكي يسافرون معه للمنطقة الجنوبية ويقوم بتدريبهم على السلاح وتستره على ذلك.
وأدين المدعى عليه الـ13 بالسجن لمدة 11 سنة مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه لثبوت تورطه بعدد من الأعمال الإجرامية، أبرزها إطلاعه داخل صالات التدريب الخاصة بالمدعى عليه الأول (زعيم الخلية) على صور لأنابيب النفط وأسماء بعض حقول النفط وأسماء أشخاص مشبوهين وموعد اللقاء بينهم وإجابته على تساؤلات زعيم الخلية حول أنابيب النفط وعدم إبلاغ الجهات الأمنية واشتراكه في حيازته مواد حاسوبية تحتوي على كتب ومؤلفات لتنظيم القاعدة ومستندات تحرض على التكفير والإرهاب وشروعه في البحث عن طريق للخروج للقتال في العراق دون إذن ولي الأمر وعدوله عن ذلك بعد استماعه لمناصحة أحد الأشخاص.
وأصدر حكم بحق المدعى عليه الـ14 «يمني الجنسية» بالسجن لمدة 6 سنوات والإبعاد عن المملكة بعد انتهاء محكوميته اتقاء لشره لثبوت ارتكابه عددا من الجرائم الإرهابية، أبرزها عصيانه ولي أمر هذه البلاد وخروجه عن طاعته وتمرده على نظام البلاد بارتباطه بمجموعة من الأشخاص للتخطيط للمشاركة في القتال في الخارج بعد التزود بالأسلحة للقتال هناك دون إذن ولي الأمر، وإبداء رغبته في الربط بين المدعى عليه الأول وأحد الأشخاص الذين كانوا يقاتلون في أفغانستان من أجل استفادة الثاني من خبرات المدعى عليه الأول.
فيما أدين المدعى عليه الـ 15 بالسجن 11 سنة مع منعه من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه بتورطه بافتئاته على ولي الأمر بانضمامه لمجموعة بزعامة المدعى عليه الأول تخطط للقيام بعمل انتحاري باستهداف إحدى الدول من داخل المملكة بطائرة هليكوبتر محملة بالأسلحة والتدرب على ذلك العمل وتستره عليهم، وتدربه على الأسلحة لدى المدعى عليه الأول مع المجموعة والخروج لمنطقة صحراوية للرماية بالسلاح من أجل أغراض مشبوهة والتستر عليهم، واشتراكه في حيازة سلاح كلاشنكوف معد للتدرب بدون ترخيص.
فيما أدين المدعى عليهم المتبقون:
المدعى عليه الـ16 بالسجن لمدة 10 سنوات والمدعى عليه الـ 17 بالسجن لمدة 6 سنوات، والمدعى عليه الـ 18 بالسجن لمدة 6 سنوات، والمدعى عليه الـ19 بالسجن لمدة 4 سنوات، والمدعى عليه 20 بالسجن 8 سنوات، والمدعى عليه الـ21 بالسجن 12 سنة، والمدعى عليه الـ 22 بالسجن 11 سنة، والمدعى عليه الـ 23 بالسجن لمدة 7 سنوات، والمدعى عليه الـ24 بالسجن لمدة 10 سنوات، إضافة إلى منعهم جميعا من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكومية كل واحد منهم مدة مماثلة لمدة سجنه وذلك بعد إدانتهم بعدد من التهم، أبرزها تضليلهم الجهات الأمنية بإخفاء أسلحة خشية من ضبطها من الجهات الأمنية، وقيام أحدهم بترؤسه عصابة إجرامية والاستيلاء على مبلغ يقارب خمسة ملايين ريال من إحدى الشركات عن طريق تزوير أوراق لاستخراج شيك مصدق وصرف المبلغ من أحد المصارف السعودية وتحريض أحد موظفي الشركة لمشاركتهم في تطبيق التوقيع والشروع في تكرار العملية مرة أخرى.

هروب الفتيات.. من العذاب وإليه

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22798

مها الشهري

فتيات في مقتبل العمر تسوء بهن الحال مع أسرهن ليبحثن عن ملجأ يوفر لهن الأمان، ولكن الضياع في انتظارهن، وفي أحداث متكررة هربت الفتيات من دور الحماية الاجتماعية بدلا من أن تكون الملجأ الآمن في الوقت الذي يصعب فيه التعايش مع الظروف الآنية، ففي عام 2011 لجأت فتاة عشرينية إلى إمارة المنطقة الشرقية إثر التجويع الذي تعرضت له والمعاملة السيئة التي كانت تعاني منها، وفي نوفمبر من عام 2013 لجأت إحدى الفتيات إلى هيئة حقوق الإنسان في أبها لسوء المعاملة التي وصلت إلى التهديد بإعادتها إلى أهلها، وتتواصل تبعات العنف على كافة الأصعدة ليحدث التمرد كما في دار الحماية بأبها في الأسبوع الماضي، وهذا ما يظهر لنا مما تتداوله الأخبار وما خفي كان أعظم.

رصيد الفتيات الهاربات في تصاعد مستمر وبشكل سنوي كما أسفرت عنه تقارير هيئة حقوق الإنسان، وهذا يحدث في مجتمع يصف نفسه بالمجتمع المتدين والمحافظ على القيم لكنه بالمقابل لا يحترم المرأة، ولا يرحمها، فالمشكلة تبدأ من العنف بداخل الأسرة، ثم الخروج من هذه الدائرة إلى واقع يحتمل كثيرا من الأخطار، وقد تتنامى هذه الظاهرة لينتهي بنا الحال إلى نتائج وخيمة لا يحمد عقباها.

حصار الإنسان وتعنيفه يعني أن تقتل عقله وأخلاقياته، فالاحتقان النفسي يلزمه قسرا بأن يحول طاقاته إلى النحو السلبي ليكون شخصا آخر على عكس ما يريد، فحينما نتحدث عن دور الإيواء ورعاية الفتيات، سيكون من الصعب علينا استيعاب النسبة الكبيرة منهن ممن يقعن تحت تصنيف الهاربات من المنازل، وهذا دليل على وجود التفكك الأسري بنسبة عالية إزاء الحرمان من أبسط الحقوق والآليات التي تنظم المجتمع، وأحد أوجه السلبيات الناتجة يتمثل في هروب الفتيات اللاتي يتقاذفهن الجحيم من سوء الأهالي إلى المؤسسات الرسمية التي تفتقر لأبسط مؤهلات التربية والرعاية.

إذا كان أمن المواطن ذكرا كان أم أنثى يقع تحت مسؤولية جهات حكومية فعليها أن تنظر إلى حالة المرأة والطفل بداخل الأسرة بما يكفل الحق في الشعور بالأمن على الأقل، ويقابل ذلك المسؤولية التي تقع على وزارة الشؤون الاجتماعية بمقابل المصروفات الضخمة التي تنفقها دون مخرجات حقيقية تنعكس عن إنشائها لتفعيل قيم التكافل الاجتماعي المفترض أن يكون سمة من سمات الدور التي تنشأ تحت رعايتها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الإسكان": 620 ألف مستحق للدعم السكني خلال 60 يوماً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي وعمر الضبيبان
كشفت وزارة الإسكان أن عدد المستحقين للدعم السكني في السعودية بلغ 620889 متقدماً، من إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الدعم والبالغ 960397 متقدماً من جميع مناطق المملكة.
وأوضح وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي، في بيان صحافي، أن الوزارة قامت بأرشفة إلكترونية لأكثر من مليون رخصة بناء، عدا عن صكوك الأراضي سواء التي صدرت لها رخصة بناء أو لم يصدر، إلى جانب فرز «عدادات

الكهرباء» للتأكد من أن المتقدمين لا يملكون أي سكن أو أرض، مبيناً أن عدد المتقدمين ممن تزيد رواتبهم على 30 ألف ريال بلغ 7 آلاف متقدم.
وأوضح أن الفترة المقبلة ستخصصها وزارة الإسكان للذين استبعدوا من الاستحقاق، مشيراً إلى أن المستبعدين يحق لهم الاعتراض عبر البوابة الإلكترونية للدعم السكني، مع تقديم المستندات التي تثبت أحقيتهم في الحصول على الدعم، بما في ذلك المستبعدين بسبب تسجيل عدادات الكهرباء بأسمائهم وهم مستأجرون، منوهاً أن التقديم على البوابة سيكون متاحاً من دون توقف.
وقال الضويحي: «إن الشروط التي وضعت بحسب لائحة تنظيم الدعم السكني التي أقرها مجلس الوزراء في 5-3-1435هـ، تتطلب التعريف بمعلومات المتقدم الشخصية والمكانية بدقة ووضوح حتى يحصل على المنتج السكني المناسب له، فالوزارة قامت بتطبيق اللائحة ثم أطلقت بوابة (إسكان) الإلكترونية لاستقبال طلبات التقديم، علماً أن التحقق من بيانات المتقدمين على الدعم تم بالتعاون مع جهات حكومية عدة، من بينها وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية»، لافتاً إلى أن من بين الشروط التي يجب توافرها قبل التقديم ألا يكون المتقدم قضى 90 يوماً العام الماضي خارج البلاد باستثناء الطلاب المبتعثين والديبلوماسيين ومن غادر السعودية للعلاج ومن لديه أعمال خاصة به.
وأفاد أن التقديم على بوابة «إسكان» تم بشكل آلي بنسبة 100 في المئة، فيما تم التعامل مع المستحقين وفق أرقام التسجيل والسجل المدني لكل مواطن، فيما صنّف الضويحي الأسر المستحقة للدعم السكني إلى أربع أسر، الأولى زوج وزوجة وأبناء على ألا يقل عمر الزوج عن 25 عاماً، والثانية امرأة مطلقة تعول أبناءها بشرط أن يمضي على طلاقها عامان، والثالثة امرأة أرملة تعول أبناءها، والرابعة مجموعة من الأبناء الأيتام يتضامنون في ما بينهم.
ونفى رفض بوابة الدعم السكني لطلبات المواطنين من ذوي الدخل العالي، منوهاً أن التقديم متاح لكل من لا يملك مسكناً، لافتاً إلى أن 75 ألفاً من المتقدمين ضمن المرحلة الأولى التي امتدت لفترة 60 يوماً هم ممن تقل رواتبهم عن 3 آلاف ريال، و7 آلاف متقدم ممن تزيد رواتبهم على 30 ألف ريال، مبيناً أن ترتيب استحقاق أولوية التوزيع يكون لمن يقل دخله ومن ثم من يتجاوز عدد أفراد أسرته أربعة أفراد، إضافة إلى السن والحالات الخاصة مثل المطلقات والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة، مشدداً على أن آلية النقاط التي تتبعها الوزارة في تحديد الاستحقاق تعد آلية مُحكمة وخضعت لدراسات متعمقة.

متقدّمون يفاجأون بامتلاكهم منازل ويطالبون بتمديد الاعتراض

< فوجئ عدد من المتقدمين على بوابة الدعم السكني «إسكان» الخاصة بوزارة الإسكان بعدم قبول طلباتهم، واستبعادهم موقتاً من قائمة الاستحقاق لأسباب متنوعة، يأتي بينها اكتشاف وجود صكوك لمنازل أو أراضٍ امتلكوها قبل خمسة أعوام من تقديم الطلب.
وأبدى متقدمون استغرابهم من ظهور حالة الطلب في صفحاتهم ضمن البوابة الإلكترونية الخاصة بالتقديم بـ«مرفوض»، متسائلين عن حقيقة الصكوك التي عرضتها البوابة والتي تفيد بأنهم يمتلكون مساكن.
وأوضح أحد المتقدمين (تحتفظ «الحياة» باسمه)، أنه وجد طلبه مرفوضاً بحجة وجود أرض سكنية لدى زوجته، مشيراً إلى أن زوجته في حقيقة الأمر لا تمتلك أرضاً. وقال: «يبدو أن آلية التحقق تضمنت بعض الأخطاء، بدليل المعلومة الخاطئة التي وردت، فزوجتي لا تملك أرضاً وهذه معلومة مؤكدة لدي، علماً أنه لو كانت تمتلك فهي ليست العائل للأسرة حتى يتم رفض الطلب من أجلها، فالطلب المقدم يحمل اسمي كوني رب الأسرة». وتساءل متقدم آخر: «هل من المعقول أن يكون لدي منزل ولا أعلم عنه!»، مشيراً إلى أنه تقدّم على البوابة رغبة منه بالحصول على دعم سكني مناسب من بين المنتجات التي تتيحها الوزارة لكونه لا يمتلك منزلاً. وأضاف: «أدرك أن الوزارة عملت الفترة الماضية على التحقق من بيانات المتقدمين، لذا فإن من غير المعقول أن أتقدم على البوابة وأنا أمتلك منزلاً، لأني أعلم أن الطلب سيتم رفضه، لكن الوزارة عندما أعلنت عن المرحلة الأولى من المستحقين والبالغ عددهم أكثر من 620 ألف، وجدت أنني غير مؤهل للحصول على الدعم، لكوني أمتلك منزلاً لا أعرف عنه شيئاً».
وطالب آخر بضرورة نظر الوزارة في كيفية التحقق من البيانات، وزيادة أيام الاعتراض من 15 يوماً إلى ما لا يقل عن 30 يوماً، عازياً ذلك إلى إمكان تأخر إجراءات الاعتراض وتوفير المستندات المطلوبة.
وقال: «الوزارة أتاحت الاعتراض للمتقدمين غير المستحقين وهذه خطوة جيدة، لكن لا بد أن تتم زيادة أيام الاعتراض، فمن ظهر أنه يمتلك منزلاً وهو في الحقيقة لا يمتلك فإن عليه التوجّه لوزارة العدل لطلب ما يُثبت ذلك، وهذه الإجراءات ربما تطول، وفيما يخص رفض الطلب بسبب تسجيل عداد الكهرباء باسم المتقدم فإن ذلك يعد غير منطقياً، نظراً لأن المستأجر يمكنه أن يجعل فاتورة الكهرباء للمنزل تحمل اسمه وليس اسم المستأجر».

وأوضح مصدر في وزارة الإسكان، أن جميع المتقدمين الذين رفضت طلباتهم بالحصول على المنتجات السكنية والبالغ عددهم نحو 300 ألف، يمكنهم التقدم باعتراضاتهم، وإثبات عدم صحة سبب أو أسباب الرفض من خلال الرقم المجاني لبرنامج الدعم السكني أو البوابة الإلكترونية عبر الخانة المخصصة للاعتراض. وأكد المصدر أن جميع الاعتراضات ستجد اهتمام الوزارة، مشيراً إلى أن جميع بيانات المتقدمين تم التحقق منها بالتعاون مع جهات حكومية عدة، مثل وزارات الداخلية والعدل والشؤون البلدية والقروية والخدمة المدنية وغيرها.

«مكة» الأعلى... و34 ألف استحقاق للأرامل والمطلقات

< أعلنت وزارة الإسكان، البيانات التفصيلية لأعداد مستحقي الدعم السكني، والذين بلغ عددهم 620.889 من إجمالي عدد المتقدمين، البالغ 960.3970 من جميع مناطق المملكة، وبواقع رفض 339.508 طلبات، وذلك خلال فترة شهرين بتداء من 6-5-1435هـ.

وحددت البيانات الصادرة من وزارة الإسكان مناطق المتقدمين، إذ جاءت منطقة مكة المكرمة الأعلى على مستوى المتقدمين والمستحقين، بعدد 246,864 مواطناً ومواطنة، وبلغ عدد المستحقين 163,530 ألف مستحق، تليها الرياض بـ192,783 متقدم، استحق الدعم السكني أكثر من 122,747 منهم، وجاءت منطقة الحدود الشمالية الأقل، بواقع 7226 متقدماً، استحق منهم 4451 الدعم السكني.

ووفقاً للإحصاءات، نال الذكور الاستحقاق الأعلى مقارنة بالإناث، إذ استحق الدعم السكني 586954 مواطناً، فيما بلغ عدد النساء المستحقات للدعم السكني 33935 امرأة، منهن 25600 أرملة، و 8335 من المطلقات.

وحققت المرحلة العمرية من 30 إلى 39 النسبة الأعلى بين المستحقين، فبلغت أعداد المستحقين 292,006 بين مواطن ومواطنة، تلتها الفئة العمرية الأكبر من 40 عاماً، إذ بلغ عدد المستحقين فيها 149,083 مواطناً ومواطنة، وحققت المرحلة العمرية الأقل من 20 عاماً، النسبة الأقل، باستحقاق ثمانية متقدمين. وفيما سجل الموظفون الحكوميون النسبة الأعلى في استحقاق الدعم السكني، بواقع 366,301 مستحق، جاء موظفو القطاع الخاص بواقع 130,909 مستحقين، يليهم المتقاعدون بواقع 38,937 مستحقاً، وأصحاب الأعمال الحرة بأكثر من 14,547 مستحقاً، والطلاب 4,070 مستحقاً، في حين سجل 66,915 مستحقاً في تصنيف «غير ذلك».

وبحسب عدد أفراد الأسرة، سجلت الأسر المكونة من شخصين إلى أربعة النسبة الأعلى، بإجمالي 391,710 مستحقين، تليهم الأسر المكونة من خمسة إلى سبعة أفراد بأكثر من 194,909 مستحق، وأقل نسبة هي الأسر المكونة من أكثر من 13 فرداً، إذ بلغت 1483 مستحق.

يذكر أن وزارة الإسكان تعاونت مع عدد من الوزارات لجمع البيانات، وتضمنت وزارة المياه والكهرباء ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والشؤون البلدية والقروية ووزارة العدل.

• مفصولو بلدية ينبع": لم ندرج في •التأمينات" طوال فترة عملنا رغم الحسم

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م

اضغط هنا

ينبع - إبراهيم العرفي

حمّل عدد من موظفي بلدية ينبع الذين تم فصلهم منتصف شهر شوال أخيراً، إدارة البلدية مسؤولية التلاعب في مسيرات الرواتب، إذ أكدوا عدم إدراجهم في التأمينات الاجتماعية خلال فترة عملهم، رغم أن هناك مبالغ خصمت من رواتبهم تم إبلاغهم بتخصيصها لـ «التأمينات».

وزود عدد من موظفي بلدية ينبع المفصولين «الحياة» بصور من بوابة التأمينات الاجتماعية تؤكد عدم إدراجهم فيها، خلال فترة عملهم.

وأوضح أحد موظفي بلدية ينبع المفصولين ريان بامسلم لـ «الحياة» أنه تم خصم مبلغ « 240» ريالاً من راتبه بحجة التأمينات، ولاحقاً بعد الفصل بحث ولم يجد اسمه ضمن المسجلين فيها وهذا نوع من التحايل يجب المعاقبة عليه قانوناً.

وذكر أنه لا يعلم إن كان عدم الإضافة يشمل زملاءه الآخرين المفصولين، مطالباً بتدخل المحافظ لإيجاد حل لقضيتهم، إذ إن هذا الأمر يتعلق بـ 54 مواطناً قطعت أرزاقهم من دون وجه حق.

وأشار إلى أن قرار الفصل الصادر بحقهم غير نظامي، إذ إن البلدية لم تسلمنا إشعارات بالفصل إلى تاريخ 10-10، وحتى بعد هذا التاريخ، ولم تقم إلا بحجب اسمه وأسماء زملائه من إثبات الحضور اليومي، واصفاً ما يتعرضون له بالدوران في حلقة مفرغة بين الجهات التي تتابع قضيتهم وبلدية المحافظة.

وقال: «إن رواتبنا لم نتسلم جزءاً منها رغم الوعود فالبعض تم تسليمه راتب شهر والبعض الآخر راتب شهرين».

بدوره، قال خالد العنيني أحد المفصولين إنه توجه إلى البلدية صبيحة حضور اللجنة، إذ كانت اللجنة التي أعلن أنها قادمة للتحقيق في فصلهم، وأبلغه أحد أعضاء اللجنة أن قرار الفصل الصادر بحقه وحق زملائه تعسفي وغير نظامي، واعداً إياه بأن يتم تسليم التقرير يوم غد الأحد لمكتب أمين المدينة الدكتور خالد طاهر.

فيما طالب العنيني بإيجاد لجنة محايدة تكون من ضمنها حقوق الإنسان، في ظل عدم تحرك أمين المدينة المنورة خلال الفترة الماضية رغم أنه تم رفع أربع برقيات ومع ذلك لم يتحرك، كما أن اللجنة مر عليها أكثر من أسبوعين ولم نر أي قرارات منها.

من جهته، ذكر رئيس بلدية ينبع الدكتور حاتم طه لـ «الحياة» أنه تم فعلاً الحسم ولكن لم تحله البلدية إلى التأمينات، وذلك لعدم وجود أرقام وظيفية، وأن المبالغ التي تم حسمها سيتم صرفها مع بقية استحقاقاتهم التي صرف في رمضان جزء منها، فيما سيتم صرف المستحقات المالية المتبقية خلال الأسبوعين المقبلين.

يذكر أن «الحياة» نشرت (الإثنين) ١١ آب (أغسطس) أن بلدية ينبع حجبت، أسماء موظفيها المفصولين من التوقيع الصباحي، ما أكد لهم مضي بلدية ينبع في تنفيذ قرار فصلهم، بعد أن أمضى غالبيتهم أكثر من ثلاثة أشهر من دون رواتب، ما دفعهم إلى التجمهر أمام مقر البلدية احتجاجاً على ذلك.

وأكد حينها محافظ ينبع المهندس مساعد السليم لـ «الحياة» مبادرته في نقل معاناة مفصولي البلدية لولاة الأمر وبالطريقة الصحيحة، قائلاً: «إنني وعدتهم بنقل معاناتهم وأنا أثق بأن ولاة الأمر لن يدخروا جهودهم لحل هذه المشكلة التي ليست لهم علاقة بها».

وزاد: « لقد أكدت لهم أن توجيهات ولي الأمر بأننا خدام للمواطنين وأبوابنا ستبقى مفتوحة وسنسمعهم ونعالج كل مشكلاتهم، ولقد لمست في أبنائي موظفي بلدية ينبع خلال لقائي بهم بعد تجمعهم أمام مبنى المحافظة، أنهم رجال وطنيون، وأصغوا لما قلت لهم والتزموا بأن يطالبوا بحقوقهم من خلال القنوات الرسمية وهذا حقهم».

مجلس الشورى يستأنف جلساته... الإثنين

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

يستأنف مجلس الشورى يوم الإثنين المقبل جلساته العادية بعد انقضاء الإجازة السنوية لأعضاء المجلس، إذ يعقد جلسته العادية الحادية والخمسين للسنة الثانية من الدورة السادسة.

ويستهل المجلس جلساته بمناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1434 /1435هـ.كما يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي 1434/1435هـ.

وفي جلسته العادية الـ52 التي يعقدها يوم الثلثاء القادم يناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 1433 /1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1434 /1435 هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي 1434 /1435هـ.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي 1434 /1435هـ.

"الإسكان": 11 ألف متقدم من خارج المملكة طلباتهم "معلقة" موقتاً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة الإسكان السعودية تعليقاً موقتاً لطلبات السعوديين الموجودين في الخارج لأكثر من 90 يوماً حتى يقدموا إثباتات سبب الوجود في الخارج، مشيرة إلى أن إجمالي المتقدمين ممن تنطبق عليهم هذه الحال بلغ 11311 متقدماً.

ويأتي توضيح وزارة الإسكان بعد 24 ساعة من إعلانها أعداد المستحقين للدعم السكني في السعودية، والذين بلغوا 620889 متقدماً، من إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الدعم والبالغ 960397 متقدماً من جميع مناطق المملكة. وكان عدد من المتقدمين على بوابة الدعم السكني (إسكان) الخاصة بوزارة الإسكان فوجئوا بعدم قبول طلباتهم، واستبعادهم موقتاً من قائمة الاستحقاق لأسباب متنوعة، يأتي بينها اكتشاف وجود صكوك لمنازل أو أراض امتلكوها قبل خمسة أعوام من تقديم الطلب. ودعت وزارة الإسكان، في بيان صحافي أمس، المتقدمين الذين تلقوا رسائل تفيد بعدم قبول طلباتهم بسبب الإقامة في الخارج لأكثر من 90 يوماً لأغراض العلاج والدراسة والعمل الحكومي والخاص ومرافقيهم إلى إثبات سبب الإقامة ورفعه من خلال أيقونة الاعتراض المتاحة في بوابة «إسكان».

وأكدت على المواطنين الذين ثبت تملكهم أو تملك أحد أفراد الأسرة لأرض ووصلتهم رسائل بهذا الشأن تأكيد هذه المعلومة من خلال الدخول على البوابة، ليصبح مستحقاً للقرض السكني.

إلزام "هيئة الغذاء والدواء" بإنشاء "نظام إنذار" للتبليغ عن المخاطر الصحية لـ "الأعلاف"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة – «الحياة»
فيما خول مجلس الوزراء أثناء موافقته على نظام الأعلاف الهيئة العامة للغذاء والدواء منح المنشآت مهلة لتطبيق اللائحة التنفيذية التي وافق عليها المجلس، ألزمت اللائحة «هيئة الغذاء والدواء» بإنشاء نظام إنذار سريع عن أي خطر مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان أو الحيوان أو الصحة العامة، يكون مصدره الأعلاف، وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.
وأوجبت اللائحة (اطلعت «الحياة» على نسخة منها) الحصول على ترخيص من هيئة الغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف، إضافة إلى حصول موافقة الهيئة في حال فسح الأعلاف المستوردة أو السماح بتصديرها للخارج، كما حددت للهيئة إجراءات تكفل ضمان سلامة الأعلاف ممثلة في إخضاع الأعلاف ومشتقاتها التي تحتوي على منتجات معدلة وراثياً عند دخولها إلى المملكة للاشتراطات اللازمة.
ومنحت اللائحة الهيئة الحق في سحب الأعلاف من أية منشأة، إذا تبين لها أنها تشكل خطراً على صحة الإنسان والحيوان أو الصحة العامة، ولا يمكن تفاديه باتخاذ الإجراءات والتدابير المتاحة، كما لها الصلاحية في إصدار أمر بإغلاق المنشأة لمدد محددة إذا تبين وجود خطر محتمل يهدد صحة الإنسان أو الحيوان أو الصحة العامة، وسيكون لها الحق في إصدار أمر بوقف تداول الأعلاف إذا تسببت في نفوق الحيوانات أو إصابتها أو تضررها من مصدرها أو في الأسواق التي يتم تداولها.
يذكر أن الهيئة أعلنت عن تطبيق المشروع على منتجات الأعلاف المخلوطة والمركبة والمصنعة كافة، مؤكدة أن المشروع يأتي بمثابة نظام مكمل لفراغ تشريعي يضمن مأمونية سلامة وصحة الحيوان، الأمر الذي يضمن منتجات غذائية سليمة للمستهلكين.

تدرسها "نزاهة" بالتعاون مع ديوان المظالم ..

دوائر قضائية متخصصة لقضايا الفساد .. وإدراج مبدأ التشهير

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م

http://www.alriyadh.com/965077

الرياض - أسمهان الغامدي
تعكف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد " نزاهة" بالتعاون مع ديوان المظالم على دراسة تخصيص دوائر قضائية للنظر في قضايا الفساد، وسرعة البت فيها، ومبدأ قضائي يخص موضوع التشهير بالفاسدين، ونشر الاحكام القضائية الخاصة بقضايا الفساد المالي والاداري بعد اكتسابها الصفة القطعية، وذلك لترسيخ العدالة، وتأكيد جدية الدولة في مكافحة الفساد، ومعاقبة مرتكبيه.
وأبدى فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار، رئيس ديوان المظالم، رئيس مجلس القضاء الإداري استعداده للتعاون الكامل معها فيما يؤدي إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد. وذلك خلال استقبال فضيلته في مكتبه بالرياض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف، ونائبه لحماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، ونائبه لمكافحة الفساد الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة، وعدد من كبار مسؤولي الهيئة، بحضور رئيس الديوان وأصحاب الفضيلة أعضاء مجلس القضاء الإداري.
وأشاد فضيلته بما تبذله الهيئة من جهود في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وأشار فضيلته إلى التلاحم الوثيق بين أهداف الهيئة وأهداف ديوان المظالم ومجلس القضاء الإداري، في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة، وأن كل أجهزة القضاء شركاء للهيئة في مهمتها وأهدافها، واستعرض معاليه الخطة التوعوية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في الديوان
من جهته شكر الشريف رئيس "نزاهة" فضيلة الشيخ على استجابته لطلب الهيئة بعقد مثل هذا اللقاء، وعلى ما يسهم به ديوان المظالم ومجلس القضاء الإداري، من دور فاعل في تقوية الوازع الديني والأخلاقي لدى الناس، وحثهم على الالتزام بالنصوص الشرعية والنظامية، وما يمكن أن يسهم به العلماء من خلال مكانتهم ودورهم في المجتمع في مجال توعية الناس وتثقيفهم في مجالات حماية النزاهة وإشاعة الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري، وما يمكن أن يؤديه رجال القضاء من خلال اعمالهم ودورهم في المجتمع.
يذكر ان هذا اللقاء، يأتي انطلاقاً من حرص "نزاهة" على التواصل مع العلماء ورجال القضاء وأصحاب الرأي، في نطاق تنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

دار الحماية الاجتماعية تتابع حالتي طفل وفتاة تعرضا لعنف أسري

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965132

الرياض- صالح الحميدي
تتابع دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض قضية فتاة وطفل تعرضا للأذى من والديهما وشاركت في أذى الفتاة زوجة الوالد.
وأشار مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بالنيابة بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد العبيد إلى أن فريق الحماية قابل الشابة (15 عاما) بعد ان استقبلت شكواها شرطة السويدي وأخذ المعلومات المبدئية عن شكواها كما قابل والدها وتم التنسيق معه وزوجته للحضور لتقريب وجهات النظر فيما بينه وبين ابنته كونها ترغب الخروج معه واخذ التعهد عليه وزوجته بعدم تعريض الشابة للأذى مستقبلاً.
وجاء بلاغ الطفل المعنف (9 سنوات)من شرطة الروضة التي أفادت بهروبه من المنزل بعد تعرضه للإيذاء الجسدي والنفسي من والده وقال العبيد إن فريق الحماية قام بمقابلة الطفل ووالدته المطلقة من قبل أخصائيات الحماية وتم تسليمه لأمه آخذا التعهد برعايته والمحافظة عليه وذكر أن والدة الطفل كشفت عن قضية منظورة في المحكمة مضمونها المطالبة بحضانة أبنائها وقد أكدت الدار استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة للطفل فيما يتعلق بأمانه الأسري والنفسي والاجتماعي حماية له من العنف أياً كان مصدره وشدد العبيد في ختام تصريحه على ضرورة تعزيز الأمان الأسري للجميع مرحبا بالتواصل مع الوزارة للإبلاغ عن أي حالات عنف وإيذاء.

داهمت مساكنهن في حيي السلي والنسيم ..

شرطة الرياض تضيق الخناق على الخادمات الهاربات ومشغليهن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965780

الرياض - مناحي الشيباني تصوير - حاتم عمر
خصصت شرطة منطقة الرياض مساء الجمعة حتى فجر أمس السبت حملتها الأمنية لضبط مشغلي الخادمات الهاربات من كفلائهن وتعقبهن في أحياء العاصمة الرياض، وألقت القبض خلالها على 120 شخصاً تورطوا في تشغيل العاملات المنزليات والتستر عليهن وعثر لديهن على 60 خادمة في أعمار مختلفة.

وركزت الحملة التي نفذتها (إدارة الضبط الإداري بشرطة المنطقة، وفرق تابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدفاع المدني) على حيي السلي والنسيم.
ويأتي تعقب الخادمات الهاربات والمخالفات لنظام العمل والإقامة في إطار تعليمات صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض للجهات الأمنية في شرطة المنطقة ممثلة بإدارة الضبط الإداري للحد من مخاطر العمالة المخالفة التي تتنوع جرائمها بين ترويج وتصنيع الخمور ومخالفة نظام الإقامة والعمل وغيرها من الأعمال التي ترهق المواطن، ومن بينها هروب العاملات من المنازل عقب قدومهن أو تشغيل بعض المواطنين لعاملات مخالفات ثبت تورطهن فيما بعد بارتكاب جرائم قتل أو سرقة واختفاؤهن من بيوت مشغليهن دون أي أثر لهن مما يترتب عليه من خطورة أمنية على المجتمع.
ضبطت 60 عاملة منزلية و120 متورطاً في التستر عليهن

وقد خصصت الشرطة حملتها التي رافقتها "الرياض" يوم الجمعة باعتباره إجازة لعدد من العاملات المخالفات وعودتهن لمنزل من يتسترون عليهن، حيث حدد عدد من المواقع في وقت سابق بإشراف مباشر ومتابعة من نائب مدير شرطة منطقة الرياض اللواء سليمان السديس، ومدير إدارة الضبط الإداري بالشرطة العميد عيد العتيبي، ومن ثم أصدرت التوجيهات للجهات المشاركة في الحملة من دوريات الضبط الإداري وفرق الهيئة والدفاع المدني وفرق الهلال الأحمر بدهم المواقع المحددة في وقت واحد، وبعد الساعة العاشرة من ليلة الجمعة وحتى فجر أمس السبت ضبطت الحملة (180) مخالفاً ومخالفة من المتورطين في هذا النوع من النمط الإجرامي المتمثل في تهريب وتشغيل الخادمات خاصة من الجنسية الأثيوبية. وقد باشرت الجهات الأمنية تحقيقاتها مع المتورطين واستكمال الإجراءات النظامية لإيقاع العقوبات بحقهم وترحيلهم.

أشار إلى مخاطر تتعلق بالأمن الوطني وحماية البيانات وتسرب الاستثمارات للخارج

"الشورى" يحذر من توجه الأفراد والجهات الحكومية للشركات الأجنبية للحصول على خدمة الحوسبة السحابية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965666

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

حذرت لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى من خطورة توجه الأفراد والجهات الحكومية والشركات السعودية إلى الشركات الأجنبية فيما يتعلق الحصول على الخدمات الخاصة بالحوسبة السحابية، وطالبت اللجنة هيئة الاتصالات بتشجيع شركات الاتصالات وتقنية المعلومات للتوسع في استخدامات الحوسبة السحابية محلياً وتوفير البيئة التنظيمية المناسبة، حتى لا يضطر الأفراد والأجهزة الحكومية وغيرها للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى محاذير تتعلق بالأمن الوطني وارتفاع الطلب على سعات الاتصال الدولي والاعتمادية وحماية البيانات وتسرب الأموال والاستثمارات للخارج.

لجنة الاتصالات في الشورى أكدت في تقريرها المعروض للمناقشة يوم غدٍ الاثنين التنبؤ بزيادة المنافسة في تقديم الخدمات الجديدة مثل خدمة الجيل الرابع وتبني خدمات الحوسبة السحابية وتشجيعها للاستغناء عن تأسيسها في الخارج لدى الدول الأخرى، وسيعود ذلك بالنفع على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتوفير خدمات متطورة وأيضاً إيجاد مصادر جديدة للتوظيف وزادة ربحية شركات الاتصالات المتوسطة والصغيرة، إضافة إلى جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وترى اللجنة ضرورة تشجيع القيام بإنشاء مراكز البيانات المتطورة.

توصية بإلزام مقدمي خدمات الاتصالات بمعالجة مشكلات العملاء خلال 15 يومًا من تقديمها

مطالبة بتفعيل نظام تطبيقات المدفوعات الإلكترونية بدلاً من تسرب الأموال إلى جهات يصعب السيطرة عليها

إنهاء أقل من(1%) من نسبة شكاوى المستفيدين من خدمات شركات الاتصالات في عام..!

وطالبت لجنة تقنية الاتصالات بإلزام مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بتطوير آليات لمعالجة مشكلات العملاء وإخطارهم عن طريق هيئة الاتصالات خلال 15 يوما من تقديم الشكوى كحد أقصى.

وجاءت التوصية السابقة بعد ان كشف تقرير أخير لهيئة الاتصالات عن معالجة شركات الاتصالات لنحو 21 ألف شكوى وإنهائها خلال العام (341435) وهي نسبة ضعيفة جداً حيث تمثل هذه الشكاوى(٠٫٠38%) فقط من عدد مشتركي الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وتتعلق الشكاوى بالفوترة والازعاجات الهاتفية وجودة الخدمات، او عدم توافرها وفصل الخدمة وغيرها.

وتبين للجنة الشورى للاتصالات أن الكثير من الشكاوى تستغرق وقتاً طويلا وجهداً كبير قبل معالجتها وأخرى لايعلم مصيرها، فرأت اللجنة إلزام هيئة الاتصالات لمقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بحل مشكلات العملاء خلال فترة محددة وإبلاغ المستخدم بذلك عبر الهيئة.
ودعت لجنة تقنية المعلومات هيئة الاتصالات بالعمل مع مؤسسة النقد لتفعيل نظام تطبيقات المدفوعات الالكترونية لتعزيز التجارة الالكترونية.
وشددت اللجنة في تقريرها على الإسراع في تفعيل تطبيقات المدفوعات بدلاً من تسرب الأموال إلى جهات أخرى لا نملك السيطرة عليها وبما لا يعود بفائدة على الاقتصاد المحلي خاصة في ظل ازدهار التجارة الالكترونية وانتشارها بين أفراد المجتمع وتوفر البيئة التحتية للتعاملات الالكترونية وتطور النظام البنكي في المملكة.
إلى ذلك يستأنف مجلس الشورى غداً جلساته العادية بعد انقضاء الإجازة السنوية لأعضاء المجلس، حيث يعقد جلسته العادية الحادية والخمسين للسنة الثانية من الدورة السادسة ويستهلها بمناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 341435، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث.
وفي جلسته العادية الثانية والخمسين التي يعقدها بعد غدٍ الثلاثاء يناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 331434 وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 341435 وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي 341435.

•التأمينات" حسميات •ساند" من 15 إلى 90 ريالاً لـ 1.4 مليون موظف.... والقراء: •نتمنى تطبيق (ساند) على موظفي التأمينات"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أثار الخبر المنشور بعنوان: («التأمينات» حسميات «ساند» من 15 إلى 90 ريالاً لـ 1.4 مليون موظف).. ردود فعل العديد من القراء عبر الموقع الإلكتروني للجريدة.. فيما يلي أبرز الردود:
إذا طبّق النظام عند تعطّل أي موظف عن العمل، فأسأل الله أن ينفع به جميع موظفي القطاع الخاص، وهو نظام يزيد من الأمان الوظيفي، والقرار ممتاز جدًّا.. والله ولي التوفيق.
محمد النعيري
أفضل لك أيها الموظف أن ترضى بقطع هللات، أو ريالات محددة، قبل أن يأتي يوم ينخسف راتبك إلى النصف بسبب الاحتجاجات. نعم كل ما تدفعه الدولة بمليارات الدولارات، حماية لك، وأنت لا تعلم.
أبو البتول
مجرد سؤال لماذا لا يكون مديرو، وخبراء، وموظفو التأمينات قدوة للاشتراك في ساند؟ وبذلك لا يمكن لموظفي القطاعات الأخرى التشكيك في مصداقية القرار؛ لأنه يشمل الجميع.

إطلاق حساب إلكتروني لنشر الثقافة الصحية والبيئية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140829/Con20140829720156.htm

مريم الصغير (الرياض)

أطلق برنامج المدن الصحية بوزارة الصحة حسابا إلكترونيا رسميا للتعريف به وبرسالته وأهدافه، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي «تويتر، وانستغرام» @ hcpksa، وبدأ في نشر رسائله لتوضيح استراتيجيته ومنهجية عمله لاستقطاب تفاعل الجمهور مع أنشطته، كونه برنامجا وقائيا ويعتمد بالدرجة الأولى على «المشاركة المجتمعية» وتفعيلها لتعزيز الصحة في مدن المملكة.

ودعا المشرف على البرنامج حمد الخويلد للتواصل والتفاعل مع الحساب الإلكتروني لتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية في أنشطة المدن الصحية، مشيرا إلى أن هناك استمارة إلكترونية في الحساب لمن يرغب في التطوع والمشاركة في أنشطة 26 مدينة صحية، كل في مدينته حسب مجاله ومهاراته، وسيتم التواصل معه لاحقا من قبل منسق البرنامج في مدينته.

وأوضح أن البرنامج «أحد برامج منظمة الصحة العالمية»، ويهدف لتحسين الصحة «وهذا لن يتحقق ما لم يتم تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الصحة»، لافتا إلى أن البرنامج يعتمد على مبدأ العمل الجماعي والبحث الدائم عن التجديد والابتكار لجميع سكان المدن، مواطنين كانوا أم مسؤولين.

وأضاف إن أنشطة المدن الصحية تهدف لنشر الثقافة حول القضايا الصحية والبيئية والاجتماعية في اطار جهود التنمية المستدامة، استقطاب دعم ومشاركة المجتمع في معالجة مشكلاته، إعداد الأنشطة والمشاريع الصحية والبيئية وتنفيذها، مشيرا إلى «أهمية دعم وتعزيز قدرة المحافظات والإمارات في التصدي للمشكلات الصحية والبيئية بالمدن باستخدام أسلوب المشاركة والتعاون بين كافة أفراد المجتمع».

زار مشروع خادم الحرمين لتطوير مرفق القضاء .. أمير الرياض: القطاع العدلي أسهم في سرعة إنجاز القضايا وتقليص فترة إصدار الأحكام

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140829/Con20140829720165.htm

واس (الرياض)

رفع صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد على الدعم الكبير الذي يلقاه مرفق القضاء في المملكة، مشيدا سموه بالتطور التقني الذي يشهده القطاع العدلي، وإسهاماته في سرعة إنجاز القضايا وتقليص فترة إصدار الأحكام.

وقال سموه خلال زيارته مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء: «إن مشروع خادم الحرمين الشريفين القضائي إنجاز مبهر على الأصعدة العدلية كافة، وفخر لكل مسلم يسرهُ تطبيق شرع الله، فما رأيناه من أنظمة تقنية حديثة وفق معايير عالمية فُعلت في القضاء وأسهمت بتطويره بشكل عال وسريع في إنجاز المعاملات القضائية».

وأضاف، «هذا المشروع العدلي وضع له بصمة في جميع الأجهزة العدلية بالعالم وواجب الجهات الإعلامية إظهار هذا المنجز الإسلامي المشرف الذي يحقق في عمله تعاليم ديننا الحنيف».

وفي الختام قدم سموه شكره لوزير العدل والقائمين في المشروع، متمنيا لهم مزيدا من الإنجاز فوق إنجازهم، داعيا - الله تعالى - بأن يوفقهم ويوفق الجميع لخدمة هذا الدين العظيم ثم المليك العادل والوطن الغالي.

وكان سمو الأمير تركي بن عبدالله قد زار أمس مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وكان في استقباله وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، ورئيس محكمة الاستئناف بالرياض الشيخ عبدالعزيز بن صالح الحميد، ورئيس المحكمة العامة بالرياض الشيخ إبراهيم الحسني، ومدير مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان. من جهة أخرى، استقبل الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز في مكتبه بقصر الحكم أمس المشرف العام على مركز دراسات الجزيرة العربية وحضارتها الدكتور عبدالله بن علي الزيدان يرافقه أعضاء المركز.

وفي بداية الاستقبال قدم الدكتور الزيدان شرحاً عن المركز وما ينظمه من ندوات ومؤتمرات متخصصة في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها ونشر الكتب والبحوث والدراسات، التي تتناول تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها وتقديم الاستشارات العلمية في كل ما يتعلق بها، وتأسيس قاعدة بيانات تاريخية، بالإضافة إلى مساعدة الباحثين في حقل تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها.

وثمن سمو أمير المنطقة جهود المركز في توثيق التاريخ العريق للجزيرة العربية ونشرها للباحثين والمطلعين، وفي نهاية الاستقبال تسلم سموه هدية عبارة عن الأسفار الكاملة لسلسلة الندوات العالمية لدراسات تاريخ الجزيرة العربية التي حرر أول عدد منها قبل قرابة الأربعين عاما ويقوم المركز حاليا بإعادة طباعتها.

وكيل إمارة جازان يطلع على إنجازات "تراحم" في رعاية السجناء

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140829/Con20140829720169.htm

واس (جازان)

استقبل وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله بن محمد السويد بمكتبه بالإمارة أمس، الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» محمد بن عائض الزهراني، ورئيس لجنة «تراحم» بالمنطقة علي بن موسى زعلة، وأعضاء اللجنة وذلك بمناسبة صدور الموافقة على اعتماد التشكيل الجديد للجنة «تراحم» بالمنطقة لمدة أربع سنوات قادمة.

وفي بداية اللقاء قدم الأمين العام للجنة عرضا موجزا للمهام والواجبات المناطة باللجنة والأعمال التي تنفذها والخدمات التي تقدمها للسجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمختلف مناطق وطننا العزيز، مبرزا الإنجازات التي حققتها لجنة رعاية السجناء بمنطقة جازان خلال السنوات الماضية وما تجده من دعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان الرئيس الفخري للجنة رعاية السجناء بجازان.

وعبر وكيل إمارة منطقة جازان في كلمة له خلال اللقاء عن سعادته بما تقدمه اللجنة من أعمال وما حققته من إنجازات خلال السنوات الماضية، مقدما التهنئة لأعضاء اللجنة في التشكيل الجديد، حاثا إياهم على بذل الجهود ومضاعفتها بما يخدم السجناء والمفرج عنهم وأسرهم.

تعميق انتماء النشء للأسرة والمجتمع

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140830/Con20140830720269.htm

عواد الطوالة (حائل)، محمد الطالبي (أبها)

أوضح الشيخ أحمد الجرفان عضو مكتب الدعوة والإرشاد في أبها أن الإرهاب مشكلة تعاني منها جميع الشعوب، مبينا أن للأسرة أدوارا إيجابية عدة قد تلعبها وتساهم فيها في رفع درجة الوعي من خطر الجماعات الإرهابية التي تستهدف أبناءنا. وأضاف «على الأسرة تأصيل وتعميق قيم الانتماء لدى أبنائها، والتي تعد من الحاجات الأساسية للنمو النفسي والنمو الاجتماعي، فغرس الولاء للوطن وحب الوطن والدفاع عنه من أولى مهام الأسرة.

وأردف قائلا: «كلما انعزل الشاب عن أسرته أو ابتعد عنها ازداد شعوره بالحاجة لتلك الجماعات البديلة التي يجد فيها ما ينقصه، وبدورها تقوم تلك الجماعات الإرهابية بتعويضه وتعميق فكرها الخاص وإقناعه بفكر ومعايير الجماعة، والتي تصبح مؤثرة في شخصيته وتدفعه لممارسة العنف.

وأشار إلى أنه بنجاح الأسرة في تحصين أفرادها من التعصب والكراهية وغرس قيم التعاون والمحبة واحترام حقوق الآخرين تكون قد نجحت التربية الأسرية ووسائلها في التكوين السليم الواعي لأبنائها، وبالتالي ساهمت في تحصين المجتمع من التطرف والإرهاب.

وعن أهم الوسائل والآليات التي يمكن بواسطتها حماية أبنائنا وشبابنا من مثل هذه البؤر الإرهابية، وخصوصا الذين يروجون لتلك الجماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة، تحدث عن أنه يجب أن يتحمل كل منا مسؤولياته في الحفاظ على أجيالنا، وخصوصا من فيروس النت الفكري الذي حذر منه الأمير نايف ـ رحمه الله، والذي حول فيه أعداؤنا أبناءنا إلى سهام في نحورنا، موضحا عددا من الحلول التي قد تساهم وبشكل كبير في حماية أبنائنا من هؤلاء الجماعات الذي يبثون سمومهم ومعتقداتهم عبر شبكات التواصل، ومنها ضرورة إيجاد البديل القوي والمنافس على شبكة الإنترنت، وأن تتضافر جهود علماء الشريعة والتربية مع جهود الجهات الرسمية ورجال المال والأعمال في هذا السبيل، وأهمية المبادرة بتعريف الشباب بشبهات المنحرفين فكريا والرد العلمي عليها قبل وصولها إليهم من خلال مواقع الإنترنت، وتحصين الشباب فكريا ودينيا وثقافيا، والحرص على بناء محتوى وطني مميز في الإنترنت، وفق خطة تراعي تمايز المشارب والأذواق، تتيح للشباب الانخراط في أنشطة ثقافية وإبداعية متنوعة، تستهدف تنمية المهارات التي يتمتع بها الشباب ولا يجدون لها متنفسا حقيقيا يستطيعون من خلاله التعبير عن أنفسهم.

من جهته، أوضح مطلق العمر التربوي المتخصص في علوم التربية أن الشباب هم مستقبل وباني هذا الوطن، وهم من يعول عليهم في النهوض بحاضر ومستقبل الوطن، ففي مجتمعنا السعودي يمثل الشباب الشريحة الأكبر، ولذا فإن مستقبل الوطن بأيديهم، كما أن لهم دورا كبيرا في محاربة آفة الإرهاب، والذي يسعى فيه الإرهابيون لاستقطاب شبابنا وغسل

عقولهم وأفكارهم باسم الدين، ليتم استخدامهم لتنفيذ مآربهم الإجرامية، ولكن عندما يكون الوعي والتسلح بالعلم ومتابعة أولياء الأمور لأبنائهم، فكل هذا سيندحر أمام وعي الشباب.
واستطرد العمر «يجب أن نعالج الإهمال للشباب، سواء الإهمال الأسري المتمثل في عدم العناية بالفرد داخل الأسرة، أو الإهمال الاجتماعي والمتمثل في مسؤولية كل فرد من أفراد المجتمع تجاه الآخرين، أو الإهمال في بعض الجهات المعنية من خلال تفاعلهم مع الشباب في التوظيف والتدريب والترفيه، حيث يجب الاجتهاد في القضاء على البطالة بكل السبل؛ وهناك دور الجامعات المحلية ووزارة العمل في إيجاد مخرجات لسوق العمل».

"الحميدان" لـ"سبق": تم فتح التحقيق رسمياً وستتم إحالة القضية للمتابعة

طبيب يرفض استكمال إنعاش مريضة مُسنة ووفاتها بـ"صدرية الطائف"

المصدر: جريدة سبق الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://sabq.org/Uljgde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
بدأت الشؤون الصحية بمحافظة الطائف اليوم مُجريات التحقيق في واقعة إهمال تسببَ بها أحد أطباء الطوارئ بمُستشفى الأمراض الصدرية، وامتنع عن استكمال إجراءات الإنعاش القلبي لامرأة مُسنة كانت تُعاني مرض الربو وبعض المشاكل في القلب، ما أدى لوفاتها، في الوقت الذي حاولت فيه المُمرضات المُساعدات السيطرة على الوضع وإنقاذها، كذلك الضغط على الطبيب ولكنه رفض بحُجة أنها "عجوز" وستموت.

الواقعة كانت قد بدأت بدخول امرأة مُسنة تتجاوز السبعين عاماً من عمرها، تحتفظ "سبق" باسمها ، بعد ظهر اليوم لقسم الطوارئ بمُستشفى الأمراض الصدرية بالطائف، حيثُ كانت تشتكي من حدة مرض الربو الذي يُنقص الأكسجين لديها، مع بعض المشاكل في القلب، وكانت في حاجة سريعة لـ CPR "إنعاش قلبي رئوي".
حيثُ بدأت الممرضات داخل القسم بالتعامل مع الحالة بشكلٍ إيجابي فيما يخصهن، في ظل حضور ثلاثة من الأطباء من الجنسية الهندية، أحدهم "اختصاصي"، والذي بدأ عملية الإنعاش ابتداءً من الثانية وعشر دقائق ظهراً، ثم تركها وجلس على الكرسي المُقابل مُتغافلاً الحالة ضاحكاً، وأنها ستموت رافضاً استكمال عملية الإنعاش، ما دفع المُمرضات للإلحاح عليه وأن المريضة على قيد الحياة وأن النبض موجود لديها، ولكنه رفض برفقة الطبيب الآخر، وحاول الثالث استكمال العملية ولكنه لم ينجح بمفرده.
حينها ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها "سبق" طلبت المُمرضات من موظف السنترال إعلان "كود بلو" code bloe ، من أجل حضور كل أطباء المُستشفى لدى الحالة باعتبارها طارئة، والذي أكد لهُن أن جهاز النداء عطلان ولا يعمل، واستمررن في المحاولات لاستدعاء الطبيب ولكنه ظل رافضاً استكمال عملية الإنعاش والتي كانت في حاجة إليها المرأة المُسنة بعد الله سبحانه وتعالى، والتي توفيت لاحقاً، فيما كان المدير المناوب قد عِلمَ عن الواقعة ولكن لم يُباشرها.
وذكرت مصادر أن أحد الموظفين بالمستشفى كان قد ادّعى إنسانيته وخبرته، وأبدى تدخلاً في مجريات الحالة والبحث فيها بعد وفاة المرأة المُسنة، وذلك من خلال محاولته استدعاء المُمرضات.

وأكد الناطق الإعلامي بصحة الطائف سراج الحميدان في تصريحه لـ"سبق" أن الشؤون الصحية بدأت رسمياً فتح ملف التحقيق بالقضية، وستتم إحالة أوراقها لإدارة المتابعة، لاتخاذ الإجراءات النظامية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

منهم محامون وكتاب عدل

"العدل" تحتاج إلى 5 آلاف قاض .. الموجودون 900 فقط

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/31/article_881776.html

محمد العوني من الرياض

قال لـ "الاقتصادية" الشيخ محمد أمين مرداد عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء، إن خطة وزارة العدل الاستراتيجية لزيادة أعداد القضاة بما يتواكب مع برامج تطوير مرفق القضاء سوف توفر خلال السنوات الثلاث القادمة نحو 50 في المائة من احتياج المحاكم الفعلي للقضاة، وترفع أعداد القضاة إلى ما بين 2500 و3000 قاض وملازم قضائي، في حين أن احتياج قطاعات وزارة العدل الفعلي للقضاة بنهاية الخطة التطويرية نحو 5000 قاض، مضيفاً أن أعداد القضاة لا يتواكب مع الاحتياج الفعلي "لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، ونحن نبذل جميع الجهود لمواكبة أعداد القضاة لبرامج تطوير مرفق القضاء وسد خانة كبيرة".

وأشار الشيخ مرداد إلى أنه بعد صدور الأمر الملكي بتشكيل جديد لمجلس القضاء الأعلى في 3-3-1434هـ، وجد المجلس أن أعداد القضاة لا يتجاوزون 800 قاض، وبعد جهود المجلس تم رفع العدد إلى 1800 قاض، منهم 900 قاض في المحاكم، وبقية القضاة يتوزعون بين العاملين وزارة العدل والمحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء ومستشاري الديوان الملكي ومجلس الشورى، وتوقع أن يلتحق بالسلك القضائي نحو 300 قاض وملازم قضائي بنهاية سنة 1436هـ. مبنى المحكمة العليا في الرياض.

وكشف عضو المجلس الأعلى للقضاء أن المجلس رفع لخادم الحرمين الشريفين نظام لائحة الأعمال القضائية النظيرة، بعد أن أتم دراستها وفي حال إقرارها سوف تسمح اللائحة باستقطاب أصحاب 13 عملا ممن يعملون في الأعمال القضائية النظيرة بالالتحاق بالسلك القضائي منهم المحامون وكتاب العدل وكتاب الضبط، مضيفاً أنه تقدم للمجلس عدد كبير من العاملين الذين تشملهم اللائحة بطلبات لإلحاقهم بالسلك القضائي إلا أن المجلس ينتظر صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين، حتى يقوم المجلس بمقابلة المتقدمين شخصياً وستكون المقابلة مكتملة ودقيقة جداً لمعرفة قدراتهم وإمكاناتهم للالتحاق بالعمل القضائي، ثم تعيينهم فوراً في السلك القضائي، ما يوجد مصدرا آخر لتعيين القضاة.

وأوضح عضو المجلس الأعلى للقضاء أن خطة وزارة العدل لزيادة أعداد القضاة تعتمد على زيادة عدد كليات الشريعة إلى سبع كليات في الجامعات السعودية، مشيراً إلى أن المجلس يقبل تعيين ملازمين قضائيين من خريجي هذه الكليات ممن يحصلون على تقدير ممتاز أو جيد جداً مرتفع، ويجتازون المقابلة الشخصية، وتم العام الماضي تعيين 200 خريج منهم كملازمين قضائيين، مضيفاً أنهم يحتاجون إلى التدريب لمدة ثلاث سنوات وبعد اجتياز مرحلة التدريب يتم ترقيتهم إلى قضاة.

وبين رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء، أن اللجنة اتخذت أخيراً قراراً بتوزيع الملازمين القضائيين على جميع أنحاء المملكة في جميع محاكم العواصم الإدارية والمحافظات الكبرى مثل محافظات جدة والطائف وبيشة، مشيراً إلى أنه كان يقتصر تعيينهم في السابق على محاكم معينة.

اليوم

في تقرير لـ "الشؤون الاجتماعية":

انخفاض أعداد المتسولين السعوديين بنسبة 23 ٪

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011065

سعود السبيعي – الرياض
كشف تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية عن انخفاض في عدد المتسولين السعوديين بنسبة تقدر بـ23 %.
ولم يشر التقرير السنوي الذي اطلعت عليه "اليوم" الى اعداد المتسولين الذين لم يتم القبض عليهم والذين يقدرون بالآلاف، الا انه اوضح ان هناك مكاتب متخصصة لمكافحة التسول، تقوم بالتعاون مع وزارة الداخلية بالقبض على كل من يضبط متسولا، ويتم بحث حالة المواطنين منهم للوقوف على تسولهم وتوجيههم إلى جهات الخدمات التي وفرتها الدولة بعيدا عن التسول، وذلك على ضوء ما يسفر عنه البحث الاجتماعي من نتائج.
وتنحصر مسؤولية الوزارة في أوضاع المتسول السعودي، أما بالنسبة للأجانب فيتم ترحيلهم لخارج المملكة عن طريق وزارة الداخلية.
ويعمل في المملكة نحو 9.7 مليون وافد وفقا لبيانات رسمية صادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة.
وسجلت البطالة لدى العمالة الوافدة في سوق العمل السعودي ارتفاعاً بمقدار الضعف خلال عام 2013، بالمقارنة بالعام الذي قبله، حيث وصل عدد العمالة الوافدة لما يقارب 19.4 ألف عامل وافد عاطل عن العمل.
وتمثل الإناث العدد الاكبر من العمالة الوافدة من حيث التعطل عن العمل من عدد العمالة الذكور المتعطلين عن العمل.
وبينت وزارة الشؤون الاجتماعية أن مكاتب مكافحة التسول ومكاتب المتابعة الاجتماعية تقع في مكة المكرمة والقصيم والمدينة المنورة والرياض ومحافظة الخرج ومحافظة جدة ومحافظة الاحساء ومحافظة الطائف وأبها والدمام وتبوك وحائل. كما أن لهذه المكاتب مهمات أخرى لدراسة الحالات الاجتماعية التي ترعاها الوزارة ومتابعة أوضاعها لدى أسرها الطبيعية أو الحاضنة أو البديلة.
وفي شأن آخر، اطلقت الوزارة ثلاث جمعيات تعاونية جديدة خلال عام؛ ليصل عدد الجمعيات التعاونية إلى 173 جمعية تعاونية بإجمالي رأس المال والموجودات تفوق 700 مليون ريال.
وأوضحت الوزارة أن الجمعيات التعاونية تستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات التعاونية من خلال مجلس الجمعية، الذي يهدف إلى تشجيع التواصل والزيارات وتبادل الخبرات بين الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى تنسيق الجهود والخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية في حال الطوارئ والكوارث بالتنسيق مع الوزارة. كما أن تشجيع القطاع الخاص لدعم التعاون أمر مهم وضروري للدور المحوري والكبير الذي يشكله القطاع الخاص في المملكة.
وبين التقرير أن عدد الجمعيات الخيرية الرجالية في المملكة وصلت 570 والنسائية 39 وعدد الجمعيات الرجالية والنسائية 19 جمعية، والتي تقوم بأعمال متنوعة ومختلفة من رعاية الامومة والطفولة ورعاية المسنين ومكافحة الأمية بين المواطنين واعداد وتأهيل السيدات والفتيات بتدريبهن على أعمال الخياطة والتطريز والتفصيل والنسخ، بالإضافة إلى العديد من الأعمال الحيوية التي تهم شرائح كبيرة من المجتمع.
وأوضح التقرير أن دور الجمعيات يتمحور في دعم الأسر ماديا وفنيا، وبما يكفل لها ممارسة انشطتها بفعالية وكفاءة متكاملة في ذلك مع الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة لمواطنيها في مختلف مناطق المملكة.

الحياة AL HAYAT

الرياض: تجمع عشرات المواطنين أمام مقر "الإسكان" لمعرفة أسباب استبعادهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان
بعد 48 ساعة على إعلانها أعداد المستحقين للدعم السكني، شهد مقر وزارة الإسكان السعودية في الرياض تجمع عشرات المواطنين والمواطنات للاستفسار عن أسباب استبعادهم من قوائم الاستحقاق، ما استدعى تدخل السلطات الأمنية لضبط الوضع.
وأبدى المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان المهندس محمد الزميع تعجبه من كلمة «تجمعات»، معتبراً إياهم بالمراجعين.
وأشار الزميع في حديثه لـ«الحياة»، إلى أن قدوم مراجعين للوزارة أمر طبيعي، مضيفاً: «وليس من المستغرب أن يكثر المراجعين للوزارة هذه الأيام للسؤال والاستفسار». ووصف التنسيق بين الإسكان ووزارة العدل والصندوق العقاري وغيرها من الجهات بالقوي.
وتركزت مطالب المجتمعين أمام مقر وزارة الإسكان في معرفة أسباب رفض استحقاقهم لامتلاك منزل، إذ أكد بعضهم أنهم لا يقرؤون ولا يكتبون، لذا أتوا إلى مقر الوزارة راغبين في معرفة حالة طلبهم «شفهياً». ووقف العشرات من المعترضين أمام بوابة الوزارة لأكثر من ست ساعات لانتظار أحد مسؤولي الوزارة للإجابة عن استفساراتهم، لكنهم كانوا يواجهون برد واحد ألا وهو مراجعة الموقع الإلكتروني للوزارة. ويقول المواطن أحمد دوشي (61 عاماً)، وهو أحد المرابطين أمام مقر الوزارة أمس، إنه أمّي لا يقرأ ولا يكتب ولا علاقة له بـ«الإنترنت» حتى يدخل موقع الوزارة لتسجيل اعتراضه، مضيفاً: «أنا أعول أسرة مكونة من 12 طفلاً يتقاسمون منزلاً مكوناً من ثلاث غرف، ولم يستطع توفير سكن مناسب ولو جزئياً، إذ إن راتبه التقاعدي 2000 ريال شهرياً».
فيما ظهرت نتيجة الاستحقاق للمواطن محمد الشايع سلبية، إذ أظهرت المعلومات امتلاكه لمنزل على رغم أنه لا يمتلك منزلاً أساساً. ويقول الشايع: «ذهبت إلى مقر كتابة العدل، واتضح لي أنه لم تسجل أي أملاك باسمي». وكانت لهجة المواطن ظاهر العنزي حادة في التعبير عن استيائه من الوضع، فأحلامه الممتدة لأكثر من سبعة أعوام لا تزال بعيدة من المبتغى، ويعول أسرة مكونة من ستة أفراد، ويريد اليوم قبل الغد أن يوفر لهم منزل العمر، لكن طلبه مرفوض.
وتجسد قصة العنزي واقع التضارب الحاصل بين وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقاري، إذ يقول: «الإسكان تطالبني بإسقاط حقي لدى البنك العقاري، والصندوق يرفض إسقاط حقه في البنك، ما جعلني حائراً لا أعرف ماذا أفعل».
ولم يغب الجانب النسائي عن التجمع بحضور المواطنة هيا الأحمد، وهي مطلقة تسكن في شقة متواضعة مع ابنيها أولهما في الـ24 من عمره وهو مريض ويحتاج إلى عناية فائقة، والآخر شاب في الـ 19 من عمره، والمستغرب أن أهليتها أتت مرفوضة لاستحقاق السكن، إذ إنها تصنف غير مكونة لأسرة على رغم توافر صك إعالة لديها.
.. ومواطنون يملكون قطع أراض لا يعلمون عنها!
الدمام – عبدالله الدحيلان
برّرت وزارة الإسكان رفضها طلبات عشرات المتقدمين، للحصول على منح سكنية أعلنتها أخيراً، بامتلاك المتقدمين أراضي شخصية، (من دون أن يكون المتقدم مالكاً لأرض في الأصل)، فيما لم تتم إفادتهم بصحة هذه المعلومة من الوزارة، الأمر الذي اعتبره مختصون، خللاً في النظام يلزم التصحيح، كي لا يُحرم المستحقون من هذا «الحلم» الذي طال انتظاره، من دون سبب مقنع. يأتي ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه وزارة الإسكان تعليقاً «موقتاً» لطلبات 11 ألف سعودي، تذكرت أنهم موجودون خارج المملكة أكثر من 90 يوماً، مطالبة إياهم بتوضيح سبب وجودهم في الخارج.
وفوجئ مواطنون سعوديون برفض طلباتهم للمنحة السكنية، إذ بررت الوزارة الرفض برسالة مرفقة في السجل الشخصي للمتقدم في موقع الوزارة الإلكتروني، تذكر فيها أن المتقدم رُفض طلبه بحجة أنه يمتلك أرضاً شخصية، إذ تذكرُ الرسالة أن داعي رفض الطلب أن المتقدم يمتلك قطعة أرض منذ أعوام عدة، وذلك بموجب رقم الصك.
وأشار عدد من المواطنين إلى أن «هذه المعلومة مغلوطة، فمن يمتلك أرضاً سيكون على دراية برفض طلبه، فلماذا يخاطر بتقديم طلب والتمسك بسراب لن ينال من ورائه شيئاً؟». وبادر عدد ممن شملهم الرفض بالتوجه إلى الوزارة لمعرفة مصدر معلوماتها عن امتلاكهم أراضي، إلا أنهم لم يتلقوا رداً يؤكد صحة المعلومة المنسوبة إليهم. وحاولت «الحياة» أخذ رد من وزارة الإسكان على هذا الإشكال، إلا أنها لم تتلق رداً.
وحذّر سلام العجمي (أحد العاملين في المجال العقاري) من أن «تتحول أمنية امتلاك منزل من خلال المنح الحكومية إلى حلم يصعب تحقيقه، وذلك إذا كانت هذه هي مبرراتهم في الرفض»، مضيفاً «بل إن بعضها يدخل ضمن دائرة الاعتباط في تنفيذ المشروع، والذي استبشرنا به نحن - المواطنين - بأن يكون جزءاً من الحل، ولكن من خلال هذه العقبات غير المفهومة يتحول الأمر إلى تعجيز، ولكن في شكل مختلف». ويذكر العجمي، أنه «لا دخل لوجود المواطن خارج المملكة، خلال فترة معنية، في أحقية امتلاكه مسكناً من عدمه».

الرياض: عضو «هيئة» يعتدي على بريطاني.. وسيارة «مصفحة» تنقذه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - عبدالله الشهري
تعرض رجل بريطاني للاعتداء من عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمام أحد المجمعات التجارية في العاصمة الرياض أمس.
ويُظهر فيديو قصير لا تتجاوز مدته 10 ثوانٍ انتشر صباح في مواقع التواصل الاجتماعي أحد أعضاء الهيئة وهو يقفز من أعلى سيارة على رجل بريطاني كان مع زوجته، لتدافع المرأة عن زوجها وتشتبك مع عضو الهيئة، ويصرخ البريطاني قائلاً: «هذه زوجتي».
وروى شهود عيان لـ«الحياة» أن المُعتدى عليه ويُدعى بيتر هاورث كان في أحد المجمعات التجارية مع زوجته وحصل بينه وبين أعضاء الهيئة مناوشات، وبينوا أن أعضاء الهيئة التقطوا صوراً للبريطاني وسيارته، الذي قام بالمثل وصورهم برفقة السيارة التي معهم، فطالبوه بالكاميرا إلا أنه رفض ذلك، وأشاروا إلى أن تم الاعتداء عليه بعدها ليسقط على الأرض ثم يقوم ليتفاجأ بأحد أعضاء الهيئة يقفز عليه لتدافع عنه زوجته، وأكدوا بعد ذلك أنه تحصن داخل سيارته وأقفل أبوابها إلا أن رجال الهيئة حاصروها وبدأوا يضربون على زجاجها لكي ينزل فاتصل على الشرطة التي حضرت لكنها غادرت عندما رأت «الهيئة» من دون أن تسأله عن شيء بحسب قولهم.
وعلمت «الحياة» أن السفارة البريطانية أرسلت له سيارة مصفحة قادته إلى منزله وظلت تحرسه بعضاً من الليل ثم غادرت، لتتواصل معه شرطة الرياض بعد ذلك، وأُجريت له فحوصات طبية في المستشفى، كما أخذت إفادته وإفادة شهود عيان إضافة إلى صور لكاميرات المراقبة من المجمع التجاري والشارع الذي جرت فيه الحادثة. وقال مصدر لـ«الحياة» (فضل عدم الكشف عن اسمه) إن لقاء سيعقد غداً صباحاً يجمع البريطاني بيتر هاورث والرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ مع أمير منطقة الرياض تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.
من جانبه، قال المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض تركي الشليل إن الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «وجّه بتشكيل لجنة برئاسة المدير العام لفرع منطقة الرياض ورئيس هيئة مدينة الرياض ومدير إدارة المتابعة بسرعة التحقيق مع كل من يلزم التحقيق معه من منسوبي الهيئة ومعرفة ملابسات الحادثة من جميع جوانبها ورفع تقرير عاجل، تمهيداً لاتخاذ الإجراء المناسب وفق الأنظمة والتعليمات، بما يكفل حفظ الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه».
يذكر أن البريطاني بيتر مسلم متزوج من امرأة سعودية ويعيش في العاصمة الرياض منذ أعوام، كما أسس فيها شركةSmile Productions.

"العمل" تعدِّل "نطاقات" في ديسمبر لتشجيع توظيف مزيد من السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - رويترز –
قال مسؤول رفيع المستوى في وزارة العمل السعودية، إنه سيجري بنهاية العام الحالي إطلاق تعديلات على برنامج «نطاقات»، الذي يفرض على الشركات حصصاً معينة للتوظيف في القطاع الخاص، تهدف إلى حفز المنشآت للاحتفاظ بالعمالة السعودية، وإلى استقرار نسب «التوطين».
وبعد عقود من تطبيق سياسة «السعودة» التي لم تظهر نتائج مرضية في الحد من نسب البطالة بين السعوديين، عدلت وزارة العمل في أواخر العام 2011 نظام حصص التوظيف في القطاع الخاص، وفرضت عقوبات أكثر صرامة على الشركات التي لا تلتزم بحصص توظيف المواطنين، وألزمت قطاعات معينة بتوظيف النساء. وفي 2012 فرضت الوزارة رسوماً على الشركات قدرها 2400 ريال (640 دولاراً) عن كل عامل أجنبي يزيد على عدد العاملين من السعوديين.
وقال وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان في مقابلة مع «رويترز»، إن النظام المعمول به حالياً هو احتساب وزن العامل السعودي المسجل لدى قاعدة التأمينات الاجتماعية عند1/13 في أول أسبوع، وترتفع النسبة تدريجياً لتصبح واحداً صحيحاً، بعد مضي 13 أسبوعاً من انضمامه إلى المؤسسة.
وأضاف أنه اعتباراً من ربيع الأول 1436هـ الذي سيوافق الـ 23 من كانون الأول (ديسمبر) 2014، سيجري احتساب وزن العامل واحداً صحيحاً بعد مضي 26 أسبوعاً، أو ما يعادل ستة أشهر من تسجيله لدى التأمينات الاجتماعية. وقال الحميدان: «أوزان السعوديين عند الشركة ستأتي على عدد السعوديين الذين أمضوا ستة أشهر اعتباراً من مطلع ربيع الأول المقبل».
وتهدف الوزارة من تلك الخطوة إلى منح الشركات مزيداً من الوقت للتكيف مع التغيير، وعدم تأثر نطاق الشركات بصورة مفاجئة، في حال انخفاض نسب التوطين عن النسب المعتاد تحقيقها.
ويأتي ذلك في إطار سياسة الوزارة الرامية إلى تشجيع الشركات على تعيين السعوديين، الذين يكونون عادة أكثر كلفة من الوافدين، البالغ عددهم نحو 10 ملايين، ويشغلون معظم الوظائف في القطاع الخاص.
ويمثل خفض معدل البطالة بين السعوديين أحد التحديات الاستراتيجية الطويلة الأجل أمام المملكة، أكبر مصدَّر للنفط في العالم. ونتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الوزارة انخفض معدل البطالة عام 2013 إلى 11.7 في المئة من 12.1 في المئة في 2012.
وبحسب الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013، الذي أصدرته الوزارة أواخر تموز (يوليو)، ساعدت استراتيجية التوظيف في تحقيق نتائج ونجاحات ملموسة، أبرزها ارتفاع معدل توطين الوظائف بالقطاع الخاص إلى 15.15 في المئة بنهاية 2013، مقارنة مع 9.9 في المئة في 2009.
كما بلغ عدد العاملين السعوديين ما يقارب 1.5 مليون عامل بنهاية 2013، مقارنة بـ 681481 عاملاً قبل بدء تنفيذ الاستراتيجية.
وعلى رغم ذلك، لفت الحميدان إلى عدد من التحديات التي ما تزال الوزارة تعمل على معالجتها في إطار سياسات إصلاح سوق العمل. وقال: «المشكلة لا تكمن في القدرة على خلق الوظائف، فنحن نستقدم سنوياً 1.2 مليون عامل أجنبي، ما يعني أن الوظائف متوافرة في القطاع الخاص». وأضاف أن التحديات تكمن في وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع حاجات العامل السعودي، وزيادة مستوى التنافسية بين العمالة السعودية والوافدة، وطبيعة العقود التي تسهل للكفيل تعيين الوافدين أو إنهاء عقودهم مقارنة بالسعوديين.
وقال: «تعمل الوزارة على علاج تلك المشكلات، ودعم السعوديين ليكونوا مقبولين من جانب القطاع الخاص، بغض النظر عن التكلفة». وزاد: «هدفنا ليس الإضرار بالشركات، هدفنا تعيين السعوديين وإصلاح السوق.. وإن كان هذا الأمر مكلفاً فسنتقاسم الكلفة».

ولفت الحميدان إلى أن الوزارة تدعم رواتب العمال السعوديين - عبر صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) - بما يصل إلى 50 في المئة من الراتب، مدة عامين، وإنها مدت تلك الفترة للشركات الواقعة في النطاق الممتاز ضمن برنامج «نطاقات» لتصل إلى ثلاثة أو أربعة أعوام.
وطالما عرقلت العمالة الأجنبية الرخيصة المتاحة بسهولة، مساعي زيادة فرص المواطنين في العمل بالقطاع الخاص. كما أن رجال الأعمال كانوا يتذرعون في السابق بأن الوافدين عادة يشغلون وظائف تقنية لا يمتلك الكثير من السعوديين الخبرة الكافية للعمل فيها، كما يعملون أيضاً في وظائف متدنية الأجور يراها السعوديون مهينة. لكن الحكومة تأمل بأن تحدث السياسات الهادفة لإصلاح سوق العمل، من خلال إنفاق بلايين الدولارات على تدريب وتأهيل المواطنين، تأثيراً أكبر.
ومثل الكثير من مواطني دول الخليج، يفضل السعوديون الوظائف الحكومية اليسيرة ذات العائد المادي الأكبر، لذا لم يمثلوا سوى 10 في المئة من إجمالي العاملين بالقطاع الخاص خلال الأعوام الأخيرة. وبسؤاله عن القيمة الإجمالية للدعم، قال الحميدان إن رقماً محدداً غير متوافر، لكنه يقدر ببلايين الريالات.
وأضاف: «لدينا برنامج «حافز» لدعم العاطلين عن العمل، إلى جانب دعم رواتب نحو 400 ألف عامل سعودي، ودعم برامج التدريب ... الرقم بالبلايين، لكنه بمثابة بناء شبكة اجتماعية ستشجع السعوديين على تفضيل العمل بالقطاع الخاص».

•التجارة" توقف إعلانات تجارية مخالفة ومضللة للمستهلكين ل 5 شركات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972093

أوقفت وزارة التجارة والصناعة اعلانات تجارية اشتملت على عروض مخالفة ومضللة للمستهلكين تمت من قبل 5 شركات في وسائل الإعلام مؤخراً، وألزمت تلك الشركات أيضاً بإزالة "البروشورات" والملصقات الخاصة بتلك العروض، بالنظر إلى أن الإعلانات تضمنت: اشتراط الشراء مقابل الدخول في المسابقة "اليانصيب"، وتقديم تخفيضات وهي في الحقيقة على سلع محددة لم يتم ذكرها، والبعض منها بخلاف ما نص عليه الترخيص، إضافة إلى عروض غامضة من قبل شركة سيارات لا تشتمل على الأسعار ومدة العرض، فيما تم استدعاء المسؤولين في الشركات للتحقيق.
وأوضحت الوزارة أن الشركات التي تمت مخالفتها تعمل في مجال بيع المواد الغذائية، والملبوسات، ومستحضرات التجميل، والعطور، وأنه يجري استكمال الإجراءات النظامية مع المخالفين. وتؤكد وزارة التجارة على متابعتها لجميع الإعلانات التجارية في وسائل الإعلام للتحقق من نظاميتها ومطابقتها للواقع، وضمان عدم تعرض المستهلكين للغش أو الخداع مع متابعة بلاغاتهم حيالها، مشددة على أنها ستطبق الأنظمة على المنشآت المخالفة. وكانت وزارة التجارة والصناعة قد أكدت في وقت سابق على الشركات والمؤسسات والمصانع بعدم إلزام المستهلكين بالشراء كشرط للمشاركة في المسابقات والعروض والسحوبات التي تنظمها، أو وضع قسيمة المسابقة داخل السلعة، أو زيادة الثمن السائد للسلعة أثناء المسابقة، إلى جانب عدم إجراء المنشآت التجارية أي مسابقة أو الإعلان عنها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفقاً لما نص عليه نظام مكافحة الغش التجاري. وشددت الوزارة في حينها أن دفع أي مبلغ او اشتراط شراء المستهلكين مقابل المشاركة في المسابقات يعتبر من أنشطة "اليانصيب" الممنوع أساساً في المملكة حسب الأنظمة المتبعة. كما أعلنت الوزارة في حينها عن ضبط 4 شركات تجارية نظير قيامها بنشر إعلانات عن إقامة مسابقات واشتراط الشراء مقابل المشاركة فيها، حيث طبقت الأنظمة بحق المنشآت المخالفة وأوقفت نشر تلك الإعلانات، إلى جانب تنفيذها أحكام تضمنت غرامات مالية ونشر منطوق الحكم في الصحف المحلية على عدد من الشركات والمؤسسات المخالفة، واستدعت

المتورطين للتحقيق واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم. وتدعو وزارة التجارة والصناعة عموم المستهلكين إلى الإبلاغ عن الجهات المخالفة لشروط إجراء المسابقات، والعروض والتحفيضات لمركز البلاغات في الوزارة على الرقم 1900.

3161حالة عنف سجلت خلال عامين

وزارة الصحة تنظم لقاء لرؤساء فرق الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972097

الرياض - حمد بن مشخص
تحت رعاية وكيل وزارة الصحة للخدمات العلاجية الدكتور عبدالعزيز بن محمد الحميضي تنظم الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة لقاء "رؤساء فرق الحماية من العنف والإيذاء" وذلك بمنطقة الرياض يوم غد الثلاثاء بفندق الهوليدي إن الميدان.
وأوضح الدكتور عبدالحميد بن عبدالله الحبيب مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية أن اللقاء سيتضمن عددا من الموضوعات حول المستجدات في العنف والإيذاء. ونظام الحماية من الإيذاء الذي يهدف إلى ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة لذلك، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المتسبب بالإيذاء ومعاقبته، ويشكل هذا النظام خطوة هامة لوقف العنف والإيذاء وانتهاك الحقوق لشريحة كبيرة من المجتمع، وسيقلل من حالات العنف ضد الأسر سواء داخل محيط الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو في المؤسسات التربوية ودور الإيواء وغيرهما.
من جانبه قال الاستاذ تركي بن عبدالله المالكي المشرف على وحدة الحماية من العنف والإيذاء ضابط اتصال خط مساندة الطفل بوزارة الصحة أن وزارة الصحة ممثلة بالإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية قامت على إعداد التنظيم الخاص بالتعامل مع حالات العنف والإيذاء بالمنشآت الصحية والذي تم تعميمه على جميع مديريات الشؤون الصحية التابعة لوزارة الصحة بالمملكة، ليأتي منظماً للإجراءات والسياسات الداخلية والقطاعات والمنشآت الصحية لمختلف مناطق ومحافظات المملكة، وتوفير الغطاء النظامي لتعامل المنشآت الصحية مع هذه الحالات وتم من خلاله تشكيل فرق ولجان للحماية من العنف والإيذاء بداخل المنشآت الصحية وترشيح رئيس لفريق الحماية من العنف والإيذاء يمثل كل مديرية.
كما قامت الوزارة بإنشاء مراكز حماية للطفل من العنف والإيذاء في كل منطقة ومحافظة وقد بلغت (23) مركزاً تم اعتمادها بحيث تقوم بالمساهمة في استقبال حالات العنف ضد الأطفال والتعامل معها بمهنية ورصدها ضمن السجل الوطني لتسجيل حالات العنف والإيذاء.
وأشار إلى أنه تم تعامل فرق ولجان الحماية من العنف والإيذاء بجميع المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة خلال العامين السابقين 1433ه و 1434ه مع 3161حالة عنف وإيذاء كان أغلبها اعتداء جسدي.

أطفال التسول في جدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

عدسة - محمد كديش
شاب إفريقي يحمل طفلة ويطوف بها بعض الشوارع وأمام الإشارات في جدة من أجل التسوّل، حيث انتشرت ظاهرة وجود الأطفال من أجل استعطاف المارة، وكان استخدام الأطفال للتسوّل في السابق مقتصرًا على النساء، إلاّ أن الأمر تجاوز ذلك لتصل إلى الصبية والشباب الذين يستخدمون الأطفال في هذا الغرض.

ورشة لكفيفات 9 دول بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
بحضور سمو الأميرة نورة بنت عبدالله الفيصل آل سعود تنطلق اليوم فعاليات برنامج الورشة الإقليمية التدريبية للكفيفات التي تستضيفها جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض (كفيف) وينظمها الاتحاد الآسيوي للمكفوفين، وذلك بفندق ماريوت كورت يارد. وتستهدف الورشة كفيفات جمعيات المكفوفين الأعضاء في اتحاد آسيا للمكفوفين، إقليم الشرق الأوسط، حيث بلغ عدد المشاركات أكثر من 30 كفيفة يمثلن 9 دول آسيوية هي البحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت ولبنان والأردن والعراق واليمن، بالإضافة للدولة المستضيفة المملكة العربية السعودية.

الأمير سعود بن عبدالمحسن: لا حرج في تولي المرأة مركزاً قيادياً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720706.htm

متعب العواد (حائل)
أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن أمير منطقة حائل رئيس الهيئة العليا لتطوير حائل، أنه في ظل التطور العلمي الذي يشهده العالم من حولنا، فإنه لا مكان إلا للمتميزين سلوكيا وفكريا وعمليا.
وتناول سموه في حوار خص به طلاب في المرحلة الابتدائية بحائل وهم أسامة العتيق، غلا الحماد، رغد المذعور، مصعب الجنيدي، لصحيفة «تعليم حائل الفصلية»، مع انطلاق العام الدراسي الجديد؛ تناول أيام الدراسة في الزمن الجميل، .

• ما الذكريات التي ما زالت عالقة في ذهن سموكم منذ مراحل الدراسة؟
لكل شخص منا ذكريات «جميلة» على مقاعد الدراسة بمختلف مراحلها خاصة عندما نكون مستجدين في المرحلة الابتدائية ونحن نعيش لحظات انفصال «إجبارية» عن الوالدين في أول يوم دراسي، حقائبنا الجميلة التي ربما كانت أثقل منا، أقلامنا التي اعتادت على خربشاتنا على أي ورقة، ذكراها ما زالت باقية في قلوبنا وما زلت أتذكر أننا كنا نقوم بإحضار كراسي الدراسة معنا من المنازل لقلة الإمكانيات في ذلك الوقت، وكنا نتسابق أنا وشقيقي الأمير بدر بن عبدالمحسن فجر كل يوم للاستعداد ليوم دراسي جديد.
• طموحات سموكم لقطاع التربية والتعليم في المنطقة خلال الفترة القادمة؟
الطموحات كبيرة والأماني تتسع، أن تزداد فاعلية هذا القطاع الكبير بطلابه وطالباته والهيئتين التعليمية والإدارية ومبانيه المدرسية وتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة بأن تكون المخرجات التعليمية تتوازى مع بلدان العالم الأخرى، وحائل جزء لا يتجزأ من منظومة وزارة التربية والتعليم، ونطمح أن تكون بيئة التعليم في المنطقة بيئة جاذبة وتحقق تطلعاتنا كمواطنين لرسم مستقبل تنموي باهر من خلال الاستثمار في أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات وليعلم الجميع أن التغيير لن يحدث بين عشية وضحاها لكن يحتاج لوقود كبير من الصبر والتفاني والإخلاص في العمل حتى نستطيع أن نحدث الفارق الايجابي لمصلحة مستقبل البلاد.
وتعليم حائل يزخر بالكثير من المواهب الإدارية القادرة على قيادة هذا القطاع الكبير نحو التميز والإبحار به في محيطات الإبداع، أضيفوا لذلك أن المواهب الطلابية في حائل كثيرة وتحتاج فقط لاكتشاف وتعزيز حتى تستطيع تقديم نفسها.
• حققت الطالبة شادن الشمري من حائل خلال الأيام الماضية الميدالية الذهبية في الاولمبياد الوطني للرياضيات الثالث لدول الخليج العربي (GMO2014) المنعقد في العاصمة العمانية مسقط.. كيف يشاهد سموكم هذا الانجاز للوطن؟
ما حققته الطالبة المميزة شادن الشمري من نجاح وإبداع يعبر عن المردود الحقيقي لما تبذله قيادة هذا البلد الطاهر وعلى رأسهم رجل التربية والتعليم الأول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني حفظهم الله، وعمل دؤوب لقيادات وزارة التربية و التعليم وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم للارتقاء بالعمل التربوي وهو ما كنت اقصده في السؤال السابق من وجود مواهب مبدعة في حائل تحتاج لاكتشاف فقط ودعم معنوي لتخرج ما في جعبتها من مواهب.. والابنة شادن الشمري مثال حي لكافة طلاب وطالبات المنطقة بأن العمل المتميز والمبدع سيجبر الناس والمجتمع للالتفات له ويكون لبنة أساسية يمكن الانطلاق منها لفضاءات أوسع نحو التميز والوصول للهدف من جانب ورفع اسم البلد في المحافل العلمية العالمية من جانب آخر والإسهام في تنمية البلد من خلال المشاريع والبحوث التي يقدمها طلاب التعليم العام.
• أصبح للمرأة دور قيادي من خلال تسلمها لمناصب قيادية في عدد من القطاعات سواء في أجهزة الدولة أو القطاع الخاص، هل يتوقع سموكم تطورا لدور المرأة خلال الفترة المقبلة؟
الاعتراف بقدرة المرأة على تولي المناصب الإدارية العليا شبه مؤكد إن لم يكن مؤكدا، والمقولة التي يرددها الكثيرون (يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) أعتبرها من المصطلحات الإدارية الخاطئة، والصواب عندي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، أن نضع المرأة في بعض الأماكن الإدارية المناسبة لإدارة النساء أفضل بكثير من أن يديرها الرجال، والحياة شراكة بين الرجل والمرأة والزواج أول وأقدس شراكة بين الرجال والنساء وبدونهما تنقرض الحياة، وما الحرج في أن تحتل مركزا قياديا في التعليم النسائي يناط بها التعليم النسوي والتعليم العالي النسوي لتهتم المرأة باحتياجاتها بنفسها وتأهيل أجيال تحافظ على الأسرة وتكوين مجتمع متماسك ومعتز بالدين الإسلامي.
• ما نصيحة سموكم لأبنائكم وبناتكم الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات في بداية العام الدراسي الجديد؟
بارك الله فيكم ونتطلع إلى المزيد منكم خلال الأعوام القادمة وفرحتنا بكم لأنكم أبناؤنا وقادرون على إكمال منجزات البلاد، والوقت الحالي لا مكان إلا للمتميزين سلوكيا وفكريا وعمليا للتطور المستمر في العالم من حولنا، والنبوغ لا يعتمد على الإمكانيات فقط بل وقوده الفكر الذي يحرك الجميع وما نشاهده من شركات عالمية الآن كانت بدايتها فكرة وبوجود الفكر المتميز تم العمل عليها وتطويرها بشكل مستمر لتصبح الآن من أكبر الشركات في العالم.

قلن: "الإدارات تأخرت بالرفع لنا".. وطالبن بإنهاء إجراءات تعيينهن

"البديلات" لـ"سبق": ضعنا بين "التربية" و"المدنية" من أجل الوظيفة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/ePjgde

عبدالله السالم- سبق- الدمام:
طالبت المعلمات البديلات المكتملة أوراقهن، إدارات التربية والتعليم في كل المناطق، برفع أوراقهن للوزارة ليتم تعيينهن أسوة بزميلاتهن البديلات المتعينات مُسبقاً، مشيراً إلى أن هذا التأخير غير المبرر - كما وصفوهن- تسبب لهن بإحباط شديد لانتظار الوظيفة.
وقلن في شكوى تلقتها "سبق" إن إدارات التربية والتعليم تأخرت بالرفع لنا، ووقع لنا ظلم كبير من الإدارات؛ ما تسبب لنا بضيق نفسي ومعاناة لا يعلمها إلا الله من عدة إدارات تعليمية، ومن مختلف محافظات المملكة.
وأضفن: "نحن خدمنا وطننا مُسبقاً في مجال التعليم بكل حبٍ وتفانٍ وإخلاص، ولنا حق المواطنة والتوظيف، فنحن نطالب بالتسهيل علينا، والسرعة في إتمام إجراءات قبولنا، وفتح بوابة تكامل في موقع وزارة التربية والتعليم لنا أسوة بزميلاتنا اللاتي شملهن الأمر الملكي، وتم تعيينهن وباشرن في مقر أعمالهن، بينما نحن بقينا في وضع معلق بين الإدارات والوزارة، ولم يتم تنفيذ الأمر الملكي بحقنا، ومضى عام كامل ونحن على هذا الوضع الذي لا يرضي أحداً على الرغم من صدور أمر ملكي لنا".
وتابعن في شكواهن: "نطالب وزارة التربية والتعليم، ووزارة الخدمة المدنية، بالنظر لموضوعنا بعين الرحمة والمسؤولية الملقاة على أكتافكم، والبت السريع في وضعنا، وإنهاء إجراءات تعييننا بشكل سريع وعاجل".

"الجفري" استقبل الوفد الأمريكي.. وناقشوا العلاقات البرلمانية بين البلدين

"الشورى" و"الكونجرس" يستعرضان جهود السعودية في محاربة الإرهاب

المصدر: جريدة سبق الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/uOjgde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
استقبل نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس اليوم الأحد وفداً من الكونغرس الأمريكي الذي يزور المملكة حالياً ويضم عدداً من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونغرس.
وفي التفاصيل، رحب الدكتور الجفري بأعضاء الوفد، منوهاً بالعلاقات المتميزة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي.
ودار حوار بين الدكتور الجفري وأعضاء الوفد الزائر تمحور حول مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به المجلس ولجانه المتخصصة، وتناول أيضاً جهود المملكة في تعزيز السلام الدولي وفي مواجهة آفة الإرهاب، وجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بهذا الصدد، كما استعرض اللقاء كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها لقادة عدد من الدول الشقيقة والصديقة عبر سفرائهم عند استقباله لهم ـ حفظه الله ـ مؤخراً ودعوته زعماء العالم إلى الإسراع في محاربة الإرهاب.
وأكد نائب رئيس مجلس الشورى اهتمام المملكة بالتواصل مع المجتمع الدولي وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب الذي تصدت له المملكة وواجهته بكل حزم إدراكاً منها بخطر هذه الآفة على الأمن الوطني والاستقرار الدولي، مشيراً إلى أن القيادة الرشيدة في المملكة العربية السعودية أكدت ولازالت تؤكد على أهمية توحيد الجهود الدولية في مواجهة التطرف والإرهاب.
وأضاف أن المملكة ولله الحمد تعيش نهضة تنموية استثنائية في عهد خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ الذي وجه ثروات البلاد نحو الاستثمار في الإنسان السعودي ورفع مستوى معيشته وتحقيق الحياة الكريمة له، مشيراً إلى أن المملكة تشهد حراكاً تنموياً ضخماً خصوصاً في المجالات التي تستهدف قطاع الشباب الذين يحظون برعاية كريمة في تعليمهم داخلياً وخارجياً وفي رعاية مشاريعهم ودعمها وتمكينها من الاستمرار وفي إيجاد الفرص الوظيفية التي تتواءم مع تأهيلهم العالي.
وبشأن دخول المرأة في عضوية مجلس الشورى أشار إلى أن الإرادة الملكية الكريمة عكست الثقة والدعم غير المحدود الذي حظيت به المرأة السعودية من لدن خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ؛ وجاءت هذه الثقة الملكية تتويجاً للمسيرة المميزة للمرأة السعودية في العمل الحكومي وفي الكثير من المجالات الحيوية مثل الطب والتربية والتعليم حيث أثبتت المرأة السعودية جدارتها في العديد من المناصب القيادية التي تبوأتها خلال هذه الفترة مشيراً معاليه إلى أن تعيين المرأة في مجلس الشورى أسهم بفاعلية في تطوير أعمال المجلس ودعم شمولية قراراته.
وحول الرسالة التي تريد المملكة إيصالها للمجتمع الأمريكي الذي لا يدرك الكثير من الحقائق عن المملكة العربية السعودية لفت إلى أن المملكة العربية السعودية هي مهبط الوحي ومصدر الرسالة المحمدية التي تدعو إلى التسامح والسلام، ومن خلال سياساتها وتواصلها الخارجي تهدف دائماً لإيصال رسالة السلام والطمأنينة بين الشعوب، كما أنها تضطلع بمهمة الوقوف في وجه التطرف والإرهاب الذي لا يمثل سماحة الإسلام؛ بصفتها بلد الحرمين الشريفين ومبعث الرسالة المحمدية السمحة، ورسالتها دائماً إلى المجتمع الدولي بأن الإرهابيين لا يمثلون الإسلام ولا تسامح الإسلام مع أتباع الأديان والمعتقدات الأخرى، مؤكداً أن الإسلام يتعرض للتشويه من قبل جماعات إرهابية تدعي زوراً وبهتاناً أنها تمثل الإسلام والإسلام منها براء.
من جانبهم، عبر أعضاء وفد الكونجرس الأمريكي عن سعادتهم بزيارتهم للمملكة العربية السعودية، مؤكدين أهمية العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، وعبروا عن تقديرهم للمواقف الحازمة التي اتخذتها قيادة المملكة العربية السعودية في مواجهتها للإرهاب مشيرين إلى أن دعوة خادم الحرمين الشريفين للمجتمع الدولي لتسريع التعاون في مواجهة الإرهاب نابع من حرص المملكة على الحزم في مواجهة هذه الآفة التي لا تمثل أي دين أو عرق.
وعقب اللقاء تجول أعضاء وفد الكونغرس الأمريكي في أروقة المجلس، وقاعاته المختلفة.
وحضر اللقاء رئيس لجنة الصداقة السعودية الأمريكية في مجلس الشورى عضو المجلس الدكتور خالد العواد وعضو المجلس عضو اللجنة الدكتور طارق فدعق.

وفد وزارة الشؤون الاجتماعية: العقوبات الفردية أولى

الاحتفاظ بـ 4 يتيمات متهمات بالشغب في دار الرعاية بأبها

المصدر: جريدة سبق الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/yNjqde

سبق- أبها:
أكد الناطق الإعلامي باسم الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير علي الأسمري، أنه تقرر الإبقاء على أربع فتيات من المتهمات بإثارة الشغب في دار رعاية الفتيات بأبها لاستكمال الإجراءات بحقهن، وفقاً لما أقرته هيئة التحقيق والادعاء العام بعسير.
وقال "الأسمري" لـ"سبق": "وفد من وزارة الشؤون الاجتماعية قام خلال الأسبوع الماضي بزيارة الدار والاطمئنان على أوضاع الفتيات، وقد أثبت تقرير اللجنة التي جاءت لاستطلاع أوضاع الدار أن كافة الإجراءات المتبعة سليمة مع وجود بعض الاعتراضات على العقوبات الجماعية، حيث رأت اللجنة أن العقوبات الفردية أولى".
وأضاف: "نحن بحاجة إلى الإعلام التربوي والتعليم لبث روح المواطنة والنظام في نفوس هؤلاء اليتيمات وتعريفهن بضوابط الأنظمة والحقوق والواجبات؛ فهن مواطنات يطبق عليهن النظام كما يطبق على غيرهن؛ على خلفية ارتكابهن أعمال الشغب وإتلاف الممتلكات العامة".
وأردف: "صدرت بحقهن لائحة الدعوى العامة بمعرفة هيئة التحقيق والادعاء العام لعدم التزامهن بالأنظمة، وقد اطلع أمير منطقة عسير على كافة مجريات هذه القضية وتابع شخصياً وضع اليتيمات".
وتابع "الأسمري": "العقوبات التي طبقت ضدهن ليست جائرة ومخالفتهن للأنظمة هي السبب في الإجراءات التي تتخذ الآن من تطبيق للائحة العقوبات ضدهن كحال أي مواطن يعبث بالممتلكات العامة".
وقال: "دور دار الحضانة الاجتماعية هو دور إيوائي حيث تقدم لهن الرعاية والعناية والاهتمام وهو ليس دوراً قضائياً، فالدار قدمت لهن كافة احتياجاتهن وكان يجب عليهن المحافظة على ممتلكات الدار من العبث والتخريب".

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

غرامة وحرمان المخالفين من الاستقدام

اليوم .. بدء التأمين الإلزامي على أسر المقيمين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/25/article_879945.html

أمل الحمدي من جدة
قال لـ "الاقتصادية" مجلس الضمان الصحي إن الإلزام بالتأمين الصحي على جميع أفراد أسر المقيمين في المملكة يبدأ اعتبارا من اليوم، عبر ربط التأمين برقم إقامة كل فرد من الأسرة على حدة بعد أن كان يسجل التأمين برقم إقامة الأب فقط.
نايف الريفي

وقال نايف الريفي، المتحدث الرسمي في المجلس: إن الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي قامت بتنسيق الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، لتعزيز آلية التطبيق الذي بدأ اعتبارا من مطلع أيلول (سبتمبر) الجاري.
وأشار المتحدث الرسمي إلى العقوبات إذا لم يشترك صاحب العمل أو لم يدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني عن العامل لديه، فيتم إلزامه بدفع جميع الأقساط واجبة السداد إضافة إلى دفع غرامة مالية لا تزيد على قيمة الاشتراك السنوي عن كل فرد، مع جواز حرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة.
وفي حال أخلت أي شركة من شركات التأمين التعاوني بأحد التزاماتها المحددة في وثيقة الضمان الصحي التعاوني، يتم إلزامها بالوفاء بهذه الالتزامات وبالتعويض عما نشأ عن الإخلال بها من أضرار، إضافة إلى دفع غرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال عن كل فرد مشمول بالوثيقة محل المخالفة.
وقال الريفي: إن إلزام التأمين الصحي لأفراد أسرة المقيم نص عليه النظام الأساسي للتأمين الصحي، واليوم يبدأ تطبيقه الإلزامي في جميع شركات التأمين العاملة بالتأمين الصحي، البالغ عددها 28 شركة تأمين معتمدة.
الإلزام بالتأمين جاء بعد تنسيق الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة.
وبلغ عدد المشتركين في هذه الشركات 9.7 مليون شخص، منهم 2.7 مليون سعودي عامل في القطاع الخاص، بلغ مجمل شكاويهم في العام الماضي 1600 شكوى، 85 في المائة منها على شركات التأمين، و 12 في المائة على أصحاب العمل، و22 في المائة على مقدمي الخدمات و1 في المائة شكاوى في جوانب أخرى.
وذكر المتحدث الرسمي أن مجلس الضمان حدد آخر موعد لتطبيق لائحة الضمان الصحي التعاوني في نهاية حزيران (يونيو) من العام المقبل، وبعدها لن يتم العمل بموجبها؛ كما قال.
وأشار إلى أبرز ما تضمنته اللائحة الجديدة، كرفع حد المنفعة للوثيقة إلى 500 ألف ريال عوضا عن 250 ألف ريال، وتكاليف السماعات الطبية بحد أقصى ستة آلاف ريال، وتكاليف حالات تلف صمامات القلب 70 ألف ريال كحد أقصى.
وأيضا تكاليف إجراء عملية بحد أقصى 50 ألف ريال، وتكاليف مرض الزهايمر والتوحد بحد أقصى 15 ألف ريال، والبرنامج الوطني للفحص المبكر لحديثي الولادة للحد من الإعاقة وتكاليف حالات الإعاقة بحد أقصى 100 ألف ريال، وتكاليف ختان الذكور 500 ريال وتخريم أذن الأنثى 300 ريال.
من جهته، أوضح عدنان خوجة، العضو السابق في لجنة التأمين بغرفة جدة، أن إلزام التأمين على أفراد أسرة المقيم موجود في النظام سابقا لكنه لم يفعّل، والآن أصبح مفعلا ومربوطا برقم إقامة الفرد.
وأضاف: "كان أفراد الأسرة المؤمن عليهم مربوطين برب الأسرة فقط وبعدد محدد، لكن النظام من اليوم سيطبق التأمين على كل فرد في الأسرة مهما بلغ عددها وتنوعها، ومربوط برقم الإقامة".
وأشار إلى أن كثيرا من الشركات كانت تكتفي بالتأمين على ثلاثة من أفراد الأسرة فقط، والآن أصبح لازما على جميع أفراد الأسرة، ما سيحد من التلاعب في بطاقات التأمين وسيصبح الجميع حاصلا على بطاقة خاصة به؛ كما قال.
وحول تحمل تكلفة التأمين قال: "إلى الآن لم ترد معلومات مؤكدة حول من يتحمل تكلفة تأمين أفراد الأسرة، الشركة أو الأب، خاصة في حال تقدم المقيم بطلب استقدام أفراد أسرته".
وحول أداء شركات التأمين أضاف: "بعض شركات التأمين هذا العام حققت أداءً جيدا مقارنة بالعام الماضي، خاصة الشركات القيادية التي حققت خسائر كبيرة في العام الماضي واستقرت أوضاعها في هذا العام".

أعضاء "شورى": منسوبو "هيئة الأمر بالمعروف" نظرتهم "فوقية" للمجتمع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

بدأت أولى جلسات الشورى بانتقادات ساخرة وحادة من أعضاء المجلس تجاه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واصفين بعض منسوبي الهيئة الميدانيين بممارسة الفوقية على المجتمع نتيجة ما يقومون به من اعتقالات تعسفية، إضافة إلى تعزيز الخوف من السحر في المجتمع السعودي.

وعلى رغم أن الشوريين كرروا جملتي «بعض منسوبي الهيئة» و«أخطاء فردية» أثنا الجلسة أمس (الإثنين)، بيد أنهم أكدوا أنها عكست صورة سلبية عن أجهزة الدولة والمجتمع، في إشارة إلى «قفز» منسوبي الهيئة على السيارات ومطاردة الشباب وانتزاع الاعترافات وحلق رؤوس الشباب.

ولفت عضو الشورى الدكتور أحمد الزيلعي إلى أن الصورة النمطية السلبية عن الهيئة تحتاج إلى زمن وكوادر جديدة، مدربة على سلوكيات تستند إلى أسس منهجية تمحو الصورة العالقة في أذهان الكثيرين عن الهيئة، مشيراً إلى تصريح رئيسها الحالي بأن بعض من منسوبيها «ما زالوا متلبسين بأذيال الفوقية التي تلبست الهيئة في مقتبل أمرها، وتعالوا على الناس بإطلاق أوامرهم ونواهيهم»، موضحا أن النظرة السلبية للهيئة تأتي في العصر الذي تمر فيه بأفضل حالاتها.

وبلغة ساخرة، اعتبر اللواء الطيار عبدالله السعدون الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف رسخت الخوف بين الجهلة والأميين، بعد أن أنشئت الأخيرة وحدات مخصصة لمكافحة السحر وعرض أدوات السحر في معارض الكتاب، عوضاً عن توعية الناس من الخوف المبالغ منه، والذي تسبب بدوره في نتائج سلبية أوصلت ضحاياها إلى القصاص، مستدلاً بحوادث معروفة نفذ فيها القصاص كان شهودها الجن - طبقاً لأقواله - وأفاد السعدون بأن السحر يعج في المجتمعات الجاهلة فقط، وثبت في حالات كثيرة أنها أمراض عضوية أو نفسية، مطالباً الهيئة بالبحث عن الأسباب الحقيقية للمرضى عوضاً عن عزو أي مشكلة إلى السحر بشكل مبالغ، مضيفاً: «هناك أناس ينتفعون من السحر، وآخرين ذهبوا ضحايا مثل الخدم والأزواج»، متهكماً على القضايا التي تنسب إلى السحر في المجتمع السعودي «الزوجة الثانية تتهم الأولى بأن الأولى سحرتها واستحوذت عليه».

وجدد أعضاء المجلس المطالبة بتنفيذ قرار الشورى قبل عامين، الخاص بوضع منهج عمل ضمن دليل إرشادي يحدد المنكرات التي تتطلب التدخل من العضو الميداني، مؤكدين أنها ستقلل من ضبطيات الهيئة وتضيق السلطة التقديرية لأعضاء الهيئة الميدانية التي نتج عنها كوارث بحسب تعبير الأعضاء، وفي الجلسة ذاتها طالب عضو الشورى الدكتور مشعل السلمي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بأداء واجبها وتنفيذ قرار مجلس الشورى القاضي بإلزام شركات الاتصالات في المملكة بخفض أسعار المكالمات و«الإنترنت» التي تعد الأعلى عالمياً، طبقاً لتقرير حماية المستهلك الأخير، الذي أعلن عن ارتفاع تكلفة الدقيقة في شركات الاتصالات السعودية، إذ تصل إلى 35 هللة، بينما المتوسط العالمي بحدود 7 هللات للدقيقة، وأن 30 في المئة من دخل الفرد السعودي شهرياً يذهب لصالح خدمات الاتصالات.

وطالب العضو الدكتور سلطان السلطان بتوصيات احترافية من المجلس تساعد على صناعة التقنية في المملكة، «لأن التقنية منذ سنين وهي مكانك سر».

من جانب آخر، قادت عضوات الشورى حملة مناهضة لتطبيق الكادر الصحي على العاملين في المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي، بسبب تجاهله طبيعة العمل وإضراره بأدائها، مقترحين أن تستثنى المؤسسة من تطبيق الكادر الصحي، باعتباره مستشفى مرجعي نموذجي ويستحق الدعم لاستقطاب الكفاءات الطبية. وطالبت العضوات بكادر صحي خاص، لأن الكادر الموحد ظلم لانجازات المستشفى المميزة، وإغفال لما حققه من إنجازات كبرى على المستوى الدولي، مطالبات بالعالمية للمؤسسة.

وانتقد أعضاء المجلس ارتفاع أعداد العاملين الإداريين من غير السعوديين في «التخصصي» إلى نسبة 29 في المئة في الوظائف الإدارية، وانخفاض العاملين في مجال التمريض في المستشفى التخصصي في جدة إلى 12 في المئة من الكادر التمريضي.

"الإسكان" تطالب "المستبعدين" بعدم مراجعة وزارتها ومكاتب "العدل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

ينبع – عبدالله زويد
راجعت وزارة الإسكان عن طلبها السابق بمراجعة من لم يحالفهم الحظ للدخول في مرحلة التأهيل المعلن عنها أخيراً، بسبب امتلاكهم أرضاً، بالإضافة إلى عدم مراجعة وزارة العدل والحصول على مشهد رسمي بعدم تملكهم للأرض ومن ثم تصحيح أوضاعهم، إذ طالبتهم أمس، بعدم مراجعة مكاتب العدل والإسكان معاً من دون أن توضح الأسباب في رسالتها الإلكترونية.
وأبلغت الإسكان في رسالة نصية بعدم الحاجة لزيارة مكاتب وزارة العدل ولا الإسكان، كونها ستبلغ المواطنين بآلية تحديث البيانات من دون أن تحدد كيفية الإبلاغ سواء أكانت إلكترونية أم بواسطة الاتصال وترك الأمر معلقاً.
وعلمت «الحياة» أن سبب إرسال الرسالة الأخيرة للمواطنين والمطالبة بعدم مراجعة الوزارتين «العدل والإسكان» عمل الإسكان في الوقت الراهن على الربط بين الوزارتين في الأيام المقبلة من دون أن يحدد موعداً للانتهاء من الربط، ووجهت رسالة التنبيه بعدم المراجعة لجميع المسجلين لديها، على أن يتم توجيه رسائل أخرى بعد تحديث النظام للمعترضين.
وجاء تفاعل وزارة الإسكان سريعاً بعد تأكيد وزارة العدل أول من أمس أنه لا حاجة لمراجعتها بشأن تحديث بيانات المتقدمين لوزارة الإسكان، وتنبيهها بأن الاعتراض يتم على موقع وزارة الإسكان الإلكتروني مباشرة.
وأشارت العدل إلى أن دورها لا يتخطى تزويد وزارة الإسكان بمعلومات كتابات العدل التابعة لها في مناطق المملكة.
يذكر أن وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي، أشار إلى أن عدد المستحقين للدعم السكني بلغ 620889 من إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الدعم السكني والبالغ 960397 من جميع مناطق المملكة، وذلك خلال الفترة من 6-5-1435هـ إلى 6-7-1435هـ عبر بوابة إسكان.
وأكد أن وزارته تحققت من بيانات المتقدمين على طلبات الدعم السكني، بالتعاون مع جهات حكومية عدة، منها وزارات التربية والتعليم والشؤون البلدية والقروية والداخلية والعدل والخدمة المدنية والشؤون الاجتماعية والتعليم العالي والمياه والكهرباء والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

البحرين: مفاوضات لنقل 4 سجناء سعوديين لإتمام محكومياتهم في بلدهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

المنامة – ناصر بن حسين

تجري الحكومة السعودية مفاوضات عدة مع نظيرتها البحرينية، لتسهيل إجراءات نقل أربعة من مواطنيها السجناء، وإتمام قضاء محكومياتهم في بلدهم بعد أن دينوا في قضايا متفرقة، وتم حبسهم في سجون البحرين. فيما أُضيف سعودي جديد إلى قائمة السجناء السعوديين في البحرين، بعد إدانته بقتل صديقه، وتم الحكم عليه بـ «السجن المؤبد».
وكشف السفير السعودي في البحرين عبدالله آل الشيخ، عن «مفاوضات تجري بين السعودية والبحرين، بشأن تبادل السجناء بين البلدين، وذلك لقضاء محكومياتهم في بلدانهم»، لافتاً إلى وجود أربعة سجناء سعوديين أصدرت محاكم بحرينية أحكاماً بإدانتهم وسجنهم لمدد مختلفة. فيما أضيف لهم أخيراً سجينٌ خامس، في إشارة إلى سعودي أُلقي القبض عليه بتهمة قتل صديقه في شقة مفروشة بالبحرين. وحكم عليه بالسجن المؤبد. فيما حكم على مساعده بالسجن ستة أشهر، إلا أن الأخير قضى فترة محكوميته وعاد إلى المملكة.
وأكد السفير آل الشيخ، في تصريح إلى «الحياة» أن «السجين المُدان يجب أن يقضي مدة طويلة من محكوميته في سجون البحرين، قبل نقله إلى المملكة». وأشار إلى صدور الحكم على السعودي الذي قتل صديقه قبل عامين، ومساعده الذي اتهم بـ «التستّر» على الجريمة، إذ وقع الحكم على الجاني بـ «السجن المؤبد»، أما مساعده فتم الحكم عليه بـ «السجن ستة أشهر، لافتاً إلى أن السفارة «قامت بمتابعة مجريات وأحداث القضية منذ وقوعها حتى لحظة الحكم على الجاني ومساعده».
وأوضح، أن «الجاني سيخضع للسجن المؤبد في البحرين، حتى يتم التفاوض على نقله إلى السجون السعودية، أما مساعده المتستّر على الجريمة، فحُكم عليه بالحبس ستة أشهر، وانتهت محكوميته وغادر البحرين». وكانت محكمة الاستئناف العليا في البحرين حسمت «الجدل» القائم في قضية قاتل صديقه في أحد فنادق المنامة العام الماضي، بعد تأييدها الحكم الصادر من المحكمة الكبرى الجنائية أول من أمس، بـ «الحبس المؤبد»، جراء طعنه بواسطة سكّين، إثر خلاف حدث بينهما. كما حكمت على زوج ابنته بالسجن ستة أشهر، لمساعدته في إخفائه جثة المتوفى. وحدثت القضية في عيد الفطر 1433هـ، بعد حضور المتهم الأول والمجني عليه إلى البحرين. إذ وقع خلاف بينهما بشأن العودة مجدداً إلى السعودية، ما أدى إلى إقدام أحدهما على طعن صديقه أثناء نومه طعنة واحدة في الصدر، فارق إثرها الحياة. وأوضحت التحقيقات أن الجاني استعان بأحد أقربائه لمساعدته في حمل الجثة، ودفنها في منطقة صحراوية بعيدة عن العمران، وسرقا موبايله ومحفظته قبل دفنه. فيما تم توقيف المتهمين في القضية بعد اعتراف الجاني بجريمته وتمثيلها والإشارة إلى موقع الجثة، كما أثبتت كاميرات المراقبة الموجودة في الشقة المفروشة التي أقام فيها الجاني والمجني عليه، إدانته في قتل صديقه.
وعلمت «الحياة» أن المتهم والمجني عليه أصدقاء منذ 40 عاماً. وحصل خلاف بينهما على تأجيل موعد العودة لأكثر من أربعة أيام متتالية، إذ قضاها الجاني في السهر والعودة إلى مقر السكن. فيما بدا أن المجني عليه لم يحتمل الأمر، ما اضطرّه إلى التذمّر، ما أدى إلى حدوث مشادّة كلامية بينهما، تطورت إلى قيام الجاني باستلال سكّين كانت موجودة في صحن الفواكه، وتسديدها إلى صديقه.
واستعان الجاني بزوج ابنته بعد الاتصال به، وطلب مساعدته في إخفاء معالم الجريمة، وذلك بإخراج المجني عليه من مقر سكنهما بطريقةٍ ما، والابتعاد به في منطقة صحراوية، إضافة إلى الاستيلاء على ممتلكاته وأوراقه الثبوتية وهاتفه النقال، الأمر الذي لم يدم طويلاً حتى وقع الجاني وشريكه في قبضة الأجهزة الأمنية، وجرى التحقيق معهما، قبل أن يدينهما القضاء البحريني.

جلد ٠ متحرشي الظهران" عند بوابة المجمع... من دون شهود

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – عمر المحبوب وشادن الحايك

بعد نحو 10 أشهر من جريمة «التحرش» نال ستة متهمين في الواقعة الجزء الثاني من عقابهم أول من أمس، المتمثل في جلدهم جلدات متفاوتة، بحسب أحكام كل واحد منهم. ونفذ الحكم داخل المجمع التجاري وأمام البوابة ذاتها التي شهدت واقعة التحرش. إلا أن تنفيذ الحكم تزامن مع خلو المجمع من مرتاديه، صباحاً، ومع عودة الطلبة إلى المدارس.
وأكدت شرطة المنطقة الشرقية في بيان أصدرته أمس، تنفيذ عقوبة الجلد في حق المتهمين في ما عُرف بـ «قضية متحرشي مجمع الظهران»، من دون أن تحدد متى تم التنفيذ. وأوضحت على لسان متحدثها الأمني بالإنابة النقيب عبدالعزيز الحربي، في بيان صحافي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أنه «إلحاقاً للبيان الصادر من شرطة الشرقية، بشأن التصرفات غير اللائقة التي بدرت من مجموعة من الشبان، تجاه عدد من الفتيات، في أحد المجمعات التجارية في المنطقة قبل أشهر. أنه تم إيقاف جميع المتهمين في هذه القضية، واستكمال جميع الإجراءات القانونية اللازمة».
وأضاف الحربي: «إنه تم تنفيذ الحكم الشرعي بجلد المتهمين داخل المجمع الذي حدثت فيه الواقعة بالظهران». وشدد على أن «مثل هذه التصرفات غير اللائقة، لا يمكن التغاضي عنها، وسيتم التعامل معها بحزم». فيما دعا جميع الشبان والفتيات إلى «الالتزام بالآداب العامة واحترام تعاليم ديننا الحنيف وتقاليد هذه البلاد الطاهرة».
فيما كشفت مصادر لـ»الحياة»، أن عقوبة الجلد تم تنفيذها في وقت مبكر من صباح أول من أمس (الأحد)، بجانب بوابة المجمع التي شهدت الواقعة. وعزت ذلك إلى أن «المجمع لا يوجد به زبائن، إضافة إلى بداية المدارس، ما يعني أن المجمع سيكون فارغاً، وأنه أفضل وقت لتنفيذ العقوبة، تفادياً للمتجمهرين». فيما كانت لجنة العفو عن السجناء تدرس إعفاء المتهمين في هذه القضية من عقوبة الجلد، التي صدرت في حق ستة شبان شاركوا في التحرش بفتيات أمام المجمع. نظراً لأن القضية لا يوجد فيها حق خاص، لكون الفتيات المتحرش بهن لم يقدمن أي بلاغ بحق الشبان المتحرشين. وفي هذه الحالة يحق للجنة درس إلغاء العقوبة.
يذكر أن المتهمين الستة تم إطلاق سراحهم، لانتهاء مدة محكومية السجن، ولم يتبق من الحكم إلا عقوبة الجلد. وقضت المحكمة الجزائية في الدمام في وقت سابق، بالسجن 15 شهراً مع الجلد في حق الشبان الستة، لتحرشهم واعتدائهم على فتيات في أحد المجمعات التجارية بالظهران، بعد أن ظهروا في مقطع فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي. فيما تفاوتت مُدد الأحكام للمتهمين بناء على نوع ما تم إثباته عليهم، إذ حُكم على المتحرش الرئيس بالسجن خمسة أشهر، وعلى متهمين آخرين ثلاثة أشهر، والثالث والرابع بالسجن شهرين، والسجن شهراً واحداً لكل من المتهمين الخامس والسادس، مع أحكام بالجلد للمتحرشين. وتم النطق بالحكم بعد الانتهاء من التحقيق معهم، وإثبات ما نسب إليهم وتصديق اعترافاتهم في القضية، وإحالتهم بعد ذلك إلى سجن الدمام لقضاء محكومياتهم. فيما تمت إحالة أحد المتهمين (أقل من 18 عاماً) إلى دار الملاحظة الاجتماعية في الدمام.

الضابط الأعلى للتحقيق: لا نستطيع تحديد الوقت النهائي للتحريات بريطانيا: مظهر ملابس شهيدة العلم "ناهد" قد يكون سبب مقتلها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972253

الرياض - مناحي الشيباني
حصر فريق التحقيق البريطاني المكلف بالتحقيق في مقتل المبتعثة السعودية ناهد المانع أسباب مقتلها في سببين، الأول أن تكون الضحية مستهدفة من قبل شخص ما كانت على اتصال معه، وقد تكون قتلت إثر خلاف بينهما في الماضي، والسبب الثاني أن يكون الجاني اعتدا عليها بالصدفة ولا علاقة له بها، ربما بسبب يتعلق بمظهر ملابسها التي كانت ترتديها حينذاك.
وأوضح المحامي المكلف بمتابعة سير القضية أحمد بن محمد الراشد ل"الرياض" أنه تلقى خطاباً من جهات التحقيق (تحتفظ "الرياض" بنسخة منه) يؤكد سير التحقيقات في مقتل المواطنة ناهد المانع، مضيفاً أن فريق التحقيق أبلغني أن السبب في مقتلها لا زال مجهولاً وحصره في السببين السابقين وأن الأسباب لا تزال متعددة.
وأكد أنه طالب جهات التحقيق في خطاب بعثه إلى سفير المملكة المتحدة بالسعودية بتحديد موعد نهائي للإعلان عن نتائج التحقيق والتوصل للجاني بحيث لا يتعدى شهراً من تاريخ الأول من سبتمبر 2014م.
وقال "مارك" شرطي مباحث والضابط الأعلى للتحقيق في قضية مقتل المبتعثة يرحمها الله في خطاب وجهه للمحامي الراشد: "يوجد لدينا موارد متوفرة تمكننا من الاستمرار وإكمال التحقيق في أسرع وقت ممكن إلا أنني لا أستطيع أن أحدد تماماً الوقت الذي سننتهي فيه من التحقيق لأن الهدف الرئيس أمامنا هو فحص كافة الأدلة وتمييز القاتل أو القتلة في جريمة قتل ناهد، وإحضارهم أمام المحاكم لتلقي العدالة".
واعتذر الضابط عن تسليم الملف الكامل للتحقيق والتحريات التي قام فيها فريق التحقيق لعدم الانتهاء من التحريات والتحقيق، وطلب من المحامي الراشد تقدير جدية الدور الذي يقوم فيه الفريق في هذه القضية.

• "الخدمة المدنية" : 1.2 مليون موظف حكومي .. والنساء 39 ٪

15 ألف موظف تركوا الخدمة خلال شهر شوال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

مفضي العنزى - الرياض
كشفت وزارة الخدمة المدنية في النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة من قبلها لشهر شوال عن أن عدد العاملين في الدولة حتى 1435/10/1هـ (1.219.064) موظفاً ومستخدماً، يشكل الرجال ما نسبته 61.31% والنساء 38.69% . فيما يبلغ عدد غير السعوديين (73.185) معظمهم يشغلون وظائف صحية وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي، في حين بلغ عدد من تم تعيينهم خلال الفترة من 1/ 1/ 1435هـ حتى 1/ 10/ 1435هـ (7.243) موظفاً ومستخدماً فيما بلغ من ترك الخـدمــة خـلال نفس الفتــرة (14.915) موظفاً ومستخدماً.
و تسيّد قطاع التعليم القطاعات الأعلى في استيعاب الموظفين من السعوديين وغير السعوديين إذا بلغ عدد شاغلي الوظائف التعليمية من الرجال والنساء (513298) معلماً ومعلمة جُلّهم من السعوديين.
وقالت النشرة الإحصائية : إن عدد من تم توظيفهم عن طريق الوزارة خلال الفترة من 1435/1/1هـ حتى تاريخ 1435/10/1هـ والبالغ عددهم (6.230) مواطناً ومواطنة من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية، أما من تم ترقيتهم في نفس الفترة فبلغ عددهم (18.531) موظفاً من الرجال والنساء إلى مراتب مختلفة،

فيما بلغ عدد من وافقت لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية خلال نفس الفترة على التدريب والابتعاث والإيفاد فعددهم (3.263) موظفاً.

÷العمل× تحول قضية عمال ينبع إلى لجنة تصفية الأجور تجاوباً مع ما نشرته ·المدينة"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سالم السناني - ينبع
تجاوبًا مع ما نشرته «المدينة» الأسبوع الماضي عن معاناة عمال إحدى الشركات تحت عنوان «شركة تجبر 190 عاملًا وموظفًا على التسول بحرمانهم من الرواتب 5 أشهر». أوضح مصدر في مكتب العمل لـ «المدينة» أنه تم تحويل القضية إلى لجنة تصفية أجور العمال مكونة من المحافظة والتجارة ومكتب العمل ولديها حساب بنكي.
وأكد أنه سيتم توقف مستخلصات الشركة وتحويلها إلى حساب لجنة التصفيات والقيام بدفع رواتب العمال من مستخلص الشركة، لافتًا إلى أنه صدر قرار لمن يرغب من العمال من العاملين بالشركة بنقل كفالته وتصحيح وضعه.
وفيما تسبب تأخر صرف رواتب العمال لأكثر من 5 أشهر في توقف العمل في مشروع شبكة الصرف الصحي، الذي كان من المتوقع الانتهاء منه في عام 1432هـ، أكد العمال أنهم لن يباشروا العمل سواء في المشروعات الخاصة بالبلدية أو مصلحة المياه، إذا لم تصلهم رواتبهم، خاصة أنهم قدموا أكثر من 35 شكوى لجهات كثيرة ومنها مكتب العمل والمحافظة.
وذكر مسؤول عن العمال سعودي الجنسية أنه يتصل كل يوم على المسؤولين عن الشركة ولكن لا يردون على جولاتهم أو يغلقونها، مبينًا أن أغلبهم من الجنسية اللبنانية، لافتًا إلى أن العمال اجتمعوا أمس الاثنين في الشركة بجوار مستشفى ينبع العام، وحضرت الجهات المعنية ومنها الدوريات ومكتب العمل.
من جانبه، أشار مصدر من مصلحة المياه إلى أن الشركة تعمل في إنشاء شبكة الصرف الصحي بينبع وقد انتهت المدة المتفق عليها وأنجزت بعض المشروعات ولكن لم تنته من بعضها.
وأضاف أنه على الرغم من أنه تم التمديد للشركة لإنجاز المشروعات أكثر من مرة إلا أنها لم تنته حتي الآن، مع العلم أن المدة التي تنتهي فيها كان يفترض عام 1432هـ،
وأضاف أنة تم إيقاف مستحقات الشركة، وقامت الوزارة بمنعها من الدخول بأي مناقصة. يذكر أن محافظة ينبع تعاني من نقص في مشروعات الصرف الصحي، حيث لا يوجد صرف صحي إلا في عدة أحياء، مما جعل الكثير من أهلها يهجرونها إلى أحياء أخرى، ولم تسلم كثير من المساجد من معاناة الصرف الصحي. وتتسبب مشروعات الصرف الصحي غير المنجزة حتى الآن في تعطل بعض الشوارع بينبع بعد أن توقف العمال عن العمل فيها، ولا تزال على وضعها منذ سنوات عدة.

·التأمينات": إفلاس الشركات يمنح الموظفين تعويضات "ساند"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف

اكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ان هناك حالات غير الفصل تمكن المشتركين الزاميا في "ساند" من البرنامج مثل افلاس المنشأة واقفالها وبالتالي تسريح جميع عمالتها، أو تسريح المنشآت لبعض عمالتها عند الدخول في الأزمات الاقتصادية.
وأشارت الى ان الحكومة ستقوم بضمان دفع التعويض وجميع مستحقات المستفيدين من البرنامج حتى ولو فاقت مصروفات البرنامج مساهمات المشتركين.
وقال مصدر مسؤول لـ "المدينة": إن النظام الحالي لا يسمح للمنشأة بفصل السعودي الا من خلال شروط معينة، ولكن قد يكون هذا البرنامج خطوة في طريق اعطاء المنشأة حرية أكثر في استبدال العامل السعودي بعامل سعودي آخر أكثر كفاءة مما يحقق نوع من الحرية في الحركة المطلوبة داخل سوق العمل والتي تخدم أصحاب الأعمال بطريقة مباشرة وتحقق نوعاً من التنافس المحمود بين العاملين السعوديين والذي يبني قدرات الكوادر الوطنية, وبالتالي يخدم العاملين السعوديين والمجتمع كافة، اضافة الى أن صرف التعويض خلال الفترة الانتقالية سيعمل كأداة تسهل وتيسر على العامل السعودي الانتقال الى فرصة وظيفية جديدة. وأشار الى ان البرنامج أعدّ بمقاييس عالمية ومعمول فيها في العديد من دول العالم، وهو أحد برامج الحماية المنتشرة في المجتمع الدولي وقد تم تطويره بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بعد دراسة تجارب مماثلة معمول بها عالمياً، كما تم الأخذ في الاعتبار مرئيات أصحاب الأعمال والمستفيدين في السعودية وذلك بهدف الخروج بمعادلة تحقق التوازن المالي بين الاشتراكات والمصروفات . ويطمح البرنامج الى تحقيق الفائدة لجميع الأطراف وذلك بتيسير الفترة الانتقالية على الموظف الذي فقد عمله لأسباب خارجة عن ارادته وذلك من خلال صرف تعويض مالي. واشار الى أن البرنامج سيخفف من التخوف من عدم الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص وبالتالي اقبال مزيد من الكوادر الوطنية للقطاع الخاص ، وكأي برنامج تأمين وعندما تكون الشمس مشرقة لا يشعر عامة الناس بالحاجة الى مظلة تقيهم من المطر ولا يستشعرون أهميتها الا حين ينهمر المطر. وعن من يتحمل التعويضات اذا فاقت المصروفات قال ان الحكومة تقوم بضمان دفع التعويض حتى ولو فاقت مصروفات البرنامج مساهمات المشتركين .

اليوم

برئاسة ولي ولي العهد

مجلس الوزراء يشدد على توجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي العهد بخدمة الحجاج

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011544

واس - جدة
ترأس صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة.
وفي بداية الجلسة، رحب سمو ولي ولي العهد باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بحجاج بيت الله الحرام الذين بدأت أفواجهم تصل إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج، ونقل للجميع توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد لجميع القطاعات الحكومية والأهلية لتوفير كل ما يحتاجه حجاج بيت الله الحرام منذ قدومهم حتى مغادرتهم - بمشيئة الله - أراضي المملكة بعد أداء مناسك الحج.
مؤكداً أن ما وفرته المملكة العربية السعودية من خدمات ومشروعات عملاقة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة وفي الحرمين الشريفين من توسعات تعتز بها ولا تهدف من ورائها إلا رضا الله - جل وعلا - وخدمة الإسلام والمسلمين.

كما اطلع مجلس الوزراء على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.
وأوضح وزير الحج وزير الثقافة والإعلام بالانابة الدكتور بندر بن محمد حجار ، عقب الجلسة أن مجلس الوزراء، اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير حول تطور الأحداث في عدد من الدول العربية الشقيقة، ومستجدات الأوضاع على الساحة الدولية.
مشدداً على المضامين التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى تسلمه - أيده الله - أوراق اعتماد عدد من السفراء، وتحذيره - رعاه الله - من خطر الإرهاب وضرورة محاربته، ودعوته المجتمع الدولي إلى التعاون لمكافحة الإرهاب، والتحذير من أن خطره يمتد إلى العالم أجمع إذا لم يتم القضاء عليه.
ورحب مجلس الوزراء باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة.
مشيداً بالدور الذي قامت به جمهورية مصر العربية ورعايتها الاتفاق، ومشدداً على أهمية الاسراع في إدخال المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الذي عانى جرائم الحرب الإسرائيلية.
كما أكد مجلس الوزراء على ما تضمنه البيان الختامي لأعمال الدورة 132 لأصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما اشتمل عليه من مواقف ثابتة لدول المجلس تجاه عدد من القضايا السياسية إقليميا ودولياً، وتأكيد على مسيرة العمل الخليجي المشترك.
وبين أن مجلس الوزراء قدر ما عبر عنه التقرير الدولي الصادر عن مجلس الأجندة العالمية للتنافسية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» بشأن المدينة المنورة، وما أكد عليه من أن المدينة المنورة مثال فريد على تنافسية المدن العالمية بصفتها تمثل مركزاً تاريخياً للتنوير الروحي والفكري وما بينه من أن تنافسية المدينة المنورة - وفقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين في نموها وتطويرها - لا توجد مدينة في العالم تستطيع أن تحتل هذه المكانة في عالم حديث مترابط في ظل اقتصاد المعرفة في القرن الواحد والعشرين.
ونوه المجلس بافتتاح المحاكم المتخصصة للتنفيذ والأحوال الشخصية والإجراءات المتخذة لتسريع البت في القضايا، ومن ذلك تسهيل إجراءات قضايا الأسرة ودعمها بمراكز الصلح.
وثمن المجلس رصد تجاوزات الملكيات العقارية ومعالجتها قضاءً وفق التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله.
كما ثمن المجلس إعلان أسماء المستحقين للسكن على مستوى مناطق المملكة وفقاً لتنظيم الدعم السكني.
وهنأ مجلس الوزراء أبناء المملكة من الطلاب والطالبات في جميع مراحل التعليم بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، سائلاً الله - تعالى - أن يوفقهم في تحصيلهم العلمي، وأن يوفق جميع القائمين على التعليم في إنجاز هذه المهمة الجليلة، وتسليح أبناء المملكة بأسباب المعرفة والمهارات التي تؤهلهم - بمشيئة الله - للمزيد من النجاح في ميادين التربية والعلم والمعرفة.
وأفاد الدكتور بندر بن محمد حجار بأنه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 6 / 11 / 1435هـ على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
وبعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وافق مجلس الوزراء على النظام الموحد بشأن المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدل)، المعتمد من لدن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في (الصخير) في مملكة البحرين يومي 11 و12 / 2 / 1434 هـ ، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز ملامح هذا النظام :
- التخلص التام من استهلاك المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون وإحلال البدائل الآمنة بما يتوافق مع المصالح الوطنية لدول المجلس.
- وضع وتنفيذ خطط وبرامج في دول المجلس لتأهيل القطاعات التي تعتمد أنشطتها على المواد الخاضعة للرقابة، ومساعدتها في الالتزام بالممارسات السليمة في عمليات الإصلاح والصيانة والتحول إلى البدائل المناسبة.
- تسهيل تبادل المعلومات والبيانات بين دول المجلس الخاصة بالاتجار وتداول المواد والأجهزة والمعدات والمنتجات الخاضعة للرقابة من أجل التجارة البينية ومكافحة العمليات غير المشروعة.
كما وافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور خالد بن محمد الفهيد (وكيل وزارة الزراعة لشؤون الزراعة المكلف) عضواً في مجلس إدارة صندوق التنمية الزراعية ممثلاً لوزارة الزراعة.
واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لوزارة الإسكان وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

95٪ من ضحايا العنف الأسري ٠إناث“

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011580

حمزة بوفهيد- الأحساء
انخفض معدل حالات العنف الأسري إلى % 44 للحالات المسجلة شهريًا بمستشفى الملك فهد بالهفوف مقارنة بين أشهر عام 1434وما يقابلها بالعام الحالي 1435هـ، حسب ما أظهرته إحصائية فريق عمل قسم الخدمات الاجتماعية الطبية بالمستشفى بإشراف الأخصائي الاجتماعي إبراهيم المحيش.
وأكد مدير المستشفى الدكتور محمد العبدالعالي أن الإناث تصدرن قائمة من وقع عليهم العنف بنسبة % 95، بينما تمثل 92% من الحالات تمثل اعتداءً جسديًا، و% 8 عبارة عن حالات إهمال في غالبها و% 67 من مجمل الحالات المسجلة متكررة، فيما تراوحت أعمار % 94 من المعنفين بين « 15 إلى 65» عامًا. ودعا التقرير إلى افتتاح مكاتب استشارية أسرية «نفسية واجتماعية» في الأحياء؛ لحماية مكون المجتمع الأسرية من إرهاصات العنف الأسري، معتبرًا العنف الأسري ظاهرة اجتماعية نفسية تعاني منها كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المجتمعات النامية، لافتًا إلى أن آثار العنف الأسري تلقي بظلالها على المجتمع «اجتماعيًا، وصحيًا، واقتصاديًا، وأمنيًا»، وأبرزها الطلاق وتشتت الأبناء وانحراف الأحداث ومعاقرة المخدرات وشرب المسكر، وإصابة أحد أفراد الأسرة بالاكتئاب والاضطرابات النفسية والكرب والضغوط، والتوتر الذي ربما يؤدي إلى الانتحار.

٠الشورى“ ينتقد ٠الشؤون الإسلامية“: خطباؤها يدعون لـ٠إمام غامض“.. وأصوات مؤذِّنيها ٠نشاز“

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

73

شكّك عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد الزيلعي في «وطنية» خطباء وأئمة مساجد يدعون بشكل غامض ومستمر لـ«إمام المسلمين» من دون التصريح باسم الملك، وكذلك الدعاء لـ«المستضعفين» في أفغانستان والعراق والشام واليمن، من دون تحديد المستضعفين أو الإمام المقصود. وتساءل: «هل إمامهم أيمن الظواهري في أفغانستان، أم أبوبكر البغدادي؟»، وطاولت اتهامات أعضاء في المجلس أمس (الثلثاء) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بصفتها المسؤولة عن المساجد، إذ وصفتها الدكتورة هيا المنيع بـ«الكسل». (للمزيد)
وقالت إن الوزارة لم تقم بتغيير أهدافها بما يتسق مع التغيّر والحاجة العامة والمسؤولية الوطنية. فيما وصف العضو اللواء حمد الحسون أصوات بعض المؤذنين بأنها «نشاز». وطالبت المنيع بخروج «الشؤون الإسلامية» مما سمته «مشلح النمطية»، وبأن تدرك مسؤوليتها التاريخية الدينية والوطنية في مواجهة الفكر المتشدد، عبر إعادة بناء الخطاب الديني الوسطي، بما يتناسب مع العصر، من دون الإخلال بثوابت الدين، مع ضرورة الفصل بين المؤثر الاجتماعي من عادات وأعراف، لافتة إلى أن الأمور اختلطت على البسطاء، ما سهّل اختطاف أبناء المجتمع باسم الدين.
واستدلت عضو الشورى المنيع على ضعف الوزارة في مواجهة الفكر المتطرف بحادثة القبض على إرهابيين في محافظة تمير، منهم أئمة مساجد، مطالبة بالتشهير بصوت جريء بأسماء أصحاب الفكر المنحرف، إذ إن بعض خطباء المساجد لا يدركون مسؤوليتهم الوطنية، ويعتقدون أن من لا يؤمن بديننا عدو دائم لنا، حتى وإن كانوا من المشاركين في بناء الوطن أو تربطهم مصالح مشتركة مع المملكة. وانتقد العضو الزيلعي إعداد الوزارة للأئمة، واصفاً إياه بـ«المتدني، ويسير سير السلحفاة»، مستغرباً أن بعض الخطباء في الآونة الأخيرة أغفلوا الدعاء باسم ولي الأمر الشرعي صراحة، تاركين الأمر للتأويل، مطالباً بفرض نص ملزم للدعاء يُعد سلفاً من الوزارة.

طالب جامعي يطلق النار صوب أستاذه داخل قاعة دراسية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

حائل - محمد الخمعلي
أطلق طالب جامعي النار على أستاذه الجامعي (من جنسية عربية) داخل قاعة دراسية في مبنى السنة التحضيرية في مجمع كليات الطلاب على طريق حائل - بقعاء من مسدس كان يخفيه في ملابسه، لكن الأخير نجا ولم يصب بأذى.
وأوضح المتحدث الرسمي لجامعة حائل ياسر الكنعان، في بيان صحافي له أمس، أن الطالب قام بإطلاق ثلاث طلقات نارية من مسدس كان يخفيه في ملابسه باتجاه أستاذه الجامعي في القاعة الدراسية، إلا أن المدرس تمكّن من الهرب إلى مكتب آخر، فيما لاذ الجاني بالفرار بمركبة زميله.

وبيّن أن الأجهزة الأمنية ضبطت الجاني في وقت قياسي، مشيراً إلى أن جامعة حائل إذ تستنكر الحادثة الدخيلة على البيئة الجامعية، لتؤكد حرصها الكبير على سلامة طلابها وأساتذتها، واتخاذها الإجراءات النظامية الكفيلة بضمان حقوق أساتذتها وطلابها وحرمها الجامعي عند الجهات الأخرى.

"العدل" تسلخ "الدوائر الجزائية" عن المحكمة الإدارية... بعد شهرين

74

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
كشف عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس لجنة آلية تنفيذ نظام القضاء الشيخ محمد أمين مرداد، أن السلخ الكلي للدوائر الجزائية من المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) سيكون مع بداية محرم المقبل (بعد شهرين)، إلى حين اكتمال نقل نظام تلك الدوائر الإلكتروني من جانب التقنين في مشروع «خادم الحرمين لتطوير القضاء»، مؤكداً أن 19 من شهر ذي القعدة الجاري سيشهد افتتاح المحاكم والدوائر الجزائية شاملة الدوائر المشتركة في المحكمة العامة، والدوائر الجزائية بالمحاكم الجزئية لجميع القضاة والكتاب والموظفين التابعين لوزارة العدل. وأوضح الشيخ مرداد، في تصريح إلى «الحياة»، أن «اختصاص القضاة بعد سلخ الدوائر الجزائية لن يختلف عن اختصاصهم السابق. أما الدوائر الجزائية المضمومة من ديوان المظالم فيستمر نظرها للقضايا ذاتها لمدة خمسة أعوام، وسيستمر القضاة في مباشرة القضايا والنظر فيها وإصدار اللازم في حقها، تماماً كما كان عليه الحال قبل السلخ». واستثنى عضو المجلس الأعلى للقضاء من ذلك «إذا قامت الحاجة، فإن لرئيس المحكمة الجزائية تكليف أحد القضاة بالنظر في بعض القضايا التي تقع ضمن اختصاصات المحكمة الجزائية، وتختلف عن اختصاصهم الفعلي القائم». وأشار إلى مكان مباشرة القضاة أعمالهم «إذ إنه بعد إتمام السلخ الجزائي والتجاري للدوائر فستكون المحكمة الإدارية جميعها تابعة لديوان المظالم، وسينقل قضاة الدوائر الجزائية إلى المحاكم الجزائية في المنطقة ذاتها، التي تكون فيها المحكمة الجزائية».
وأضاف مرداد: «تم النظر في توفير المكاتب والحاجات وقدرة المحكمة على استيعاب أعداد القضاة، وفي حال عدم استيعابها للقضاة فسيتم نقل المحكمة إلى مقر أكبر»، مردفاً: «أن هذا الأمر سينفذ في جدة على سبيل المثال، بعدما رصدت وزارة العدل عدم قدرة مقر المحكمة الجزائية فيها على استيعاب أعداد القضاة بعد الضم والسلخ، وحاجتها إلى مقر محكمة أكبر، والعمل جارٍ لتجهيزه».وذكر أن «إمكان نقل القضاة المضمومين من ديوان المظالم إلى المحاكم الأخرى لن يتم إلا بعد خمسة أعوام من تاريخ السلخ في محرم المقبل»، مؤكداً جاهزية وزارة العدل للتنفيذ سلخ القضاء الجزائي الكامل من ديوان المظالم، الذي نص عليه نظام القضاء وآليته الصادر بالمرسوم الملكي عام 1428، إذ ورد في الآلية سلخ الدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم بقضاتها ومعاونيهم ووظائفهم إلى المحاكم الجزائية، ويكون ذلك بعد تهيئة مقار تلك المحاكم، ومباشرتها اختصاصاتها، مدة لا تقل عن خمسة أعوام، وبالتخصص نفسه المنقولين منه، ولا يمنع ذلك من تكليفهم بإكمال النصاب من دوائر أخرى».

أكد أن الأبواب مفتوحة للتواصل مع أقارب السجناء أو من يريد أن يبلغ عن سجين تأخرت معاملته

رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام لـ "الرياض": المملكة أقل دول العالم في عدد السجناء والقضية لدينا محددة بـ24 ساعة

75

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972754

الرياض - مناحي الشيباني، تصوير - عليان العليان
كد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد فهد العبدالله في تصريح ل "الرياض" أنه لا تأخير في معاملات السجناء وإجراءات التحقيق التي يجريها المحقوقون بهيئة التحقيق والإدعاء العام، مشيراً إلى أن رقابة هيئة التحقيق والإدعاء العام على السجون تعد جزءاً من أعمال الهيئة بالرقابة على السجون ودور التوقيف وزيارتها ليلاً او نهاراً.
وأوضح أن هيئة التحقيق والادعاء العام تولي أهتماماً كبيراً بالاستماع إلى ما لدى الشخص وتستقبل طلبات مباشرة سواء على موقعها الإلكتروني أو عن طريق الهاتف أو طريق اللقاء المباشر حتى لو لم يكن قريباً للسجين أو وكيلاً للسجين أن يبلغ بوجود شخص يرى أنه مسجون بشكل غير نظامي فعليه أن يبلغ الهيئة.
من جانبة أكد مدير الأمن العام اللواء عثمان بن ناصر المحرج أنه لا يوجد سجين بدون قضية جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية انطلقت فعاليات أمس ما بين الملتقى الأول لهيئة التحقيق والادعاء العام والأمن العام بمقر نادي ضباط قوى الأمن بالرياض.
وقال رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد العبدالله في معرض رده على سؤال ل "الرياض" إن مسألة الالتقاء مع رجال رؤساء الفروع بهيئة التحقيق والادعاء العام بالرياض وكذلك رؤساء ومديري الشرط في الرياض لا يفهم من هذا أن هناك شيئاً من الإشكالات وإنما أنتم ونحن نطلب دائماً التطور والتحسين والتقدم والسماع لما لدى الآخر من رفع مستوى أعمالنا وأدائنا إلى الأفضل ولله الحمد الترابط مستمر ما بين رجال الأمن ورجال التحقيق على مدار الساعة فتواصلهم مستمر وتعاونهم مستمر ما بين رجال الأمن ورجال التحقيق على مدار الساعة ولا يستطيع أحدهم أن ينفك عن الآخر على مدار الساعة أما عن تكدس السجناء بسب تأخير مجريات التحقيق فهذا غير صحيح ولا يوجد لدينا تكدس أو تأخير في القضايا فالمعطيات لدينا لا تشير لمثل ذلك والرقابة على السجون فهي جزء من أعمال الهيئة بالرقابة على السجون ودور التوقيف وزيارتها في وقت من ليل أو نهار وكذلك الهيئة تولي اهتماماً كبيراً بمدى استماع ما لدى الشخص وتستقبل طلبات مباشرة سواء على موقعها الالكتروني أو عن طريق الهاتف أو طريق اللقاء المباشر حتى النظام صرح لمن يكن قريباً للسجين أو وكيلاً للسجين أن يبلغ بوجود شخص يرى أنه مسجون بشكل غير نظامي أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام حتى تتأكد من مشروعية التوقيف فالعمل اليومي يسير وتحت السيطرة ولا يوجد أي خلل وهو خاضع للتطوير وخاضع للتقييم ومن حق المواطن وحق المسؤول أن يبحث عن تطوير أعماله وتنشيطها ومساعدتها والوضع في المظلة الطبيعية.
اللواء المحرج لا يوجد لدينا سجين بدون قضية
وأكد العبدالله أن المملكة من أقل دول العالم في عدد السجناء والوضع يسير برتابة بالغة حتى النظام الآن خلال أربع وعشرين ساعة رجل الضبط يكون سلم القضية لهيئة التحقيق والإدعاء العام ورجل الضبط يتواصل مع المحقق ويقدم له الأدلة ويدعمه فيما يثبت إدانته أو تبرئته والوضع في أفضل صورة ولله الحمد ولا يعني عقد مثل هذا اللقاء وجود مشكلة معينة لكنه رغبة في التطوير الذي سيتحقق بأذن الله.
كما أكد مدير الأمن العام في معرض رده على سؤال الرياض أنه تأكيداً لما أوضحه معالي رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام فهذا اللقاء لنرتقي بأجرائنا ونطورها ولا خلاف بين الجهازين والنظام يحكم عمل جهات الأمن كلها ويحكم عمل الهيئة والمنطلق في عملنا هو نظام الإجراءات الجزائية المعروف للجميع والتعاون في أبهى صورة ونطمح للكمال وهو توجيهات سمو وزير الداخلية حفظه الله لتذليل العقبات ولا يوجد لدينا سجين بدون قضية أو متأخرة قضيته بدون سبب.
وحول سؤال عن مناقشة الملتقي الأول لهيئة التحقيق والادعاء العام والأمن العام في غالبيه أوراقة المطروحة لموضوع التعاملات الألكترونية.
وقال رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام: إن عمل الهيئة أصبح الآن إلكتروني في فروعها وتواصلها مع المحافظات وقطعنا شوطاً كبيراً وكذلك التواصل بيننا وبين الأمن العام وفي الأيام الماضية أصبح أساس التعامل ففي شرق الرياض بشرطة النسيم وفرع شرق الرياض لهيئة التحقيق أصبح التعامل إلكتروني ونطمح لتطوير الارتباط الإلكتروني كتوجه لتطوير عام تشهده كل القطاعات ولله الحمد فالربط الإلكتروني لدينا قطع شوط كبير وإنشاء الله في وقت قريب يكون في وضع أفضل والحمد لله.
وفي سؤال عن آلية عمل هيئة التحقيق والإدعاء العام قال الشيخ محمد العبدالله رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن

جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام هو جهاز مستقل غير مرتبط بوزارة الداخلية لكن كونها ترتبط بوزير الداخلية كما نص عليه النظام وهذا أعطى الجهاز قوة وتذليل صعوبات كثيرة لو الهيئة جهاز مستقل تماماً بجميع ما تعنيه كلمة مستقل عن وزارة الداخلية وهذا الارتباط استفادت منه الهيئة الكثير من عوامل القوة والترتيب والتنظيم والدعم في أخذ الاختصاص لأنه كان العمل يقوم به رجل الأمن والآن مع شخص وزير الداخلية ذلل جميع الصعوبات في أن هيئة التحقيق والادعاء العام استلمت جميع الاختصاص على اختلاف أنواع القضايا بكل مرونة وهذا حقق لنا تطور نستفيد من دعم شخص سمو وزير الداخلية لهيئة التحقيق والادعاء العام وامتدت فروعنا في جميع مناطق ومحافظات المملكة تضاهي مثيلاتها العالمية.

وفي إجابة لسؤال عن أعمال هيئة التحقيق والادعاء العام قال العبدالله من يعمل بالهيئة لابد أن يكون له كادر خاص ولابد أن يكون مؤهلاً علمياً بشهادة الشريعة أو الأنظمة كحد أدني ثم الهيئة تعطي دورة تأهلية تخصصية مدتها سنة بحيث يعطي تميزاً ثم يعمل في مظلة محقق سابق له حتى يكسبه مزيدا من المهارات التطبيقية اليومية وذلك يكون العضو تهيأ للعمل وفقاً للإجراءات النظامية والرقابة على عضو الهيئة ينطلق من منطلقين منطلق أشرافي من رئيس الدائرة رئيس الفرع ومنطلق لجان المراجعة التي تدفق العمل اليومي فكل قضية تمر لا بد أن تمر على لجنة مراجعة تدقق إجراءات المحقق وهناك دائرة التفتيش والمتابعة وهي تتابع وتقيم الأعضاء كجهة رقابية فيما لو وجد أي شيء يحقق يخرج عن النطاق العام أو يخرج عن تحقيق العدالة هذه الجهة تكون بطريق التقييم العادل المنصف أو التحقيق والمحاسبة لمن قد يصدر منه مخالفة وتقيم وفق نظام الهيئة ويحاسب من يحصل منه مخالفة حسب النظام والدليل انسياب القضايا في الهيئة والوقت محسوب لدينا متابعة في التوقيف لدينا أربعة وعشرين ساعة لرجل الضبط لا يتجاوزها لدينا خمسة أيام للمحقق وخمسة وثلاثين يوماً لرئيس الفرع وبعد خمسة وثلاثين يوما لا يجوز التوقيف إلا بتدقيق ومراجعة من رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام على مستوى المملكة. لذلك لدينا ضمانات التوقيف قوية جداً وهذا ظاهر للجميع ويدعو للطمائنينة وأبوابنا مفتوحة للتواصل سواء موقع الهيئة أو التواصل مع المراجعين مباشرة.

جانب من الإعلاميين في اللقاء

وأضاف الشيخ محمد العبدالله قائلاً: هناك آلية نظامية وهناك الضبط لا بد أن يقيد بمحضر كمرحلة أولى لا بد أن يقيم خلال أربعة وعشرين ساعة من المحقق هل موجب للتحقيق أو غير موجب للتحقيق وهذه نصوص نظامية وضمانات موجودة لدينا في هيئة التحقيق والادعاء العام ووقت أشعارنا بالفاكس وتكون تحت رقبتنا فلا بد من وصف جرمي لا بد من أدلة قائمة للإدانة وهنا المحقق لا يستطيع أن يصدر أكثر من خمسة أيام وهناك ضمانات قوية كما ذكرت سابقا ويتم التدقيق ويتحمل كل شخص مسؤوليته.

وعن سؤال عن اكتمال منظومة الإجراءات الجزائية وماذا يطلب الأمن العام من هذا الملتقى أوضح الرئيس العام لهيئة التحقيق والإدعاء العام الشيخ محمد العبدالله أن نظام الإجراءات الجزائية صدر والنظام واضح ومحدد المعالم وهناك لائحتان في مرحلتها الأخيرة أن تصدر لا يوجد أي إشكالية في تطبيق النظام والمرجع الأصل لإعمال الإجراءات سواء عند رجال الضبط أو رجال التحقيق هو نظام الإجراءات الجزائية حرفيا وهذا شي يجب أن يكون في تكامل عملنا.

أما فيما يطمح اليه الأمن العام من هذا الملتقى فقال مدير الأمن العام اللواء عثمان بن ناصر المحرج أن ما نطمح اليه من الملتقى أن الجميع يعلم أن مديرية الأمن العام مرتبطة بالهيئة في عدة قضايا منها قضايا العرض وقضايا النفس وقضايا المال وهذه من أهم القضايا النفس العامة بالنسبة للناس إضافة لقضايا الوظيفة العامة والقضايا الاقتصادية.

وجميع هذه القضايا من الضروريات التي أمر بها الشرع ونحن في الأمن العام لا ندعي الكمال ومن أدعى الكمال فهو ناقص والقصور طبع البشر ولا نستطيع أن نقول إن أجراءتنا كاملة واجتماعنا مع زملائنا بالهيئة بسبب ارتباط القضايا كما أسلفت فنحن رجال ضبط وجمع أدلة واستدلالات ونحيل لقضية لزملائنا بهيئة التحقيق والمحققين ورؤسائهم المشرفين على فروع إلهية يضعون ملاحظاتهم عليها.

واجتماعنا اليوم لسماع ملاحظاتهم علينا ونبدي لهم ملاحظتنا عليهم بكل شفافية والهدف هو التكامل بما يعود على المواطن والمقيم بالفائدة على هذه الأرض الطيبة، مجددًا التأكيد أنه لا يمكن أن يسجن شخص بدون تهمة.

يحصلون على السكن قبل الآخرين وفق الأحقية

مستبعدو "الإسكان" يعودون بميزات المقبولين شريطة إرفاق المستندات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140903Con20140903720942.htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)
كشفت لـ «عكاظ» مصادر خاصة عن أن وزارة الإسكان ستعمد إلى إعادة أي مستبعد ورد اسمه في قائمة الإقصاء في حال أثبت من خلال تقديم المستندات التي تؤكد سلامة موقفه، بما يجعله متسقا مع شروط الاستحقاق ليصبح مؤهلا في أخذ مكانه الطبيعي داخل القائمة بحسب ضرورة احتياجه، ولن يوضع في ذيل القائمة باعتبار أنه كان مستبعدا؛ ما يجعله مؤهلا للحصول على السكن قبل غيره طبقا للأحقية.
وستبدأ وزارة الإسكان خلال الفترة المقبلة في إجراءات «فلترة» جديدة لقائمة المستبعدين الذين لم تشملهم الموافقة على منح سكن لهم، بعد الوقوف على الدفوعات التي ستصل الوزارة من قبل المستبعدين.
يشار إلى أن وزارة الإسكان أعلنت قبل أيام قليلة عن وصول عدد المستحقين للدعم السكني إلى 620397 من إجمالي عدد المتقدمين البالغ 960397 متقدما، في حين جرى استبعاد ما يزيد عن 300 ألف متقدم بداعي عدم تطابق التقديم مع اشتراطات الحصول على السكن.

ضبط "مخالفين" لقرار تشغيل الأحداث" بـ"صناعية جدة"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=199076&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى
نفذ مكتب "عمل جدة" بمشاركة شرطة محافظة جدة ولجان التفتيش، القرار 165 القاضي بمنع تشغيل الأطفال بورش الحدادة وتصليح السيارات، إذ ضبطت الحملة التفتيشية أمس عددا كبيرا من الورش الصناعية وبعض المحلات التي تعتمد على الحرف اليدوية وصناعة الحديد تشغل لديها أحداثا دون سن العاشرة في بعض الأعمال الصناعية الخطرة.
وأكد مدير عام فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة عبدالمنعم الشهري، استمرار هذه الحملات الموجهة سواء جغرافيا أو حسب الأنشطة أو الكيانات والجميع تحت النظام وفق برامج اعتمدتها الوزارة لتحقيق الفعالية التفتيشية، وتأتي في مقدمتها برنامج التفتيش الموجه آليا، إذ يولي فرع الوزارة اهتماما بالغا بأهمية المتابعة لما آلت إليه المخالفات المرصودة من قبل مفتشي المنطقة والعمل بشكل عملي بإزالتها وتصحيح وضع مرتكبيها، نافيا وجود اهتمام بعمل الزيارات التفتيشية في الأماكن المغلقة والمكيفة والمراكز التجارية. وقال إن حملة أمس كانت لمنطقة شعبية مكشوفة ومحلات ورش السيارات، مؤكدا على أهمية حماية المفتشين ميدانيا وذلك بمشاركة رجال الأمن من أفراد شرطة محافظة جدة، وذلك إيماننا بأهمية التشاركية بين القطاعات الحكومية، لافتا إلى وجود حملات تمت وستتم بمشاركات جهات حكومية أخرى في الأيام المقبلة.

وزير العمل: 28 مادة تُنظم التسوية الودية للخلافات العمالية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمر 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

أعلن وزير العمل المهندس عادل فقيه عن اعتماد القواعد المنظمة للتسوية الودية للخلافات العمالية متضمنة 28 مادة تهدف إلى تقليل الإجراءات والمدد التي تستغرقها الدعاوى، مؤكداً توحيد الإجراءات وتعديلها لتكون بمكان واحد حتى يسهل على أطراف الدعاوي التعامل معها.

وأوضح في كلمة له خلال افتتاحه لأعمال منتدى الحوار الاجتماعي الرابع (التسويات الودية وهيئات تسوية الخلافات العمالية) بالرياض اليوم أن المنتدى يأتي امتداداً للمنظومة التي أطلقتها الوزارة منذ عامين لتوفير أرضية مشتركة لمناقشة القضايا المتعلقة بسوق العمل السعودي، وبحثها مع الجهات ذات الصلة ممثلة بأطراف الإنتاج الثلاثة (العمال، أصحاب الأعمال والحكومة).

وأكد المهندس فقيه أن وزارة العمل تسعى عبر هذا الحوار الاجتماعي إلى تلمس الموقف البناء والمستدام، والذي يحقق مصالح جميع الأطراف المتعلقة بشكل متوازن.

من جانبه أشار وكيل الوزارة لشؤون السياسات العمالية أمين المنتدى أحمد الحميدان إلى أن المنتدى يهتم ببناء شراكة متميزة بين أطراف الإنتاج الثلاثة لتطوير سوق العمل، وتحقيق المصلحة العامة لأصحاب العمل والعمال، مع الحرص على كل ما من شأنه بناء شراكة متميزة بين هذه الأطراف الثلاثة لتعمل على تطوير السوق بما يكفل تحقيق الأهداف الوطنية ومصالح أصحاب العمل والعمال على حد سواء، من دون التأثير سلبياً على أنشطة السوق أو قوته الاقتصادية، لافتاً النظر إلى أن المنتدى يتناول أهم الموضوعات في تشريعات سوق العمل، وخدمات الوزارة في هذا الشأن، عاداً وضوح التشريعات الخاصة بالنزاعات العمالية يمثل صورة حضارية للمملكة إقليمياً ودولياً ويعزز تلك المكانة.

فيما نوه رئيس لجنة شؤون سوق العمل بمجلس الغرف التجارية الصناعية المهندس منصور الشثري بحرص وزارة العمل انتهاج مبدأ التشاركية مع أصحاب العمل في وضع تنظيمات سوق العمل، وإنشاءها للجنة مشتركة تجتمع بشكل منتظم بين قيادي الوزارة ومجلس الغرف للتشاور حول جميع الأمور المتعلقة بسوق العمل وما يواجهه أصحاب العمل من تحديات، الأمر الذي من شأنه تطوير خدمات الوزارة وتقريب وجهات النظر وتوحيد الجهود نحو إنجاح عملية التوطين.

وأكد الشثري خلال كلمة ألقاها نيابة عن أصحاب العمل الحرص على معاملة العامل معاملة إنسانية كريمة تحفظ له كرامته وتبر به، وأداء جميع حقوقه كاملة وفقاً لمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، منوهاً بسعي أصحاب العمل إلى الحد من النزاعات العمالية بالأخذ بتوفير اللوائح المنظمة للعمل، ولوائح الجزاءات والمكافآت وتوفير بيئة العمل المناسبة وإرشادات السلامة المهنية، إضافة إلى احترام عقود العمل وتعليمات الوزارة، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بالتحديات التي تواجه الفصل في الخلافات العمالية سواء من الناحية الإدارية أو عند إصدار الأحكام أو عند تنفيذها، والسعي إلى ما يعمل على التغلب عليها، حتى لا تصبح بعض هذه التحديات ومنها البطء في إصدار الأحكام أداة أو وسيلة يستغلها أحد الأطراف بالطرف الآخر.

فيما عدّ رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال نضال رضوان أن الخلافات العمالية نتاج واقعي لطبيعة العلاقات الإنسانية بين العمال وصاحب العمل، ينتج إما عن جهل بالحقوق والواجبات أو أن يجنح أحد الطرفين على الآخر، مبيناً أن هناك من ينظم العلاقة بين الطرفين بإصدار السياسات والإجراءات ويعمل على مراقبة الالتزام بها، ومعاقبة المخالف لها.

ولفت إلى أن موضوع المنتدى بقدر ما يهم العمال الارتقاء بعمل التسويات الودية، وبالقضاء العمالي للمحافظة على حقوقهم، والبت في أمرهم بالشكل والوقت الملائم والمقبول بقدر اهتمامهم بتعزيز قدرات المنشآت على حل الخلافات والنزاعات داخل حدودها وحجراتها، حفاظاً على مصلحتها وسمعتها ومصلحة عمالها، وهذا يتطلب الرفع من قدرة أقسام وإدارات الموارد البشرية، ونشر الثقافة العمالية (ثقافة الحقوق والواجبات وآداب العمل)، وتبني الآليات والإجراءات

الداخلية المبنية على الشفافية والعدل والوضوح، مع منح العمال فرصة التعبير عن أنفسهم وطرح اقتراحاتهم واحتياجاتهم عبر إنشاء اللجان العمالية المنتخبة داخل منشآتهم.
يذكر أن فعاليات منتدى الحوار الاجتماعي الرابع يناقش على مدى يومين التسويات الودية، وأعمال هيئات تسوية الخلافات العمالية، وآلية تعزيز ودعم صلاحيات مكاتب الصلح والتسوية الودية، إلى جانب دراسة الأسباب المؤدية لزيادة أعداد القضايا العمالية، ودراسة الحلول المقترحة لخفض معدلاتها، وبيان دور التوعية بالحقوق والواجبات، من خلال الأنظمة والقوانين في خفض أعداد النزاعات العمالية، إضافة إلى استعراضه حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل، وما طرأ من تطوير على هيئات تسوية الخلافات العمالية، ومناقشة منازعات العمل والأساليب الدولية الحديثة لتسوية تلك المنازعات، إضافة إلى الآثار القانونية المترتبة على الخلط بين المنازعات الفردية والجماعية.
ويأتي الحوار الاجتماعي الرابع استمراراً لمنظومة الحوارات التي نظمتها الوزارة في الأعوام الماضية التي تسعى من خلالها إلى تقريب وجهات النظر بين أطراف الإنتاج الثلاثة (ممثلين في بعض رجال الأعمال والعمال، وعدد من المسؤولين في وزارة العمل، إضافة إلى شركاء الوزارة الاجتماعيين)، إذ نظمت الوزارة ثلاثة منتديات، ناقش الأول موضوع ساعات وأوقات العمل، وفي المنتدى الثاني «سياسات ومستويات الأجور في القطاع الخاص»، وفي المنتدى الثالث موضوع تحديات عمل المرأة والحلول المقترحة.
وتناولت جلسات اليوم الأول ورقة تعريفية عن منازعات العمل والأساليب الدولية لتسوية منازعات العمل، وبرنامج تطوير هيئات تسوية الخلافات العمالية، إضافة إلى مناقشة حقوق وواجبات العامل وصاحب العمل، كما استعرضت في جلسة مغلقة النظرة العامة للسياسات الحالية للقضايا العمالية.
فيما تناقش جلسات يوم غد الخميس تفعيل المادة 227 من نظام العمل التي تنص على أنه يجوز للهيئة أن تحكم على من خسر الدعوى بأن يدفع إلى الطرف الآخر كل ما تكبده من نفقات أو بعضه، إضافة إلى مناقشة دور العقود في سوق العمل وأثرها في تقليص النزاعات العمالية.

• الشؤون الاجتماعية": درس إنشاء مجالس تنسيقية للجمعيات المتخصصة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

المدينة المنورة – نجلاء رشاد
كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها بصدد إنشاء مجالس تنسيقية للجمعيات المتخصصة، مثل مجلس لجمعيات الزواج ورعاية الأسرة ومجلس لجمعيات رعاية الأيتام. وبيّن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للشؤون الاجتماعية مشوح الحوشان خلال كلمته التي ألقاها في حفلة تدشين أمير منطقة المدينة المنورة رئيس مجلس إدارة مجلس التنسيق بين الجمعيات الخيرية بالمنطقة «تنسيق»، ملتقى مجالس التنسيق بين الجمعيات الخيرية بالمملكة في المدينة المنورة أمس، وتدشينه البوابة الإلكترونية للعمل الخيري بالمنطقة، أن وزارته تدرس حالياً إنشاء مجالس تنسيقية للجمعيات المتخصصة، مثل مجلس لجمعيات الزواج ورعاية الأسرة ومجلس لجمعيات رعاية الأيتام، مؤكداً أهمية خطوة تأسيس المجالس التنسيقية للجمعيات الخيرية في مناطق المملكة.
وأفاد بأن عدد الجمعيات الخيرية بالمملكة تضاعف خلال الأعوام الماضية، إذ يبلغ عددها حالياً 652 جمعية خيرية تنتشر في جميع مناطق ومدن ومحافظات المملكة، إضافة إلى 127 مؤسسة خاصة في مجالات العمل الخيري، مستعرضاً دور وزارة الشؤون الاجتماعية في دعم عمل هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية لتحقيق أهدافها، وعقد الملتقيات والنشاطات لتعزيز التواصل معها ودعم مسيرة عملها الخيري. من جهته، قال الأمين العام لمجلس التنسيق بين الجمعيات الخيرية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالباري الثبيتي عبر كلمته في حفلة التدشين: «إن التنسيق في العمل الخيري في شكل

مؤسسي يحصنه من السلوكيات المنحرفة والشاذة التي قد تستغل العمل الخيري للوصول إلى أغراض مشبوهة ويسدّ المنافذ على أية محاولات لاستهداف عقيدة الوطن وأمن المجتمع».

"الإسكان" توافق على منح ذوات "ظروف خاصة" منازل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

كشفت المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، عن خطة تم البدء في تنفيذها بالتعاون مع وزارة الإسكان، لتوفير مساكن وأراض للفتيات ذوات الظروف الخاصة (مجهولات النسب)، لافتة إلى أن بعض الفتيات في المنطقة الشرقية انطبقت عليهن شروط وزارة الإسكان في الاستحقاق و مُنحن الأولوية.

وكشفت مسؤولة القسم النسائي في فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية فاطمة الفرحان، خلال «لقاء الثلثاء الشهري» الذي عقد مساء أول من أمس في غرفة الشرقية، أن « 200 فتاة ينتمين إلى الجمعية، من ذوات الظروف الخاصة، انتهت فترة إيوائهن في الدور الإيوائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. إلا أن الجمعية تتولى رعايتهن وحل مشكلاتهن»، لافتة إلى أن «50 في المئة منهن يتعرضن إلى مشكلات وخلافات زوجية، ونسبة منهن تطالب بالطلاق، والسبب قلة الموارد المالية».

وأضافت الفرحان، أن هناك «شريحة من الفتيات يتزوجن من ذوي ظروف خاصة، ويواجهن مشكلات زوجية غالباً ما تنتهي بالطلاق أو العنف الأسري»، مشيرة إلى أن الجمعية «تقدم كل أوجه الدعم للحد من الخلافات، وعدم الوصول إلى مرحلة الطلاق»، مضيفة: «نعمل حالياً على تنفيذ خطة جديدة بالتعاون مع وزارة الإسكان، من أجل توفير منازل لذوات الظروف الخاصة، إذ انطبقت على مجموعة شروط الوزارة للحصول على وحدات سكنية. فيما تسلمت أخريات أراضي من البلديات، إلا أنها بعيدة ويصعب البناء فيها، ما يضطرهن إلى بيعها».

وأوضحت مسؤولة القسم النسائي أن «الجمعية تقدم الدعم القانوني للفتيات في حال تعرضهن لمشكلات وخلافات أسرية. وفي حال رفعت الفتاة قضية يتم مساعدتها ومتابعة قضيتها». واستعرضت الفرحان الحالة الاجتماعية للمشمولات في المنطقة الشرقية، موضحة أن «79 في المئة منهن متزوجات، و 13 في المئة مطلقات، وخمسة في المئة عازبات، واثنين في المئة مهجورات، وواحد في المئة أرامل». وفي ما يتعلق بمكان إقامتهن السابق قبل التحاقهن بالجمعية، ذكرت أن «75 في المئة منهن من أسر حاضنة، وسبعة في المئة أسر طبيعية عاشت في الدار، وستة في المئة مجهولات الأب، و12 في المئة منهن من الدار الإيوائية».

وأضافت: «إن 72 في المئة منهن متزوجات ويعشن ضمن أسر طبيعية، و 28 في المئة متزوجات من ذوي ظروف خاصة». وفي ما يتعلق بنوعية السكن لتلك الفئة، أوضحت أن «59 في المئة منهن يعشن في منازل مستأجرة، و 36 في المئة يملكن مساكنهن، وخمسة في المئة في منازل وقفية». أما المراحل التعليمية للفتيات فتبلغ نسبة خريجات الثانوية 38 في المئة، والمتوسطة 21 في المئة، والابتدائية 13 في المئة، والجامعيات 20 في المئة، والدبلوم خمسة في المئة، والأميات اثنين في المئة، والماجستير واحد في المئة».

وأكدت الفرحان في ختام اللقاء على «عدم جدية الفتيات في التوظيف على رغم تجاوب القطاع الخاص معهن، وعرضه وظائف مناسبة لهن، إذ تبلغ نسبة ربات البيوت من إجماليهن 68 في المئة، والموظفات 15 في المئة، والطالبات 17 في المئة».

الحميدان: السجل الأمني للعامل الوافد أحد شروطنا

وزارة العمل: تطبيق الاختبارات المهنية للعمالة الوافدة إلى المملكة للتأكد من مهارتها قريباً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/973002

الرياض - نايف الحمري

أعلن وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، عن اعتماد القواعد المنظمة للتسوية الودية للخلافات العمالية، تشمل هذه الإجراءات والقواعد على 28 مادة تهدف إلى تقليل الإجراءات والمدة التي تستغرقها الدعاوى، مؤكداً على أنه تم توحيد الاجراءات وتعديلها لتكون بمكان واحد حتى يسهل على أطراف الدعاوي التعامل معها.

وأضاف فقيه خلال رعايته أعمال منتدى الحوار الاجتماعي الرابع التسويات الودية وهيئات تسوية الخلافات العمالية الذي أقيم أمس في الرياض، أن القضايا العمالية كانت في السابق تمر بأكثر من جهة، مشيراً إلى أنه تم تقنين مدد محددة لإنهاء محاولة الصلح أو الرفع مباشرة للهيئة العمالية.

وفي ذات السياق كشفت وزارة العمل عن دراستها لمنتج جديد لسد عدد من الثغرات الموجودة في السوق ما بين العامل وصاحب العمل، تتمثل في إصدار كتيبات ومنشورات ومقاطع الفيديو القصيرة عن برامج وأنظمة وزارة العمل سوف يتم بثها وتوزيعها على الطائرات وفي سفارات المملكة خارجياً تستهدف المكاتب التي تقوم بتصدير العمالة الى المملكة.

وقال وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان خلال المؤتمر الصحفي المصاحب للمنتدى إن عدداً من الدول المصدرة تقوم بغش العمالة القادمة الى المملكة من خلال اعطائهم معلومات غير صحيحة عن سوق العمل السعودي وعدم حصولهم على المهارة الكافية للعمل في المهن المدرجة في السوق السعودي، لافتا الى نيّة الوزارة في تطبيق برنامج خلال الفترة المقبلة للاختبارات المهنية للعمالة من خلال فصحها في أكبر الدول المصدرة للعمالة الى المملكة، إضافة الى فحص السجل الامني للعامل، وفتح سبل التعاون مع تلك الدول في اعتماد تصنيف للعمالة تشمل عدة درجات ترتفع وتنخفض حسب جودة العامل.

وبيّن الحميدان أن غالبية دول العالم لديها أنظمة حماية تهدف نتائجها الى العمل على التنافسية بين العامل المواطن والوافد امام صاحب العمل في عملية الاختيار

من جانبه أكد رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان في رده على سؤال "الرياض" حول عدم وجود اختبارات مهنية للعمالة الوافدة الى المملكة، أن هناك قصورا في هذا المجال يتحمله كافة الاطراف أولها المكاتب في الدول المصدرة، إضافة الى أصحاب المكاتب في عملية الاختيار، وبعض المؤسسات المهنية من خلال وضع اختبارات وإدراجها على موقع العمل للتأكد من مهارته والا يتم إبعاده.

جانب من المؤتمر الصحفي ..»عدسة عليان العليان»

بدوره أرجع مدير الموارد البشرية في غرفة الرياض المهندس منصور الشثري وجود الكفاءات العمالية في المملكة الى عمليات النمو الاقتصادي التي تشهدها الدول النامية المصدرة للعمالة، إضافة الى نسبة النمو في الطلب عليها لدى كافة الدول، ما تسبب في ارتفاع اجورها على رجال الاعمال السعوديين، وأستطرد قائلا:" للأسف أغلب مانعانيه حاليا من وكالات التشغيل الخارجي في تلك البلدان، وذلك حينما نتفاجأ بالعمالة التي ترسل إلينا بأن تلك العمالة مختلفة عن التي تم التعاقد معها ونكتشف ان تلك العمالة تم استغلالها بشكل سيىء عبر دفع أجور باهظة جداً لكي تحصل على التأشيرة ويتم استكمال أوراقها في بلدانها دون تحرك من حكومات البلدان وتوقف تلك الممارسات السلبية".

ولفت الشثرى الى وجود خطة لدى زارة العمل للتطوير والسيطرة على هذه الظاهرة من خلال وكالة العمل والشؤون الدولية خلال الفترة القادمة والقضاء عليها.

واستعرضت المنتدى خلال جلساته الاولى يوم أمس ورقة تعريفية عن منازعات العمل والأساليب الدولية لتسوية منازعات العمل، وبرنامج تطوير هيئات تسوية الخلافات العمالية، إضافة إلى مناقشة حقوق وواجبات العامل وصاحب العمل، كما استعرضت في جلسة مغلقة النظرة العامة للسياسات الحالية للقضايا العمالية.
ويناقش المنتدى اليوم الخميس تفعيل المادة 227 من نظام العمل التي تنص على أنه يجوز للهيئة أن تحكم على من خسر الدعوى بأن يدفع إلى الطرف الآخر كل ما تكبده من نفقات أو بعضه، إضافة إلى مناقشة دور العقود في سوق العمل وأثرها في تقليص النزاعات العمالية.

أمير عسير يتسلم تقرير الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140904/Con20140904721096.htm

محمد طالبي (أبها)
أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير، أهمية توفير احتياجات الشريحة المحتاجة من المواطنين من قبل الضمان الاجتماعي، ومضاعفة الجهود في هذا المجال.
جاء ذلك، خلال استقبال سموه في مكتبه بالإمارة أمس، مدير عام الضمان الاجتماعي بمنطقة عسير عبدالحكيم جبران الشهراني الذي قدم للسلام على سموه ، وتسليمه تقرير (قافلة الضمان).
من جهته، ثمن مدير عام الضمان الاجتماعي بالمنطقة، الدعم والمتابعة البالغة التي يحظى به فرع الضمان الاجتماعي في منطقة عسير أسوةً ببقية الإدارات الحكومية، وبما يحقق رفاه المواطنين على هذه الأرض الطيبة .
وأوضح الشهراني أن معارض الأسر المنتجة التي نفذت هذا الصيف، قدمت خدمات الضمان و التنمية والرعاية، وأنه سيتم الانتهاء قريباً من تأثيث 2000 منزل في منطقة عسير، وقال" المنطقة تضم حتى الآن 15 مكتباً ووحدة ضمانية لتقديم الخدمات والبرامج لمواطني المنطقة، وأنه تم دعم 500 أسرة منتجة في منطقة عسير بأكثر من 11 مليون ريال" .

قائمة الـ620 ألفاً اقتصرت على المتقدمين خلال الشهرين المحددين لاستقبال الطلبات.. الإسكان:

أعداد مستحقي الدعم السكني قابلة للزيادة والدفعة الثانية قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140904/Con20140904721119.htm

محمد النغيص (الرياض)

كشفت وزارة الإسكان أن مستحقي الدعم السكني الذين وافقت الوزارة على طلباتهم والبالغ عددهم نحو 621 ألفا لا يمثلون كل المستحقين للدعم السكني في المملكة.

وبينت الوزارة أن هذه الأعداد لا تمثل سوى الدفعة الأولى والذين يمثلون المتقدمين بطلب الدعم السكني خلال الفترة من 1435/5/6هـ إلى 1435/7/6هـ. وأكدت «الإسكان» أن الدفعة الأولى مازالت قابلة للزيادة، حيث أن هناك إجراءات تصحيحية لأكثر من 340 ألف طلب من الطلبات المعلقة والمرفوضة لعدم اكتمال البيانات، فضلا عن بعض الطلبات التي قدم أصحابها الدلائل والإثباتات التي تمنحهم حق الانضمام لقائمة مستحقي الدعم السكني.وأوضحت الوزارة أنه سيتم فتح المجال لاستقبال طلبات الدفعة الثانية من مستحقي الدعم السكني بعد الانتهاء من تصحيح كافة الطلبات المعلقة في الدفعة الأولى، مبينة أن كثيرا من المعترضين الذين راجعوا الوزارة خلال الأيام القليلة الماضية بحجة عدم وصول رسائل نصية لهواتفهم، تقدموا بطلباتهم بعد الفترة المحددة لتسجيل الدفعة الأولى والتي امتدت شهرين.

وأوضحت أن التقديم الإلكتروني على بوابة «إسكان» بعد هذه الفترة سيدخل ضمن المجموعة الثانية التي سيعلن عن موعد التسجيل فيها خلال الأشهر المقبلة.

وأشارت الوزارة إلى أن اجتماعا عقد ظهر أمس الأول بين وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي وبعض منسوبي الوزارة مع الشركة المشرفة على موقع الدعم السكني لمناقشة الاستفسارات التي وردت لمركز الاتصال بالوزارة، والتي وصل عددها أكثر من 12 ألف استفسار من المواطنين والمواطنات، وعملت الوزارة على جمع طلبات واستفسارات المعترضين وإرسالها إلى وزارة العدل، للتأكد من عدم إمتلاكهم لمنازل سكنية ملائمة، تمهيدا لتصحيح أوضاعهم في قائمة مستحقي الدعم السكني.

محامي المدعية: كانت تعمل لديها وفصلتها تعسفياً ورفضت إعطاءها حقوقها

"تسوية الخلافات العمالية" تلزم مؤسسة صحفية بدفع مستحقات "مصورة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/Efkgde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
أصدرت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بجدة، اليوم، قراراً ضد صحيفة ورقية كانت تعمل بها مصوره صحفية سعودية، ورفضت تسليمها حقوقها بعد أن فصلتها تعسفياً.
وقال محامي المدعية فهد محبوب: إن القرار صدر بإلزام المدعى عليها، بتسليم موكلتي حقوقها النظامية، من مكافأة نهاية الخدمة ورواتب متأخرة وراتب شهر الإنذار، ورواتب بدل الإجازات وشهادة خبرة.
وأضاف أن المدعية كانت تعمل لدى المؤسسة الصحفية منذ عام 2001 وتم فصلها فصلاً تعسفياً قبل نحو ستة أشهر، وأوضح أن الهيئة الابتدائية أنصفت موكلته بقرارها.
وأشار إلي أن موكلته قررت قناعتها بالقرار، علماً بأن القرار قابل للاستئناف في مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ استلامه، لدى الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية، وإذا لم تقم المدعى عليها بتقديم طلب الاستئناف فسيصبح القرار نهائياً، ويحق للمدعية تنفيذ القرار ضد المدعى عليها لدى دوائر الحجز والتنفيذ.
وباشر المحامي فهد محبوب والمستشار القانوني عاصم الغامدي حضور الجلسات.

توعّدت المخالفين وأكدت أنها ستطبق النظام معهم بكل حزم القوات الخاصة لأمن الطرق تُكَثّف حملاتها على وسائل نقل المعلمات

المصدر: جريدة سبق الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/wckgde

عوض الفهمي- سبق- جدة:
حذّرت القوات الخاصة لأمن الطرق من أنها ستطبق النظام بحزم بحق المخالفين، من خلال التواجد الأمني المكثف لدوريات أمن الطرق ومراكز الضبط الأمني ومفتشين من زارة النقل؛ تزامناً مع بداية العام الدراسي، وسيتم التركيز على المخالفات التي يرتكبها سائقو الحافلات الخاصة بنقل المعلمات والطالبات من وإلى المدارس؛ خصوصاً مع ازدياد التنقل بالمركبات بين مناطق ومدن السعودية مع بداية العام الدراسي.
ويأتي هذا الإجراء المشدد من قِبَل قوات أمن الطرق نظراً لاستخدام شريحة كبيرة من المعلمات والطالبات لوسائل النقل؛ سواء المصرحة أو غير المصرحة من قِبَل وزارة النقل، وما ينتج عن ذلك من حوادث مأساوية يرجع سببها -بعد الله- إلى عدم الالتزام بقواعد وأنظمة المرور؛ ومن أهمها عدم استخدام حزام الأمان التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء؛ حيث بلغ عدد الحوادث المسجلة على وسائل نقل المعلمات على الطرق المغطاة بدوريات أمن الطرق خلال عام 1434هـ 9

حوادث نتج عنها وفاتين و 27 إصابة، كما أنه لوحظ في كثير من تلك الحافلات إزالة عدد من المقاعد الخلفية لإتاحة المجال أمام مستخدمي تلك الحافلات إما للنوم أو لتحميل عدد أكبر من الركاب، وهذا مخالف لأنظمة السلامة، ويشكل مصدر خطر على مَن في المركبة في حالة وقوع حوادث لا سمح الله؛ علماً بأن رجال الأمن دائماً ما يقعون في حرج وانتقادات من قِبَل المعلمات أو الطالبات في حالة طلبهم التأكد من مدى التزام تلك المركبات بقواعد وأنظمة المرور من حيث السلامة والأمان.

وأهابت القوات الخاصة لأمن الطرق بجميع الشركات والمؤسسات العاملة في مجال نقل المعلمات، بضرورة الالتزام بتعليمات السلامة المرورية وتعليمات وزارة النقل المنظمة لعمل هذه الشركات، وأخذ كل الاحتياطات وتوفير وسائل السلامة اللازمة لضمان سلامة مستخدمي تلك الوسائل؛ علماً بأن القوات الخاصة لأمن الطرق تقوم بحملة؛ للتأكد من التزام جميع الحافلات والمركبات المستخدمة لنقل المعلمات أو الطلبة والطالبات بكل مستلزمات السلامة داخل وخارج المركبة، مع التأكد من أهلية السائقين ورخصهم لقيادة تلك المركبات.

كما أهابت بالمعلمات التبليغ عن أي مخالفة تتعلق بإجراءات السلامة في حينها؛ وذلك بالاتصال على هاتف الطوارئ الخاص بالقوات الخاصة لأمن الطرق على الرقم (996)؛ حفاظاً على سلامتهن؛ سائلة المولى عز وجل أن يحفظ الجميع وأن يرعاهم برعايته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

15 ٪ منهن يعملن و68 ٪ عاطلات و 17 ٪ طالبات

• يتيمات" الشرقية يرفضن الوظائف حتى يحصلن على المساعدات المالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/04/article_883210.html

مويضي المطيري من الدمام

قالت مسؤولة في إحدى مؤسسات رعاية الأيتام من ذوي الظروف الخاصة "مجهولي النسب"، إن غالبية اليتيمات يرفضن العروض الوظيفية رغبة منهن في الحصول على المساعدات المالية التي تمنح لهن، لافتة إلى مشكلة حصولهن على السكن وتراكم الديون البنكية عليهن لتوفير المسكن، حيث وصلت نسبة القاطنات بالإيجار منهن إلى 59 في المائة.

وقالت فاطمة الفرحان رئيسة القسم النسائي في فرع مؤسسة رعاية الأيتام الخيرية في المنطقة الشرقية، إن المؤسسة تهتم باليتيمات بعد سن 12 عاما وحتى عقب زواجهن، وتقدم لهن خدمات كمصاريف الإعاشة،

والمساعدات الدراسية والبعثات، لافتة إلى أن لدى المؤسسة برامج لدعم اليتيمات المتزوجات وبرامج تدريب وتوظيف ومحاضرات توعوية إلا أن الفتيات يرفضن الوظائف ويطلبن مبالغ مالية مقابل حضور المحاضرات التي تهدف إلى رفع ثقافتهن الحياتية، مشيرة إلى أن نسبة اليتيمات العاملات لا تتجاوز 15 في المائة بينما العاطلات عن العمل 68 في المائة بينما 17 في المائة من الفتيات طالبات، و تبلغ نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية 38 في المائة، والحاصلات على الشهادة المتوسطة وصلت نسبتهن إلى 21 في المائة، في حين أن نسبة من لديهن شهادة جامعية وصلت إلى 20 في المائة، و 5 في المائة حاصلات على دبلوم، و 1 في المائة منهن حاملات درجة الماجستير، و 13 في المائة منهن يحملن الابتدائية، بينما نسبة الأمية بينهن في حدود 2 في المائة، ويصل عدد اليتيمات اللاتي ترعاهن المؤسسة في المنطقة الشرقية نحو 200 يتيمة.

وبينت الفرحان أن أغلب المشكلات والصعوبات لليتيمات المتزوجات تتركز في النقص المالي وأن أغلب المتزوجات تكون رواتب أزواجهن دون ستة آلاف ريال أو عليهم ديون متراكمة، وهنا تقدم المؤسسة مساعدة شهرية تصل إلى 2200 ريال، مضيفة أن :" نسبة المتزوجات من أسر طبيعية بلغ 72 في المائة بينما المتزوجات من نفس الظروف

وصل 28 في المائة، لافتة إلى أن أغلبية الرجال من الأسر الطبيعية الراغبين في الارتباط بهذه الفئة من الفتيات إما لم يجدوا الزوجة المناسبة أو من باب طلب كسب الأجر، في حين ألمحت الفرحان إلى أن هناك من المتقدمين للزواج طمعا فيما يصل لليتيمة من مساعدات منها مساعدة شهرية وأخرى لتمكينها لتملك مسكن أو دفع إيجار المسكن، مبينة أن نوعية السكن للمشمولات في الشرقية تتركز إما في بيوت تمليك بنسبة 36 في المائة، أو 5 في المائة مساكن الوقف، في حين تبلغ نسبة البيوت المؤجرة 59 في المائة.

وبينت الفرحان أن المتزوجات من اليتيمات تصل نسبتهن إلى 79 في المائة وتبلغ نسبة المطلقات 13 في المائة في حين تشكل المهجورات 2 في المائة، والعازبات في حدود 5 في المائة، والأرامل 1 في المائة.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

38 مركز تنمية لمتابعتها والإشراف عليها

"الاجتماعية": مراكز الإرشاد الأسري المرخصة4 فقط

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/04/article_883204.html

محمد العوني من الرياض

قال الدكتور عبد الله السدحان وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية لـ"الاقتصادية"، إن عدد مراكز الإرشاد الأسري الأهلية المرخصة من الوزارة 4 مراكز في المملكة، منذ اعتماد اللائحة التنظيمية لعمل مراكز الإرشاد الأسري الأهلية في ذي الحجة 1433هـ، وحصلت هذه المراكز على تراخيص نهائية وبدأت العمل فعليا، مضيفا أن هناك 14 طلبا لافتتاح مراكز إرشاد أسري أهلية ما زالت تحت الدراسة.

وبين الدكتور السدحان أنه توجد لجان خاصة في كل مركز من مراكز التنمية الاجتماعية التي يبلغ عددها 38 مركز تنمية في المملكة، لمتابعة المراكز الأهلية والإشراف عليها ومتابعة نجاح سير المراكز وفقا لما ورد في المادة الـ 19 من القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية، مشيرا إلى أنه لم يغلق أي مركز إرشاد أسري مخالف، حيث إن هذه المراكز الأهلية لا تمنح تراخيصها إلا لذوي خبرة واختصاص، وهذا الذي نصت عليه المادة الـ 12 من القواعد التنفيذية للائحة، كما أنه لم تضبط مخالفات حتى الفترة الحالية.

وأشار الدكتور السدحان إلى أن المجال ما زال متاحا لمن يرغب في افتتاح مركز إرشاد أسري من خلال التقديم على موقع الوزارة الإلكتروني لطلب ترخيص مركز إرشاد أسري وفق القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية المنظمة لها.

وأوضح وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية، أن الوزارة واجهت صعوبات في تنفيذ وتطبيق القواعد التنظيمية للمراكز، تمثلت في طبيعة المجتمع ومدى تقبله لهذا النوع الجديد من الخدمة عليه، ما انعكس على وضع صياغة وضوابط تناسب الأفراد المستفيدين من هذه المراكز، وطبيعة المجتمع ودرجة تقبله لهذه الخدمة، مشيرا إلى أن ذلك جعل صياغة الضوابط تواجه بعض الصعوبات، إلا أن وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية استشارت العديد من المختصين والأكاديميين والممارسين حين صياغة اللائحة، ونفذت عددا من الدورات التدريبية التثقيفية للعاملين في مراكز التنمية الاجتماعية بهدف توضيح هذه القواعد لجميع أفراد المجتمع.

وبين وكيل الوزارة أن معايير جودة عمل مراكز الإرشاد الأسري تبنى على نقاط منها ما هو محسوس يتمثل في القياسات الحسابية التي خضعت لضوابط محددة، ومنها ما هو غير محسوس يتمثل في الفائدة الراجعة للمستفيدين ويقاس أثرها في المجتمع ككل بالفائدة المرجوة من مراكز الإرشاد الأسري الأهلية والهدف المحقق لها، مضيفا أن معايير الجودة في المراكز برزت من خلال صدور القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية المنظمة لعمل مراكز الإرشاد الأسري التي احتوت على أكثر من 30 مادة تنظم العمل.

وتهدف اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية، إلى تقديم خدمة إرشادية متخصصة تسهم في استقرار الأسرة وترابط المجتمع بجميع فئاته العمرية، ورعايتها اجتماعيا ونفسيا وتربويا, كما تنص على أنه يجوز لأي شخص اعتباري أو مركز، تقديم خدمات الإرشاد الأسري الأهلي أو الإعلان عنها بعد الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقدم المراكز خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري والاجتماعي والمساندة الفنية لكلا الجنسين مع الالتزام بأحكام الشريعة والآداب العامة.

واشتملت القواعد التنفيذية على الاشتراطات في مالك المركز، ومن أبرزها أن يكون سعودي الجنسية، وألا يكون موظفا حكوميا، كما اشترطت القواعد أن يتولى الإشراف العام على المركز بنفسه، وأن يكون تحت مسؤوليته المباشرة، وأن يكون لكل مركز مدير متفرغ تفرغا تاما، ويتركز دور المركز في تقديم خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري والاجتماعي، والمساندة النفسية والاجتماعية لكلا الجنسين، وعقد الندوات العلمية، والدورات التأهيلية، وورش العمل ذات العلاقة بالأسرة والترابط بين أفرادها.

وحددت القواعد التنفيذية الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى إدارة المركز، وكان أبرزها أن يكون سعوديا، وأن يكون حاصلا على البكالوريوس أو أعلى منه، واشترطت توفير القوى العاملة اللازمة في العملية الإرشادية، والأعمال الإدارية والكتابية من السعوديين فقط، كما اشترطت- في مقدمي العملية الإرشادية- أن يكونوا ممن يحملون أحد المؤهلات الآتية: (الإرشاد الأسري- الإرشاد النفسي- العلاج الأسري- الإرشاد الاجتماعي- علم الاجتماع- علم النفس- الخدمة الاجتماعية- الطب النفسي)، إضافة إلى تخصصات أخرى متى توافرت الخبرة اللازمة.

اليوم

الصغار دون الثامنة عشرة في المرتبة الأولى يليهم النساء وكبار السن

45 ٪ من الأطفال يتعرضون للعنف الأسري

المصدر: جريدة اليوم الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4012077

فلاح الهاجري ـ الدمام

كشفت دراسة سعودية حديثة بكلية الطب في جامعة الطائف أن 38 % من الأطفال الذين يتعرضون للاساءة اللفظية من خلال بعض الكلمات مثل «غبي وكسلان وقبيح» وغيرها من الألفاظ والكلمات الجارحة يكونون عرضة للاضطرابات النفسية ومنها انخفاض تقدير الذات والاندفاعية والعدوان والقلق والاكتئاب.

وأوضحت الاخصائية النفسية الإكلينيكية مها الزوري أن الإحصائيات تشير إلى أن 45 % من أطفال المملكة يتعرضون للعنف الأسري وهي نسبة تشكل ظاهرة مخيفة، مضيفة ان أسباب العنف والاعتداء اللفظي تعود لضعف الوازع الديني والقيم الأخلاقية والوعي وتدني المستوى الثقافي، وتعاطي المخدرات وشرب الخمر، والمرض النفسي، والخلافات بين الأب والأم وعدم الرغبة في الإنجاب أو الطلاق والانتقام، ومرض السادية كلها من مسببات العنف الأسري.

واشارت الى ان العنف مشكلة صحية عمومية عالمية، وهو استخدام أي من اشكال القوة والإجبار بما يعرض سلامة الاخرين الجسدية والنفسية للخطر سواء كان فعلا أو لفظا، وعن أكثر الفئات عرضة للعنف والإيذاء تقول «حسب منظمة الصحة العالمية أن الأطفال دون الثامنة عشرة هم الأكثر عرضة للعنف والإيذاء ومن بعد ذلك النساء والفتيات وكبار السن والعجزة وذوو العاهات وحالات التخلف العقلي والخدم».

وأضافت الأخصائية الزوري أن الاعتداء اللفظي هو أخطر ما يتعرض له الأطفال من خلال الصراخ والكلمات السلبية الجارحة في المنزل أو المدرسة، مشيرة الى العديد من الآثار المترتبة على العنف منها اجهاد الجسم مما يسبب خللا في جهاز المناعة والجهاز العصبي والجهاز الهرموني وتدهور الذاكرة والقدرة على التعلم ومشاكل سلوكية «عدوان وعناد وقضم الأظافر ومص الأصابع وتبول لا إرادي» وأمراض نفسية «اكتئاب وقلق وخوف واضطراب في الشخصية» وفقدان الثقة بالنفس والانطواء،

واضافت أن الطريق للحد من الإيذاء اللفظي والعنف بشكل عام هو التثقيف والتعلم من خلال وضع برامج تدريبية عن التعامل مع الطفل بأساليب تربوية، والتأكد من أهلية القائمين على رعاية الطفل، والتعاون بين الأسرة، وطلب الاستشارة من المختصين.
فيما أوضح الأخصائي النفسي بوزارة الصحة والمعالج لسلوكيات الأطفال أحمد السعيد أن العنف اللفظي هو أحد أشكال العنف المعروفة وقد يكون أقساها وأكثرها إيلاما على الشخص سواء كان بالغا أو طفلا ولدا أو بنتا وكذلك بالنسبة للزوج أو الزوجة، وللأسف لا توجد لدينا احصائيات دقيقة في الموضوع أو بحوث أو دراسات فقط عن العنف اللفظي وإنما معظم الكتب والمصادر والدراسات تتكلم عن العنف بأشكاله المتعددة، وأضاف أن انتشار العنف الأسري في المجتمع يعود لعدة اسباب منها اعتقاد رب الأسرة جهلا أن من حقه ذلك ومن ثم تقليد من الأبناء لآبائهم الذين ينحون لهذا الأسلوب كقدوة لهم، وأيضا الجهل بالثقافة التربوية وعدم الاهتمام أو الاهمال، ولذا ينبغي على المختصين والمعالجين النفسيين الانتباه لتلك الأسباب.
وعن طرق العلاج قال السعيد: أهم طرق العلاج هو توعية الاسرة بمخاطر هذا الأسلوب، خاصة وأن ابرز مخاطره هو الاحتقار الذاتي بالنسبة للشخص المعتدى عليه لفظيا والاحباط والاكتئاب والأخطر هو الرغبة في الانتقام باستخدام نفس الأسلوب مع والديه أو الاخرين وكذلك النظرة الدونية للذات، وهنا لابد أن يكون المعالج على وعي بالمخاطر كي يحذر الأسر منها ومن الاستمرار باستخدامها، ومن العلاج مساعدة الطفل المعنف لفظيا بإخراجه من الشعور السلبي وتشجيعه للسلوك الايجابي وتعزيزه.
واضاف أن تلك الظاهرة خطيرة جدا على الفرد والمجتمع ويؤدي استمرارها الى افراز أشخاص بلا احترام ولا حب بينهم او بين الآخرين، متمنيا ان يعي المعالجون والتربويون والآباء والامهات أهمية الابتعاد عن ذلك.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حماية المستهلك بين الشعارات والقرارات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/31/article_881716.html

علي الشدي

ظلت قضية حماية المستهلك شعارا يرفع ويدوي في أروقة عدد من الوزارات وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة.. وفي مؤسسات المجتمع المدني وفي وسائل الإعلام المختلفة وأسست جمعية لهذا الغرض.. لكن المستهلك ظل يعاني جشع بعض التجار وتلاعبهم وعلى رأسهم بعض وكلاء السيارات الذين يبالغون كثيرا في أسعارها وتكاليف صيانتها وقطع غيارها.
ولم يقتصر الجشع والتحكم في المستهلك على التاجر الكبير، بل إن أصحاب المحال الصغيرة كانوا يضعون لوحات في مقدمة محالهم تنص على أن "البضاعة التي تباع لا ترد ولا تستبدل" ولو جادلت صاحب المحل بأن الاستبدال وحتى استرداد القيمة معمول به في جميع دول العالم، وأنك ستبلغ وزارة التجارة حول الموضوع لصمت عن الكلام وأخذ يؤشر على اللوحة مبتسما ومتحديا.. أما إن تعاملت معه بلطف فقد يتكرم ويتعطف ويعطيك بطاقة كتب عليها "لك قيمة البضاعة التي قمت بردها لشراء نوع آخر من المحل نفسه"، على أمل أن تضيع البطاقة أو تتكاسل عن العودة مرة أخرى.. وجاءت قرارات الدكتور توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة الأخيرة للتعامل مع حقوق المستهلك بعيدا عن الشعارات فتغير الحال وأصبح أصحاب تلك المحال يشعرونك بإمكانك استبدال السلعة أو ردها ولكن خلال مدة معينة، وقد تكون قصيرة بعض الشيء مقارنة بما هو معمول به في بعض الدول الأخرى.. وعودة إلى قطاع السيارات ما زالت المشكلة والصعوبات مع أن وزارة التجارة والصناعة تطلب الإبلاغ عن أي مبالغة في أسعار قطع الغيار أو الصيانة أو التأخر في تقديم هذه الخدمات.. لكن المشكلة في المستهلك السعودي فهو متسامح للغاية حتى أنه يفقد الكثير من المزايا الممنوحة له، وأذكر أن الرسوم الجمركية المستردة على المشتريات في بعض الدول الأوروبية تضيع على الكثيرين بل وربما على

معظم السعوديين، لأنهم لا يطلبون إيصالاتها ووثائقها وإن أعطاهم المتجر هذه الأوراق تركها صاحبها في الفندق أو في قاع الحقيبة ولم يقدمها في مطار المغادرة للجهة المختصة.. تاركا مبلغا يتمنى آخرون لو حصلوا عليه.
وأخيرا: لا شك أن هناك تحسنا ملحوظا في خدمات وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بحقوق المستهلك ليس فقط في مجال التجارة، وإنما في نطاق أكبر وهو المساهمات العقارية التي عانى وما زال يعانيها الكثيرون.. ويبقى بعد ذلك جانب مهم وهو توعية المستهلك حول كيفية الحصول على حقوقه واختيار أفضل السلع بأسعار مناسبة في سوق مفتوحة للاستيراد، فهل تقوم وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لوضع خطة توعية متكاملة على أسس علمية مستفيدة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى؟

اليوم

تطور القوانين وقضايا الأسرة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011016

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

التوجه نحو جمع قضايا الأسرة الواحدة في محكمة واحدة لينظرها قاض واحد يُعتبر مثل هذا التوجه خطوة موفقة بالرغم من انها قد جاءت متأخرة، ذلك ان اقامة الدعاوى الأسرية أو ما يُسمى بـقضايا (الأحوال الشخصية) لينظرها قاض واحد كتلك التي تكون بين الزوجين على وجه الخصوص من طلاق ونفقة وحضانة الأولاد وزيارتهم وما يتصل بها ويتفرع عنها من دعاوى أخرى قد تتعدد أحياناً لتصبح حالة أشبه بالتكاثر الأميبي، لتكون سبب ازدحام العمل عند القضاة وتشتيت الجهد وضياع الوقت يعد توجهاً صحيحاً يوفر الكثير من مزايا حسن سير التقاضي بين الأطراف، علاوةً على عدم اتاحة الفرصة للأطراف للنكاية ببعضهم البعض دون واعز ولا ضمير كما يحدث في كثير من الأحيان من تشتيت كل طرف لوقت وجهد الآخر، ولقد ظلت المرأة تدفع ثمناً غالياً بسبب مثل تلك الأوضاع وفي الغالب اننا نجد الأولاد هم ضحية كل هذا العناء، وبالطبع ان تجميع مثل هذه الدعاوى لينظرها قاض واحد فضلاً عن صحته يحتاج ايضاً إلى تشريعات منصوص عليها في قالب موحد تتوحد من خلاله الرؤية، حتى تأتي الأحكام متسقة مع بعضها البعض بما يحقق ثقة الجميع من قضاء ومتقاضين، وبما يحقق تقنين مثل هذه المسائل، ويتمثل التقنين المطلوب في مجموعة قانونية واحدة في نصوص جامعة مانعة تتيح للقاضي وللمتقاضي وضوح الرؤية في قراءة واحدة تمنع حدوث حالة التشتت الحادث الآن وتنهي حالات الازدواجية في العمل الواحد، والحق يُقال إننا نحتاج إلى وضع يحقق التوحيد الذي يجمع بين طرفي النزاع في المسائل الأسرية أمام قاض واحد وإن تعددت الدعاوى ذات الصلة، ما يحقق الكثير من المزايا، حيث تُتاح للقاضي سهولة النظر في المسائل الأسرية عبر نصوص موحدة ومتكاملة وشاملة تسهل للقاضي الدراسة والتأمل ومن ثمّ الاحاطة بكل جوانب النزاع الذي كثيراً ما يتفرع من مسألة واحدة تبدأ بالطلاق الذي تنتج بسببه دعاوى النفقة وحضانة الأولاد وزيارتهم وما الى ذلك من اجراءات ومسائل ما انزل الله بها من سلطان، وفي اعتقادنا أن مثل هذا التوحيد والتجميع ينهي ايضاً الحالة التي يعاني منها المحامي الذي كثيراً ما يجد نفسه موزع الجهد والوقت بين عدة محاكم لحضور عدة جلسات عن متقاض واحد هو أحد طرفي دعاوى متعددة أمام خصم واحد ايضاً، كما يتيح القانون المنصوص عليه ايضاً للقاضي وللمحامي الرجوع الى النصوص في شكلها الواضح والمحدد، ما يجعل المحامي عوناً حقيقياً للقاضي بصورة مُنتجة وفاعلة موجهة للهدف المنشود (العدل والرحمة)، حتى تنتهي حالات الاجتهاد الشخصي والتي قد لا تخلو في كثير من الأحيان من العيوب بسبب تشتيت الذهن ما بين اختلاف آراء الفقهاء بين راجح ومرجوح في المذهب الواحد، فما بالنا عندما يكون الأمر مرهونا بعدة مذاهب، كما ان وجود قانون في نصوص محددة وواضحة يساعد أيضاً المتعاملين في مكاتب فضّ المنازعات في محاكم الأسرة والقيام بدورهم على الوجه الأكمل والأشمل بما يُفضي إلى إنهاء النزاع في مراحله الأولية دون أن يمر بالكثير من التعقيدات كما هو الحال امام المحاكم وطريقة سير الدعاوى فيها.
واذا جاز ان التوجه المعلن لتطبيق مبدأ تجميع القضايا الأسرية أمام محكمة واحدة لينظرها قاض واحد انه سُيطبق مؤقتاً في منطقة الرياض دون غيرها، ما يعني تقييد تطبيقه فقط في محاكم الرياض بغية معرفة مدى فعاليته ونجاحه، فإننا نرى

أن هذا التقييد لم يكن موفقاً، وكان ينبغي ان يصدر التوجيه عاماً يعمم دون تقييده بمكان أو زمان محددين لكي يصبح قابلاً للتطبيق في جميع انحاء المملكة، وانّ تقييده بفترة تجربة في مكان معين من شأن ذلك أن يجعله عرضة للآراء الشخصية الضيقة التي لا تمت للهدف المنشود بصلة. ذلك ان المعاناة التي تواجهها الأطراف ويواجهها القاضي والمحامي في الرياض هي ذات المعاناة التي يواجهها الجميع في كافة أرجاء المملكة، ولا شك نحن في مملكة التوحيد نحتاج الى تعميق هذا المبدأ في كل علاقاتنا ومعاملاتنا في كل مكان، لهذا نأمل من الجهة المختصة ألا تقيد مثل هذا التوجه الحيوي ولو لفترة محدودة لكي تقرر فيما بعد مواءمته وصلاحه أو صلاحيته ومن ثمّ تعمم تطبيقه في بقية المناطق بالمملكة ، ذلك ان مثل هذا التوجه بتجميع القضايا الاسرية لينظرها قاض واحد ليس من المتصور صدوره الا بعد دراسة متأنية وتمحيص دقيق يؤدي الى التوصية للعمل به وما من شك انه يصدر من أُناس اكفاء ذوي نظرةٍ ثاقبة وخبرة متمرسة اتاحت لهم صحيح الرؤية وضرورة مثل هذا التطوير، وحيث إننا نرى أن هذا التوجه يعتبر من أهم الخطوات الإيجابية التي تتخذ على الإطلاق في هذا الجانب، فإننا ننادي بإطلاقه من أول وهله واتاحة الفرصة لتطبيقه في كافة أرجاء المملكة وفي وقتٍ واحد دون ترك الباب مواربا للتراجع عنه قبل تطبيقه تطبيقاً متكاملاً، بل ان مثل هذا التقييد من شأنه أن يجعل البعض يوجهون تفكيرهم للنقد والمآخذ فقط دون ان يتجه وعيهم ووجدانهم للمزايا التي لا نشك في أنها هي الغالبة. ما يستدعي تعميم الفكرة على كل انواع النزاعات أمام المحاكم ومن ثم تشريع القوانين لكافة النزاعات من مسائل مرتبطة ببعضها كالمعاملات المدنية والتجارية والمسائل الجنائية. ذلك ان المملكة تتطور في كافة المجالات وهي تتقدم في شتى المناشط، إلا انها لم تزل تحتاج الى نهضة واسعة لتطوير تشريعاتها وتطبيقها التطبيق الصحيح ذلك بتقنين كافة أعمال القضاء والأجهزة العدلية الأخرى المرتبطة بحياة الافراد والمجتمع ، ومن هنا ننادي بتشريعات محددة بنصوص جامعة مانعة والتسارع من اجل اصدار قانون الأسرة وقانون للمعاملات المدنية والنشاطات التجارية، وأيضاً قانون جنائي عام يشمل ما لم تحط به القوانين الخاصة القائمة الآن، ذلك لكي تنتهي حالة ارتباط مصير العباد بآراء شخصية محدودة لا تسلم في كثير من الأحيان من مجانبة الحق والعدالة، بحيث ان العدالة ادعى والرحمة أبقى وهذان المبدآن لا يتحققان الا في وجود قوانين في الصورة المنصوص عليها في مواد واضحة المبنى جلية المعنى للجميع ، ما من شأنه ان يسدّ كافة الثغرات التي لم تزل تعيب صحيح الفهم لمعنى العدالة والرحمة لدى الكثير مِنّا بسبب اختلاف الرؤى وفقاً لاختلاف المذاهب والآراء التي نستند عليها كمرجع بالطبع لا نستغنى عنه ولكن نحتاج الى ما يوحدنا حوله في صيغة واحدة وفي هكذا قوانين موحدة . وفي هذا لم نزل ننتظر دُور العلم والمعرفة ومنسوبيها من علماء وفقهاء في الجامعات السعودية التي تشهد تطوراً كبيراً الآن بعد ما أُنشئت فيها كليات القانون منذ فترة ليست بالقصيرة . وكليات القانون هذه بالرغم من انها خرّجت العديد من دارسي القانون إلا اننا لم نلحظ وجوداً واضحاً لهؤلاء الخريجين في الأجهزة العدلية المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجال القضاء الذي هو ادعى من غيره لجذب مثل هؤلاء الدارسين، ذلك حتى تكتمل حلقات التطوير المرجوة .

معاقونا .. شريحة اجتماعية كبيرة جديرة بالاهتمام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720639.htm

غسان بادكوك

حينما يتعلق الأمر بالإعاقة في المملكة، فإن أول ما يتبادر إلى ذهني هو اختلافي مع أمرين بشأنها؛ أولهما هو تسمية المعاقين بذوي الاحتياجات الخاصة، وهي العبارة «المخففة» التي أتفهم جيدا دواعي حرص البعض على إطلاقها عليهم؛ لأن مفردة (معاق) ــ في تقديري ــ هي أكثر وقعا في نفوس غير المعاقين، خصوصا واضعي السياسات ومقدمي الخدمات الذين يتعين عليهم مساعدة من قدر عليهم أن يكونوا معاقين، وبالتالي فكلمة (معاق) ليست عيبا أو نقيصة لنتجنب

استخدامها، بل هي أدعى للاهتمام بشؤونهم، ولفت الأنظار إلى معاناة معظمهم في مجتمعنا من التمييز والإهمال، أو التقصير في أفضل الحالات، مع الأخذ في الاعتبار أن الإعاقة هي موضوع وثيق الصلة أيضا بالصحة العامة وحقوق الإنسان.

وإذا كان البعض قد يعتبر الاختلاف السابق شكليا ويختص بوجهة نظري الشخصية، فإن الأمر الثاني ليس كذلك لأنه يتعلق باختلافي مع تقديرات عدد المعاقين السعوديين مقارنة بالأرقام المعلنة، ويعود ذلك لتجاهل الإحصاءات الرسمية توثيق عددهم، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على دقة الأرقام المتداولة محليا، والتي تقدرها مصادر صحفية بنحو ٧٣٠ ألف مواطن معاق، في حين أعتقد بأن عددهم الفعلي يزيد على الرقم السابق بنسبة كبيرة تبلغ نحو ٢٥% ليصل إلى مليون معاق!، وبذلك فإنهم يمثلون إحدى الأقليات الاجتماعية الأكبر حجما، والأقل حظا، والأجدر بالرعاية، علما بأن عدد السكان السعوديين ـ وفقا لأحدث إحصاء ـ يبلغ 20.3 مليون نسمة، وبنسبة نمو تبلغ 2.7% سنويا.

وبصرف النظر عن تفاوت التقديرات حول المعاقين السعوديين، فإن المؤكد هو أمران هما: ضخامة تعدادهم، ومحدودية الاهتمام باحتياجاتهم، وهو ما يطرح المزيد من التساؤلات والمسؤوليات على الأجهزة الحكومية، ويضاعف الأعباء على أسر المعاقين والمجتمع بشكل أوسع، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، حيث تشير دراسات أكاديمية وصحية إلى أن هناك معاقا جديدا بين كل ٥٠٠ ولادة حديثة، وبتطبيق ذلك على نسبة النمو السكاني للمواطنين حاليا، سيتضح أن عدد المواليد الجدد سنويا يناهز ٥٤٠ ألف مولود، وهو ما يعني أن عدد «ذوي الاحتياجات الخاصة» يرتفع بواقع ١٠٨٠ معاقا سعوديا إضافيا كل عام؛ على أقل تقدير.

وتجدر الملاحظة هنا أن الإحصاءات السابقة تختص فقط بالإعاقات الخلقية، ومن بينها مرضى التوحد ـ الذين يتجاوز عددهم نحو ربع مليون طفل في المملكة ـ إضافة للمصابين بمتلازمة داون، وأصحاب الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية، في حين تسهم حوادث المرور والعمليات الجراحية وبعض الأمراض المزمنة والشيخوخة والعنف في إضافة المزيد من المعاقين على التركيبة الديموجرافية للمواطنين، وعلى ضوء «الحقائق» و«التكهنات» السابقة، فنحن إزاء تحدٍ وطني وإنساني كبير، لا أعتقد مطلقا أننا أولياه ما يستحقه من الاهتمام؛ إن على مستوى التشريعات والبرامج والمبادرات، أو على مستوى التوعية والمرافق والخدمات.

ورغم أن قيادتنا الرشيدة لم تألُ جهدا في توجيه مسؤولي مختلف الأجهزة الحكومية المعنية بالإعاقة لبذل المزيد من الاهتمام بالتحديات التي يواجهها المعاقون، واعتماد المخصصات المالية المناسبة لذلك، فإن أصابع الاتهام بالتقصير تجاه معاقينا تتجه نحو المسؤولين المباشرين عن تلك الأجهزة، حيث يعتقد الكثيرون بأنهم أخفقوا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعامل المطلوب مع قضايا الإعاقة، بدءا من إعادة تأهيل المعاقين مجتمعيا بالشكل والقدر المطلوبين، ومرورا بتحسين نوعية حياتهم ودمجهم في المجتمع، وانتهاء بضمان حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص أمامهم.

ولو أردت تلخيص أبرز مطالب المعاقين والأسر التي تحتضنهم، فإنها تتمثل في توفير عوامل الحياة الكريمة لهم من خلال منظومة من المبادرات؛ أبرزها إعطاء ذوي الدخل المنخفض منهم (أو أسرهم) أولوية السكن في برامج الإسكان الحالية، وتوفير المؤسسات العلاجية الحكومية التي تهتم بتحسين حالة إعاقاتهم، وإنشاء المدارس المتخصصة التي تتناسب مع طبيعة احتياجاتهم بعد اضطرار معظم الأسر غير القادرة على إبقاء أبنائها المعاقين في المنازل بدون تعليم، في حين تقوم العائلات الميسورة بإرسالهم لخارج المملكة في مؤسسات متخصصة، أو دفع رسوم باهظة تصل لمائة ألف ريال سنويا لإلحاقهم بالمدارس الخاصة المحدودة العدد محليا، في الوقت الذي تبلغ إعانة الشؤون الاجتماعية ٨٠٠ ريال شهريا للطفل المعاق!.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل تشمل مطالب المعاقين توفير بنية تحتية وفوقية صديقة لهم، سواء في الشوارع العامة أو المباني العامة والحكومية والمكتبية؛ تشعرهم بحرصنا عليهم، وتسهيلات ووسائل مواصلات تلائم ظروفهم، ويكتمل ذلك بإعطاء المزيد من الحوافز لمؤسسات الأعمال من أجل توظيفهم في أعمال تتناسب مع طبيعة الإعاقات التي يعانون منها، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على أوضاعهم الاجتماعية والمادية والنفسية، ويساعدهم ليس فقط على التكيف مع أعاقاتهم، بل ويحفزهم على اكتشاف واستثمار مواهبهم وطاقاتهم بعد أن حبى الله الكثيرين منهم بقدرات خاصة في مجالات عديدة.

ولعل نقطة الانطلاق الجادة للتعامل مع قضايا الإعاقة في مجتمعنا هي القضاء على البيروقراطية والتراخي الملحوظ الذي أدى إلى إعاقة تنفيذ كثير من القرارات المهمة، وعلى رأسها تفعيل المجلس الأعلى للإعاقة الذي صدر قرار بإنشائه منذ ٢١ عاما، وبالإضافة لذلك يتعين المبادرة إلى إقرار استراتيجية وطنية موحدة لذوي الإعاقات، وربما تكوين هيئة عليا تختص بشؤونهم تضم في عضويتها الوزارات المعنية بهم بشكل مباشر، وهي الشؤون الاجتماعية، والصحة، والتربية

والتعليم، والعمل، والمالية بطبيعة الحال، بدون ذلك سوف يستمر المعوِّقون في إعاقة المعوَّقين، ولمن يشكك في ذلك ما عليه سوى السؤال عن «مهزلة» سيارات المعاقين حركيا التي لا تزال قائمة ولم تحل بعد!.
ختاما، إذا كان لي أن أطرح بعض المهام على الهيئة المقترحة، فهي البدء بوضع تصور شامل للاستراتيجية المطلوبة، ودعم تنفيذ الميثاق الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات CRPD، واقتراح التشريعات اللازمة لحماية ودعم المعاقين تمهيدا لتقديمها لمجلس الشورى، وإزالة العراقيل التي تحول دون مشاركتهم في المجتمع بشكل فاعل، والتنسيق بين كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص من أجل النهوض بأوضاع ذوي الإعاقات وتوفير الحياة الكريمة لهم، وتذليل كافة المعوقات التي تكتنف معيشة هذه الفئة الغالية.

تخفيض ساعات العمل ظلم للموظف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720636.htm

صالح إبراهيم الطريقي

أخيرا انتصرت «وزارة العمل» لموظفي القطاع الخاص، ورفعت مسودة النظام الجديد «للعمال» المتضمن بند خفض ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة لموظفي القطاع الخاص، ومنحهم يومين إجازة أسبوعية، إلى مجلس الوزراء ليتم إقرار النظام، فيصبح ساري المفعول ساعة توقيع المجلس عليه.
أقول: انتصرت لأن رجال الأعمال و«مجالس الغرف التجارية» التي أعضاؤها تجار أيضا، اشتغلوا كثيرا على تعطيل مشروع خفض ساعات العمل، وأخرجوا دراسات ليؤكدوا أن تخفيض ساعات عمل «الموظفين بالأرض» ستضر باقتصاد البلد، مع أني لا أعرف كيف يمكن لتحقيق العدل أن يصبح مضرا، كذلك تقليل ساعات العمل للموظف، سيخلق فرص عمل جديدة.
ما يهم هنا بعد هذا الانتصار «للموظفين بالأرض»، كيف يمكن لوزارة العمل بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وخبراء القانون، ألا يتحول «تخفيض ساعات العمل» إلى ظلم للموظفين؟
وأعني هنا المماحكة القانونية التي قد تلجأ لها الشركات التي لن تستسلم بسهولة، فتدخل موظفيها في جدل قانوني طويل حول بنود العقد، ونفس الشركات طويل في المماحكات القانونية، ويمكن أن تضغط على الموظف إن ترك وحيدا في هذه المماحكة القانونية التي قد تلجأ لها بعض الشركات.
فترجع للعقد القانوني بينها وبين الموظف، وللبند الذي يتحدث عن «العمل ستة أيام بالأسبوع مقابل مبلغ مالي وقدره كذا»، وأن عمل الموظف «5 أيام بالأسبوع» يعني إخلال بالعقد، وسيترتب عليه تخفيض للراتب، وقانونيا لن يستطيع الموظف فعل شيء سوى أن يقبل بهذا، لأن البديل إلغاء العقد دون أن يترتب على الشركة شيء، لأن من أخل بشروط العقد الموظف.
أضف إلى ذلك، خفض المرتب في تجديد العقود بعد النظام الجديد، فباستطاعة الشركة أن تضغط على الموظف، بأنها كانت تدفع له مرتبا وقدره مقابل عمل «6 أيام بالأسبوع»، وأنها ستخفض المرتب لانخفاض ساعات عمله، ولن يحتمل الموظف هذا الصراع وحيدا وسيقبل بالشروط الجديدة، خصوصا أنه لا يوجد «هيئة مدنية للعمال» لتسانده.
فكيف ستحل وزارتا العمل والتجارة هذا المأزق القانوني الجديد «الإخلال في بنود العقد بين الشركة والموظف» الذي بالتأكيد ستستغله الشركات لتحقيق مصالحها الاقتصادية، حتى لا يؤدي تخفيض ساعات العمل إلى ظلم جديد للموظف؟.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المحاكم العمالية .. المطلوب آلية عمل أفضل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/01/article_882154.html

كلمة الاقتصادية

في الوقت الذي يترقب فيه سوق العمل السعودي انطلاق المحاكم العمالية مع بداية عام 1437هـ، أعلنت وزارة العمل أن هيئات تسوية الخلافات العمالية فصلت في 12.8 ألف قضية، انتهت 1.8 ألف منها بالصلح بين طرفي العلاقة التعاقدية، أما القضايا المستأنفة فبلغ عددها 3.5 ألف قضية، في حين تلقت الهيئات الابتدائية منذ مطلع العام الهجري الجاري حتى نهاية شعبان الماضي 78.5 ألف قضية، منها 63 ألف قضية مدورة من فترات سابقة، وهذه الإحصائية التي تشير إلى وجود خلافات عمالية، إلا أنها تشير إلى انخفاض عدد النزاعات بعد مهلة التصحيح.

إن دور القضاء العمالي تطبيق الأنظمة واللوائح على الدعاوى العمالية وحفظ حقوق الأطراف عند الفصل في المنازعات العمالية، حيث يولي نظام العمل اهتماما خاصا لتسوية الخلافات العمالية التي تنشأ بين طرفي العمل، العامل وصاحب العمل سواء كان فردا أو منشأة، ولذا يتم تسوية النزاعات من خلال ثلاثة مستويات هي: مكاتب العمل، الهيئات الابتدائية، والهيئات العليا لتسوية الخلافات العمالية.

ولأهمية الخلافات العمالية سترعى وزارة العمل فعاليات منتدى الحوار الاجتماعي الرابع تحت عنوان "التسويات الودية وهيئات تسوية الخلافات العمالية" في مدينة الرياض في الثالث من أيلول (سبتمبر) لمدة يومين، وسيناقش المنتدى التسويات الودية، وهيئات تسوية الخلافات العمالية، وآلية تعزيز ودعم صلاحيات مكاتب الصلح والتسوية الودية. ومن أهم الموضوعات أيضا الأسباب المؤدية لزيادة أعداد القضايا العمالية، ودراسة الحلول المقترحة لخفض معدلاتها، ودور التوعية بالحقوق والواجبات من خلال الأنظمة والقوانين، في خفض أعداد النزاعات العمالية.

إن تنظيم العمل من الركائز الأساسية التي تؤدي إلى حفظ الحقوق، ويكون ذلك فقط من خلال سن قانون أو لائحة تؤمن الحماية لكل الأطراف، خصوصا العمالة المنزلية التي تعاني قصورا في تنظيم حقوقها وواجباتها، ولأن ضمان وحفظ حقوق صاحب العمل والعامل لا يفرق بين الوافدين بمن فيهم عمالة الخدمة المنزلية وغيرهم، فإنه بالنظر إلى تعدُّد مشكلات وقضايا حقوق العمالة المنزلية التي ينقصها سن نظام لحماية ما يقارب مليون عامل خدمة منزلية، بات من الضروريات التي تتطلب التدخل التشريعي الملائم.

إن نظام العمل يقف إلى جانب العمل وإلى جانب مصلحة العمل بصورة متوازنة تمنع من تحول عقد العمل إلى ضمانة للعامل كما هو الحال في وظائف القطاع العام، وهذا التحول في موقف نظام العمل واضح من عنواني النظامين السابق والحالي، ففي السابق كان نظام للعمل وللعمال وهو الآن نظام العمل فقط، وإن لوزارة العمل صلاحية واسعة في حماية مصلحة العمل وليس الوقوف إلى صف العمال أو أصحاب الأعمال، ولكنها ملزمة باتباع نصوص النظام وعدم مخالفته حتى في تلك اللوائح التنفيذية أو القرارات اللائحية التي تنظم بعض المسائل الدقيقة في نظام العمل.

وستبدأ المحاكم العمالية أعمالها بالنظر في المنازعات العمالية، ومن المتوقع أن تكون هناك آلية عمل أفضل تحقق السرعة وتوفر الدقة في إصدار الأحكام وتعطي لمرحلة الاستئناف دورها في مراجعة الأحكام وضمان تطبيق الأنظمة واللوائح، وهي خبرة قانونية ذات قيمة عملية ونظرية ويجب الاستعانة بها، حيث يتم نقل تلك الكوادر المتميزة من اللجان العمالية إلى المحاكم العمالية، مع تكثيف التدريب ورفع الحصيلة العلمية لقضاة المحاكم العمالية، وسيكون لمركز التدريب العدلي في وزارة العدل دور مهم في مرحلة نشوء المحاكم المتخصصة، ومنها المحاكم العمالية التي تستند في أحكامها إلى نصوص نظام العمل ولوائحه التنفيذية.

الرياض
www.Alriyadh.com

خط الكفاية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972278

نجوى هاشم

توصلت دراسة سعودية حديثة إلى مصطلح أطلقت عليه "خط الكفاية "لقياس معدل انتشار الفقر كما جاء في الخبر الذي نشر في "الرياض" في العاشر من إبريل 2014م.

وكشفت الدراسة التي تبنتها مؤسسة الملك خالد الخيرية ونشرت نتائجها المطبقة على عشرة آلاف أسرة في مناطق المملكة عن أن مصطلح "خط الفقر" المستخدم على نطاق واسع ليس مجدياً في المجتمع السعودي .. ولا يعكس بدقة الأوضاع المعيشية للأسر المحتاجة.!

ويعرف الباحث السعودي الدكتور سلمان عبدالعزيز الدامغ مصطلح "خط الكفاية"بأنه "الحد الذي يمكن عنده للأفراد أن يعيشوا حياة كريمة .. ولا يحتاجون إلى أي مساعدات إضافية .. ولايمكنهم دونه العيش حياة تغنيهم عن استجداء المحسنين أو التردد على الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات أو التسول".!

والواقع أن أهم مايلفت في الدراسة هو أن "خط الكفاية" للأسرة المكونة من خمسة أفراد هو مبلغ (8926) ريالا شهرياً من خلال قياس خط الكفاية الذي قام به الباحث بوضع 10مكونات تمثل الاحتياجات الأساسية للأسرة وهي (السكن، والأكل، والملبس ، والرعاية الصحية، والحاجات المدرسية، وحاجات الأطفال الرضع، والكماليات، واحتياجات أخرى" والمواصلات، والخدمات الأساسية، والترفيه).

ويشير الباحث إلى أن أهمية هذه الدراسة تنبع من أن ظاهرة الحاجة تزداد باستمرار في المملكة، وأنها ستمكن الجمعيات الخيرية في المناطق المختلفة من معرفة حاجات الأفراد والأسر الذين تقدم خدماتها لهم معرفة دقيقة مايمكنها من أن تصبح أكثر فعالية ، كما تمثل هذه الدراسة تقويماً لنظام الضمان الاجتماعي الحالي في المملكة نظراً لوجود جوانب نقص كثيرة فيه أبرزها عدم كفاية مخصصات الضمان الاجتماعي لحاجات الأفراد المستحقين!

منذ شهرين كتبت مقالاً عن خط الفقر وتناولت فيه أن من دخله 6000الآف يصنف على خط الفقر أو مادون وأن الراتب إن قلّ عن ذلك لأسرة من أربعة أفراد فهي تحت خط الفقر بكثير.

تأتي هذه الدراسة لتؤكد أن هنالك عددا كبيرا من المواطنين تحت خط الفقر لأن حد الكفاية كما توصل إليه الباحث" 8926" والواقع أن الوظيفة لنصف الموظفين أو أكثر من ذلك لاتوفر هذا المبلغ. فمن يعملون في القطاع الخاص كرجال أمن ومستخدمين وموظفين في المحلات أو الشركات لاتزيد رواتبهم على 4000 أو 5000 الآف ريال بعد التعديل ورفع الرواتب، وهو لايتماشى مع الحد الأدنى للحياة الكريمة وخاصة إذا كان أفراد الأسرة أكثر من خمسة أفراد.

خاصة أن الدراسة ربطت خط كفاية" 8926" بخمسة أفراد، والواقع أن أغلب الأسر السعودية أكثر من ذلك أبناء وأقارب يعيش أغلبها وهو ما يمثل المأساة تحت خط الفقر بكثير ما يضطرها للاقتراض أو اللجوء للجمعيات الخيرية التي تظل إمكاناتها محدودة جداً ولن تسد العجز الذي يخلفه الراتب غير الكافي ..فهي قد تمنح هذه الأسر مواد غذائية أو تساهم بمبلغ بسيط مساعد قد لايتعدى 500ريال شهرياً وهي لاتلام لضعف الإمكانات وكثرة المحتاجين والذين يعتقدون أنها ستسد حاجاتهم.

أتفق مع الباحث في أن ظاهرة الفقر تزداد، وأختلف معه في دور الجمعيات لأنها تظل محكومة بإمكاناتها المادية والبشرية، وأيضاً ارتباطها بالمدن الكبرى، فمثلاً يتبع مدينة جازان 5000 الآف قرية وجمعيتان أو ثلاث في مدينة جازان .

هل بالإمكان أن تفي باحتياجات الآف القرى؟ أو تصل إليهم وتوفر الحد الادنى لهم من الحياة الكريمة والتي هي في الأصل مسؤولية الدولة، وليس الجمعيات الخيرية أو المحسنين؟

في قرى جازان البعيدة أو على خط الأتوستراد بداية من الدرب والشقيق لو دخلت الى تلك القرى لاعتقدت أنهم خارج نطاق الخدمات، أسر بأطفال كثيرين، وبيوت بسيطة، يعيشون على معونات الضمان الاجتماعي وبعضهم بدون..
المشكلة أن الضمان الاجتماعي كما قال الباحث تشوبه الكثير من النواقص ولعل أبرزها عدم كفاية مخصصاته لحاجات الأفراد المستحقي فماذا تفعل 950ريالا لفرد أو لامرأة فقيرة؟
أعرف كثيرا من النساء يعشن على ذلك حياة فقر كامل، هل تكفي 950ريالا لمأكل وملابس وعلاج ومواصلات واحتياجات أخرى؟
السؤال لايحتاج الى إجابة؛ لإن إجابته عملية هذه الايام والأسر تواجه احتياجات المدارس وقبلها العيد وقبلها رمضان، و لتزامات الإجازة .. كل ذلك ضمن رواتب محدودة وارتفاع في الأسعار.. !
السؤال من لديه ستة أو ثمانية مع والدته أو آخرين وراتبه 9000هل يكفي؟
هو يحتاج الى ضعف هذا المبلغ، أو يكمل الشهر مقترضاً أو يتنازل عن الكثير من الأساسيات..
الكارثة في ذلك العلاج في ظل ارتفاع أسعار الأدوية كيف سيوفر ذلك؟ أو سيدخل مستشفى لحالة طارئة ؟
أعرف سيدة كريمة تتقاضى الضمان 950ريالا أرادت أن تعمل عملية في عينيها في مستشفى خاص فاضطرت إلى عمل جمعية 500 ريال لمدة عام على أن تمد يدها للناس، وأرتأت أن تعيش ب 450ريالا في الشهر؛لأن الضمان لايوفر العلاج، وليس هناك ضمان صحي..!
وهل وبنظري هذا هو الأهم يعاد النظر في مخصصات الضمان الاجتماعي، وزيادتها وبالذات للنساء الفقيرات "لأن الفقر أنثى"، رغم التحسن الطفيف في النظام في السنوات الأخيرة والمعونات التي خصصها خادم الحرمين الملك عبدالله لمستفيدي الضمان في رمضان لتغطية الاحتياجات وهي تساعد وتسد النقص لكن لامناص من زيادة المخصص حتى نحفظ كرامة المحتاج قبل أن تكتفي حاجته، والتي أعتقد أنها ستظل تلك الحاجة التي لاتسد بزيادة مقننة ومحدودة يقابلها ارتفاع في الأسعار !!!

الخدمات الصحية.. إلى متى؟؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140902/Con20140902720808.htm

أحمد عبدالله عاشور

لم يكن الخبر الذي نشرته صحيفة الحياة في عددها الصادر بتاريخ 15 أغسطس تحت عنوان (الحصول على موعد في مستشفى حكومي يحتاج إلى 6 أشهر).. لم يكن هذا الخبر مفاجئا بقدر ما كان صادما لدرجة الإيلام، فهو ليس خبرا مفاجئا من حيث أنه لم يكشف جديدا ولم يعر مستورا، فموضوع المواعيد في المستشفيات الحكومية وطول فترة الانتظار للحصول على موعد كشف أو سرير تنويم بات من الأمور التي يتداولها الناس في أحاديثهم اليومية وتعج بها صفحات الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي.. فهو لذلك ليس بالخبر الجديد أو الحدث الفريد.. وإنما كان ذلك الخبر صادما لأن ما يترتب عليه من مدلولات تفصح عن واقع مؤلم يعيشه عدد كبير من المواطنين في بلد أنعم الله عليه بنعم لا تعد ولا تحصى وثروات يحسدنا عليها الكثيرون.. وقيادة واعية مخلصة تضع هموم المواطن فوق كل اعتبار.. وكفاءات وطنية مقتدرة في مختلف الميادين والتخصصات.. أمران لا يمكن للإنسان تجاهلهما.. والانتظار طويلا وهما: التعليم.. حتى يكبر.. والمريض.. حتى يشفى.
ولا أكتمكم أنني كنت قد عقدت العزم فيما بيني وبين نفسي على أن أكف عن الكتابة في المواضيع التي تثير الحساسيات وتكشف العورات وتخلق العداوات وأن أكتفي بالحديث عن الإيجابيات.. إلا أنني اضطررت للتراجع عن هذا القرار تحت ضغط الصور المؤلمة وتكرار القصص والحكايات المحزنة ومشاعر اليأس والإحباط التي باتت تحاصرني صباح مساء في نظرات أولئك الذين اضطرتهم ظروفهم الصحية والمادية لمراجعة أحد المستشفيات الحكومية، فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع عن حكاية مؤسفة أو أن يلجأ إلينا البعض للتوسط وبذل المساعي للعثور على سرير تنويم في أحد

المستشفيات الحكومية.. بحكم علاقاتي السابقة بهذا الجهاز وأحيانا في بعض المستشفيات الخاصة التي انتقلت إليها عدوى انعدام الأسرة الشاغرة.
ولعل مما يزيد من مشاعر الحسرة والألم أن ما نسمعه ونقرأه من تصريحات المسؤولين في وزارة الصحة لا ينسجم إطلاقا مع ما نشاهده ونلمسه على أرض الواقع وكأنما هؤلاء المسؤولون يتحدثون عن بلد آخر ويصفون واقعا غير واقعنا الذي نعيشه، فلطالما تحدث المسؤولون عن افتتاح العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية وعن الجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة للتغلب على مشكلة المواعيد ونقص الأسرة إلا أن ما نشاهده ونلمسه على أرض الواقع وما يردده أي مراجع لأي مستشفى حكومي خاصة في المدن الكبيرة يختلف تماما عما يردده المسؤولون في الوزارة..
ولعل هذا الواقع يدفعنا لا محالة للتساؤل عن الأسباب الحقيقية التي أفرزت هذا الوضع وعدم تناسب الخدمات الصحية المقدمة للمرضى مع الاعتمادات المخصصة للصحة رغم التوجيهات الصريحة والمتكررة لقيادتنا الحكيمة ورغم الدعم السخي الذي قدمته القيادة لوزارة الصحة.
وكنت في مقال سابق قد تطرقت إلى هذا السؤال وحاولت الإجابة عليه.. وخلصت إلى أن الخدمات الصحية في بلادنا تعاني من أوضاع خلقتها تراكمات عديدة على مدى عقود من الزمن.. وأن وزارة الصحة بصفتها الجهة الرئيسية المسؤولة عن توفير الخدمات الصحية للمواطنين تعاني بدورها من مشاكل هيكلية وتخطيطية وإدارية وتنفيذية متعددة أدت في مجملها إلى فقدان البوصلة لدى مسؤولي الوزارة.. مما نتج عنه عجز الوزارة عن القيام بمسؤولياتها على الوجه المطلوب وفشلها في إيجاد حلول للمشاكل المتفاقمة التي باتت تقض مضاجع المواطنين وتكدر صفو حياتهم.
إنني كنت ولازلت أؤمن بأن صحة الإنسان لا يجب أن تكون مجالا للتجارب وأن أي نجاح للوزارة في إصلاح أوضاعها يجب أن ينطلق من رؤية جديدة ويستند إلى آليات مختلفة.. ويتحقق من خلال إجراءات حاسمة وقرارات شجاعة تشمل طيفا واسعا من المجالات والمحاور ذات الصلة، بهدف الخروج باستراتيجية واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ تضع في الاعتبار عددا من المهام الرئيسية تشمل ضمن ما تشمل ترتيب الأولويات بشكل صحيح وإنشاء قاعدة بيانات صحية متكاملة تحدد الوضع الراهن والاحتياجات الحالية والمستقبلية بشكل يسهم في التخطيط السليم مع بذل كل الجهود للقضاء على المركزية والتركيز على التطوير الإداري والفني وأهمها تدريب وتأهيل العاملين والالتزام بمعايير الجودة..
وممارسة أساليب فعالة للتقييم والمحاسبة وزيادة التنسيق والتكامل بين القطاعات الصحية المختلفة بما فيها القطاع الخاص ودعم برامج الطب الوقائي وبرامج تعزيز الصحة والاهتمام بتطوير البنى التحتية والإسراع في برامج خصخصة الخدمات الصحية وفق النماذج التي تناسب نظامنا الصحي مع الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وتطوير مراكز الرعاية الصحية وزيادة عددها بما يتناسب مع الاحتياج الفعلي.. وزيادة عدد أسرة المستشفيات الحكومية وخاصة أسرة العناية المركزة وتجاوز الأساليب البيروقراطية العقيمة في التواصل بين المسؤولين لضمان سرعة التنسيق.. ووضع برنامج زمني لمتابعة تنفيذ المشاريع الصحية والاستفادة من أي دراسات أو خطط استراتيجية متوفرة من مسؤولين سابقين وإكمال المناسب منها.. وأخيرا وليس آخرا التغلب على المعوقات الإدارية والنزعات الإحباطية ومراكز القوى داخل أروقة الوزارة التي تسعى إلى مقاومة التغيير وتؤمن بأنه ليس بالإمكان أفضل مما كان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المتاجرة بالهاربات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/02/article_882540.html

علي الجحلي

عندما قرأت خبر ضبط مكاتب تشغل العاملات المنزليات الهاربات تذكرت عاملتي التي هربت قبل شهر رمضان. كان الجميع يؤكدون أن العاملة ستعمل في منزل آخر، ولكن بأضعاف الراتب الذي تتقاضاه عند الفقير لله.

اجتمعت في القضية مكونات تبادل المصالح. المكتب يريد المال ممن لا خادمات عندهم، والعاملة تريد المزيد من الأموال لتحقق أكبر فائدة من وجودها في الغربة. تلك مكونات الجريمة التي أساسها تحقيق مصلحة أشخاص على حساب آخرين، بغض النظر عن جواز وقانونية تلك المصالح أو طريقة تحقيقها.
لهذا جاء الشرع والقانون ليضبطا العلاقة بين الناس، ويمنعا من يحاول أن يحقق مصالحه على حساب الآخرين من الانفراد والسيطرة على الأمور في المجتمعات. أظن أن على الضحايا في طرفي المعادلة "الكفيل ومشغل العاملة بطريقة غير نظامية" مسؤولية مهما قلّت بالنسبة للكفيل بالذات.
لكن ماذا عن الجهات المنظمة للعلاقات في المجتمع والمسؤولة عن تطبيق القانون؟ يجب أن تكون تلكم الجهات محايدة لتتمكن من تحقيق أقصى قدر من العدالة والتطبيق الأمثل للقانون، فهل هي كذلك؟
أمر آخر مهم، يجب أن تتشدد الجهات المسؤولة عن تطبيق القوانين عندما يصبح انتهاك القانون أكثر من حالة شاذة. التشدد والتفاعل السريع مع انتشار جريمة معينة وتطبيق عقوبات أكثر صرامة، يسهم في الحد من انتشار الجريمة. هذا ما استوقفني وأنا أقرأ أن "العمل" ضبطت مكاتب تشغل العاملات الهاربات. إذ لم يتم القبض على هؤلاء في فترة "الطفرة التشغيلية" وهي أيام وليالي شهر رمضان المبارك وما سبقها من أيام كانت فيها حوادث الهروب حديث المجتمع، وشكوى كل الناس.
يمكن أن نأخذ ظاهرة القبض تلك على كثير من المحامل، كل واحد أسوأ من الآخر. جاءت تلك الحملة في وقت أنهت فيه المكاتب مهمتها ولا مزيد من العملاء، كما أنها قبضت على عدد محدود لا يتجاوز 20 عاملة منزلية من الآلاف اللاتي هربن من كفلائهن. أما الضريبة التي فرضت فلم تتجاوز عشرة آلاف ريال وهي أرباح تشغيل ثلاث أو أربع عاملات.
هل يتوقع أحد أن تتوقف عملية تهريب العاملات وتشغيلهن بطريقة غير نظامية بعد حملة كهذه؟ لا أعتقد!

ما مصير الحقوق التي لا تقبل فيها الدعوى شكلاً ؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972565

محمد بن سعود الجذلاني

والمقصود – كما هو واضح في العنوان – أن هناك آلاف الدعاوى التي يقيمها أصحابها للمطالبة بحقوق ضد جهات الإدارة، من الدعاوى التي يختص بها القضاء الإداري ممثلاً في ديوان المظالم، وتصطدم هذه الدعاوى منذ بدايتها بعائق يحول دون سماع الدعوى والدخول في بحث الموضوع والتحقق من مدى عدالة المطالبة، ألا وهو العائق الشكلي المتمثل في تجاوز المدد المنصوص عليها في نظام المرافعات أمام ديوان المظالم (المادة الثامنة)، إذ مقتضى تطبيق ما نصت عليه هذه المادة، عدم قبول أي دعوى تتجاوز المدة الواجب المطالبة أو التظلم قبل انقضائها، وعدم القبول الشكلي هذا ليس له أي تأثير على موضوع الحق الذي لم يتدخل القضاء أصلاً لبحثه والتحقق من ثبوته أو عدمه.
ونظراً لكثرة الدعاوى التي تصدر أحكام من المحاكم الإدارية بعدم قبولها شكلاً لهذا السبب، والتي تُشكل نسبة كبيرة جدا من الدعاوى المنظورة أمام القضاء الإداري، فقد شغل هذا الموضوع تفكيري منذ مدة طويلة، ويتجدد هذا الهمّ كلما رأيتُ أو سمعتُ أو عُرض علي مطالبة أظنها عادلة، إلا أن تجاوز صاحبها لهذه المدد جعل القضاء ممنوعاً من سماع دعواه، ما يعني أن هذا الحق صار بمثابة الضائع.
ولستُ هنا بصدد مناقشة الأسباب الكثيرة التي تجعل بعض أصحاب الحقوق يتأخرون في المطالبة بها حتى تمضي هذه المدة، وذلك إما جهلاً منهم، أو لأعذار قد لا يقبلها القضاء؛ ولكني أردت طرح هذه القضية – الشائكة – للنقاش وكلي أمل أن يجد مقالي هذا صدى أو مبادرة من أي جهة أو مسؤول حريص على إحقاق الحق وبسط العدل وبراءة الذمة، والانتصار لشريحة كبيرة من المظلومين الذين قد تسبب في ظلمهم في كثير من الأحيان أخطاء ومخالفات من بعض الجهات الحكومية.

ثم إني أؤكد أيضاً على أنه ليس الغاية من كلامي السابق الاعتراض على ما تضمنه نظام المرافعات أمام ديوان المظالم من الإلزام برفع الدعاوى خلال مدد محددة، أو المطالبة بإلغاء هذه المدد، لأنها لم توضع عبثاً، وليست خلواً من المصلحة، وهذا ما سأوضحه في هذا المقال؛ إنما قصدتُ بتناول هذا الموضوع التأكيد على مسألة شرعية غاية في الأهمية، لها مساس بقضية الظلم الذي حرّمه الله على نفسه وجعله بين عباده محرماً، وبقيمة العدل الذي هو أساس الملك، بل وأساس صلاح الحياة واستقرار الأمم والمجتمعات .

فالمملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي جعلت أحكام الكتاب والسنة حاكمة على نظامها الأساسي وعلى جميع أنظمتها، والشريعة الإسلامية عظّمت أمر حقوق الخلق، وأعلن النبي صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع أن دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم حرام كحرمة ذلك الزمن العظيم في البلد المقدس.

وإنه ما من شكّ أن بعض أو كثيراً من الحقوق المدعى بها أمام القضاء الإداري التي يتجاوز أصحابها المدد المقررة للمطالبة بها، أنها حقوق ومطالبات عادلة، وأنه قد وقع عليهم أخطاء أو إجحاف من بعض الجهات الحكومية، ولم يحُلْ بينهم وبين التظلم، واستعادة هذه الحقوق، إلا تأخرهم في المطالبة .

وإذا كان الأمر كذلك فإن مما هو معلوم من أحكام الشريعة، ومتقرر عند كل المسلمين، أن حكم القضاء لا يُحلّ حق المسلم لأخيه، وأن من استولى على مال أخيه بغير حق، حتى ولو كان بحكم القضاء – الذي ليس له إلا الظاهر – فإن ذلك لا يجعل هذا الحق مباحاً لمن غصبه، وتبقى المحاكمة العادلة أمام ملك الملوك سبحانه الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، حين يُقتصّ حتى للبهائم من بعضها، فكيف بالحقوق التي لم يدخل القضاء في بحث موضوعها أصلا؟!.

وهذا الحكم الشرعي الخطير ليست جهات الإدارة مستثناة منه، بل يجري عليها ممثلة بالمسؤولين فيها ما يجري على الناس فيما بين بعضهم، من أحكام الشريعة.

ويكون الحساب يوم القيامة على من تسبب بأكل حق مسلم أو معصوم ظلماً، سواء أكان مسؤولاً أم موظفاً أم أياً كان مركزه في الجهة الحكومية، وأنه يُسأل عن هذا الظلم كلّ من كان له سلطة وقدرة على رفعه فلم يرفعه.

والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه : ما هو الإجراء المناسب الذي تقتضي براءة الذمة العمل به لحفظ هذه الحقوق ؟

وهذا ما سأحاول تلخيصه فيما يلي :

أولاً : أنه يجب على الجهات الحكومية كافة الوفاء بالتزاماتها، وتطبيق الأنظمة على وجهها الصحيح، واحترام الحقوق والمراكز القانونية، وهذا واجبها المناط بها شرعاً ونظاما. ولا يجوز لأي مسؤول أن يحاول الالتفاف على هذا الواجب والأمانة العظيمة أياً كانت المبررات .

ثانياً : ليعلم كلّ مسؤول أن عدم سماع القضاء لهذه الدعاوى لفوات مواعيد المطالبة لا يعني تحلل الجهة الحكومية من التزامها الثابت شرعاً ونظاما، فالنظام إنما قصد بوضع هذه المدد في الدعوى الإدارية، الوصول لاستقرار المراكز القانونية أمام الكافة، وجاء تحديد هذه المدد أيضاً مراعاة لما تحتاجه الإدارة من وقت لبحث التظلمات المعروضة أمامها، قبل اللجوء للقضاء، وحتى لا يتعمد بعض الأفراد التربص بحقوقهم مدداً طويلة ثم مفاجأة الإدارة بها بعد ذلك.

وليست الغاية من هذه المدد قطع الطريق على صاحب الحق، ومنعه منه وتصيير هذا الحق كلأً مباحاً لجهة الإدارة يجوز لها الاستيلاء عليه، فالحق باق على أحقيته، وله تعظيمه واحترامه وصيانته، إن لم يكن في الدنيا ففي الآخرة عند الحكم العدل سبحانه.

ثم إن هذه المدد وإن قيّدت نظر القضاء عن سماع الدعوى، إلا أنها لا تمنع جهة الإدارة عن بحث التظلم، والوصول للحق، سيما في دعاوى الحقوق الوظيفية والتعويض والعقود.

ثالثاً : إن عدم قبول الدعوى لتخلف الميعاد، ولئن كان محققاً لغاية مهمة تتمثل في حسن تسيير المرافق العامة وعدم إرباكها أو تعطيلها؛ إلا أنه يلقي على عاتق الجهات العليا في الدولة مسؤولية تنظيم جهات رقابية قانونية لبحث تلك التظلمات التي لم يقبلها القضاء، وصولاً إلى تحقيق غايتين مهمتين هما :

إعادة الحقوق الثابتة لأصحابها وإنصاف المظلوم منهم.

محاسبة من يثبت ارتكابه لأي مخالفة للنظام أدت لإلحاق الضرر بالمتضرر.

وذلك إبراءً للذمة وتحقيقاً للعدل وصيانة للحقوق الواجب صيانتها. وإن دولتنا التي تقوم على أساس تحكيم الشريعة، وولاة أمرنا الذين لا يألون جهداً في سبيل إحقاق الحق والحكم بالعدل، لا يستكثر ولا يُستغرب أن يحظى هذا المقترح عندهم بالقبول والاهتمام.

رابعاً : أتمنى على القضاء الإداري خاصة أن يراعي مثل هذه القضية في نظره للدعاوى، وفي حال توجه الحكم بعدم القبول شكلاً، ألا يخلو من لفت النظر إلى هذه المسألة وهي أهمية الحقوق وتعظيمها عند الله، وأن هذا الحكم لا يجعل من

حق المدعي – المحتمل – مباحاً للإدارة .
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"ساند" المغذي الجديد للبطالة وأكثر من ذلك

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/03/article_882862.html

عبدالحميد العمري

أظهر أحدث مسح للقوى العاملة 1435 ــ 2014 الدورة الأولى، الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ارتفاعا في أعداد العاطلين عن العمل من السعوديين، من 622.5 ألف عاطل بنهاية 2013 إلى 657 ألف عاطل بنهاية النصف الأول من العام الجاري، وانحصرت الزيادة خلال الفترة في رصيد الإناث الذي ارتفع من 361.1 ألف عاطلة إلى أكثر من 396.7 ألف عاطلة، مقابل تراجع أعداد العاطلين من الذكور للفترة نفسها من 261.4 ألف عاطل إلى 260.3 ألف عاطل.

وتجاوزا للاختلاف الكبير بين بيانات العاطلين عن العمل بين كل من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وصندوق الموارد البشرية التابع لوزارة العمل، وللاختلاف أيضا بين المصلحة من جهة وبقية مصادر البيانات عن سوق العمل المحلية لدى وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية من جهة أخرى، التي تختلف تماما في بياناتها حول أعداد العمالة الوطنية والوافدة بصورة كبيرة ولافتة، انتظارا لما سيظهره "مرصد سوق العمل المحلية" الذي مضى على الحديث عنه أكثر من ثلاثة أعوام مضت، ينتظر أن تدشنه وزارة العمل للقضاء على ذلك التضارب المعلوماتي بين ثلاث جهات حكومية حول ذات المتغيرات، الذي سيعالج دون شك هذه المعضلة حول أحد أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي.

حتى ذلك التاريخ غير المعلوم لدى أحد؛ تشير الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل من السعوديين، إلى ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين من 19.2 في المائة المسجل بنهاية 2013 إلى 19.3 في المائة في منتصف عام 2014، فيما سجل معدل البطالة للذكور السعوديين تراجعا من 12.8 في المائة للفترة نفسها إلى 12.4 في المائة، مقابل ثبات معدل البطالة بالنسبة للإناث عند مستوى 30.3 في المائة.

يستمد الحديث في هذه المرحلة الحاسمة من عمر سوق العمل المحلية، أهمية أكبر وأكثر حساسية بسبب عاملين جديدين، سيحولان مسار السوق في المستقبل القريب، العامل الأول: التغييرات المرتقبة على نظام العمل السعودي في القطاع الخاص، وتحديدا في مواده المتعلقة بالتعاقد بين رب العمل والعامل، التي ستمنح مرونة أكبر لأرباب العمل في الاستغناء عن خدمات العامل. العامل الثاني: بدء التطبيق الفعلي لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند"، الذي يستهدف حماية العاطل عن العمل مؤقتا، لمن كان عمره دون 59 عاما، بصرف تعويض شهري لمن فقد وظيفته لظروف خارجة عن إرادته مع رغبته في العمل وبحثه عنه.

أثبتت تجربة سوق العمل المحلية طوال نحو أربعة أعوام، رغم كل ما أظهرته بيانات وزارة العمل من زيادة ظاهرة في أعداد العمالة الوطنية داخل منشآت القطاع الخاص، يقدر وصولها منذ نهاية 2010 حتى منتصف العام الجاري 877.4 ألف عامل، مرتفعة من 724.7 ألف عامل بنهاية 2010 إلى أكثر من 1.6 مليون عامل سعودي وسعودية بحلول منتصف 2014، إلا أنها في الوقت ذاته واجهت تحديات جسيمة جدا، تمثلت في: 1) تفاقم التوظيف الوهمي، الذي لجأت إليه منشآت القطاع الخاص لتجاوز متطلبات عشرات البرامج واللوائح التي أقرتها وزارة العمل طوال الفترة. 2) ونتيجة لذلك ظل متوسط أجور العمالة السعودية متدنيا، وسجل بنهاية 2013 تراجعه للعام الثالث على التوالي، ليقف عند 4748 ريال شهريا "مسجلا تراجعا نسبته 11.2 في المائة، مقارنة بنهاية 2011"، ووفقا لاستمرار المعطيات بأوضاعها نفسها،

وقياسا على التطورات الحديثة الأخيرة، يتوقع أن يستمر التراجع في مستويات الأجور كما سأبين بعد قليل. 3) زيادة الاستقدام، وعدم قدرة منشآت القطاع الخاص رغم حجم التوظيف غير المسبوق في تاريخ الاقتصاد الوطني للعمالة الوطنية الاستغناء عن الاعتماد على العمالة الوافدة، وصل صافي الزيادة في العمالة الوافدة خلال الفترة نفسها 2010 ــ 2014 إلى نحو 2.3 مليون وافد "2.6 ضعف زيادة العمالة الوافدة"، ليبلغ حجمها مع منتصف العام الجاري إلى أكثر من 8.5 مليون عامل وافد، وهو أمرٌ مفهوم بالنسبة لمن يدرك طبيعة عمل منشآت القطاع الخاص، التي يتركز نشاطها على إما الاستيراد بالجملة من الخارج والبيع بالتجزئة في الداخل، أو على الدخل المتأتي من العقود والمناقصات مع الحكومة، وهو ما ينتج وظائف مؤقتة قياسا على ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، كما لا تتطلب تلك الوظائف توافر مهارات تعليمية مرتفعة، وهو ما يؤكده وجود أكثر 68 في المائة من العمالة الوافدة التي لا تحمل أكثر من الشهادة الابتدائية. وهذا بدوره أسهم في زيادة تحويلات العمالة للخارج، وفاقم من حجم التسرب الاقتصادي محليا.

الآن؛ يأتي الأثر المتوقع للتعديلات القادمة على نظام العمل الجديد، والغطاء التكافلي ظاهريا لنظام "ساند"، حيث سيسهم هذا التطور الأخير في زيادة المرونة بالنسبة لقطاع الأعمال للتخلص من العمالة الوطنية، غير أنه هذه المرة سيستهدف فئات بعينها تتمتع بارتفاع مؤهلاتها وسنوات خدمتها، وأخيرا وهو الأهم مستويات الأجور، التي يقدر عددها بأكثر من 203 آلاف عامل وعاملة من السعوديين. لا أقول هذه المرة يتوقع بل لقد بدأت فعليا العديد من الشركات الكبرى، وبعضها شركات تمتلك الحكومة في رأسمالها نسبا مرتفعة، بمخاطبة العديد من موظفيها في المستويات الوظيفية الرفيعة حول عدم تجديد عقودها، ونيتها في إنهاء الارتباط الوظيفي معها.

هذا سيؤدي بغض النظر عن زيادة معدلات البطالة، إلى تحقق ووقوع عدد من التطورات بالغة الضرر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة، يصعب بكل صراحة تصورها وتصور الآثار الفادحة التي ستخلفها وراءها، ولعل المجال يتاح قريبا لتسليط الضوء بصورة أكبر عليها في القريب العاجل ــ بإذن الله. غير أن المنشود في الوقت الراهن، وعلى وجه السرعة، أن يتم استدراك الأمر قبل أن يستفحل بنمط سيكون خارجا عن السيطرة حال وقوعه، ولن يفيد معه مهما اتخذت من حلول في تخفيف صداماته الاجتماعية والاقتصادية البالغة الضرر. إذ يجب اتخاذ التالي: 1) إعادة النظر كلية في التغييرات المقترحة على نظام العمل، وتحديدا فيما يخص مواد التعاقد بين أرباب العمل والعاملين. 2) إعادة النظر في نظام "ساند" من حيث مصادر تمويله بداية، ومن حيث الفئات العمرية التي يشملها، ليتم خفضه إلى سن 36 عاما، وفي حال فقد العامل وظيفته للأسباب نسها التي لأجلها أنشئ "ساند"، أن يتم صرف تقاعده إذا كان المتضرر قد أنهى خدمات تتجاوز 25 عاما، مضافا إليها تعويضه عن بقية سنوات خدمته المتبقية حتى سن 60، كونه لم يكن صاحب قرار إنهاء خدمته، وفي حال كانت خدمته دون 25 عاما، يتم تعويضه بما لا يقل عن 80 في المائة من أجره قبل فقدانه وظيفته رغما، دون تحديد زمن لها حتى يجد فرصة عمل بديلة، وهو المعمول به في العديد من الاقتصادات كالسويد وأستراليا، وهي الدول التي غابت تجربتها تماما عن التجارب التي استشهدت بها وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية. والله ولي التوفيق.

سِمة وتقريرها الائتماني: حقوق المستهلك المهدورة!

المصدر: جريدة الجَزيرة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140903ar2.htm

د. محمد بن يحيى الفال

من من المستهلكين الذي يعرف حقوقه كمستهلك فيما يخص تقريره الائتماني، انطلاقاً من رؤية الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سِمة)؟! والتي يوضح موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بأن أحد أهدافها السبعة وأولها، هو» نشر الثقافة الائتمانية في المجتمع بكافة أطيافه سواءً للأفراد أو المؤسسات». هدف جميل،

تمت ديباجته بطريقة يعتقد من يطلع عليها بأنه تم تطبيقه على أرض الواقع فعلياً. ولكن الحقيقة التي لا غبار عليها، هي أن غالبية المستهلكين في المملكة لا يعرفون الدور الذي تقوم به سِمة ولا آليات عملها، إلا بعد أن ترميهم الأقدار وبطريقة الصدفة المحضة وعند تقدمهم للحصول على قرض ليفاجئوا بأن أسماءهم مدرجة على قائمة سِمة السوداء للمتعثرين في سداد مستحقات سابقة. صفحة سِمة على الإنترنت تُشير بأنها أنشئت عام 2002م من قبل عشر بنوك تجارية تعمل في المملكة، وبأنها باشرت عملها فعلياً بدءاً من عام 2004م، وبإشراف مباشر من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي). عليه فإن سِمة لها في سوق العمل عشر سنوات، مدة كافية بأن يكون الجميع على دراية كاملة فيما يخص تقريرها الائتماني الذي يلعب دوراً أساسياً في أحقية المستهلك في الحصول على قرض أو خلافه داخل المملكة، وفي فترة لن تكون بعيدة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية.

قد يجزم المرء بأن غالبية المستهلكين ليست لهم لا الدراية أو الاطلاع عن الكيفية أو الأسباب التي تؤدي في نتيجتها النهائية إلا إدراج أسمائهم ضمن قائمة سِمة السوداء للمتعثرين. هنا تساؤل في غاية الأهمية والموضوعية، كيف يمكن لجهة غير رسمية، بمعنى أنها شركة خاصة أن تضع اسم مستهلك ضمن قائمتها الائتمانية كمتعثر عن السداد بدون علمه الشخصي، أو على أضعف الإيمان أن يكون مطلعاً على الأسباب التي تؤدي لذلك؟! ولعل الأدهى والأمر هو أنه يتم وضعه في القائمة بعد أن يسدد مخالفة التأخير في الدفع. ومثال ذلك إذا تأخر مستهلك يحمل بطاقة ائتمان عن تسديد قسط مستحق عن بطاقته الائتمانية، يتم حساب نسبة مستحقة عن هذا التأخير، يدفعها لاحقاً، ثم يُرفع اسمه لقائمة سِمة. لينطبق عليه مثل أمريكي ذائع الصيت وهو(Damned If You Do, Damned If You Don›t)، بمعنى» الويل لك إن فعلت، والويل لك إن لم تفعل». وبما أن الحديث ذو شجون، ففي أمريكا، وهي من الدول الأوائل في العالم التي طبقت نظام التقرير الائتماني للمستهلك، تم إصدار قانون لحقوق المستهلك فيما يخص تقريره الائتماني (Consumer Rights Report Act)، ويتكون هذا القانون من عدة نقاط، تصب في مجملها في صالح المستهلك أولاً، ومنه أنه يُلزم إطلاعه على أي معلومات ائتمانية تستخدم ضده من خلال اسم وعنوان ورقم تلفون الجهة التي أدرجت اسمه ضمن قائمة المتعثرين. كذلك فإنه إذا كان عاطلاً عن العمل ويتوقع أن يقدم على وظيفة خلال ستين يوماً، فإنه لا يُدرج اسمه ضمن قائمة المتعثرين. وللمستهلك كذلك الحق في الحصول على تقييم بالنقاط عن وضعه الائتماني وبشكل دوري، مما يجعله منتبهاً لأي انخفاض في تقريره يؤدي إلى عدم أهليته في الحصول على تسهيلات ائتمانية. ويؤكد القانون الأمريكي، أنه لا يمكن أن يشمل تقرير المستهلك الائتماني على عمليات سابقة ذات طابع سلبي ويكون لها تأثير على التقرير..

ويضيف القانون أنه من الضرورة الحصول على الموافقة الشخصية للمستهلك إذا كان تقريره الائتماني سوف يُرسل إلى جهة تقدم لها للحصول على وظيفة. وأخيراً، يحق للمستهلك الحصول على تعويضات بسبب تعرضه لمشاكل بسبب عدم عرض تقريره الائتماني عليه. وسائل التواصل الحديثة تتيح لجهة مثل سِمة التواصل مع من يصل لها اسمه في قائمة المتعثرين، فلماذا لا تتبع ما قامت به العديد من الجهات في تطبيق إعلام وإفادة الشخص ذي العلاقة بما يصلها من معلومات هي في صميم شأن يخص قدرته على الحصول على تسهيلات ائتمانية؟ فمثلاً نظام ساهر للمخلفات المرور يُعلم الشخص حال حصول مخالفة بالمركبة التي يمتلكها، وقد أعلنت الشركة السعودية للكهرباء في الأيام السابقة بأنها سوف تقوم بإعلام مستخدميها بقطع التيار الكهربائي عنهم في حالة عدم سدادهم قبل أربعة أيام من تاريخ القطع الفعلي للتيار.

يبقى تساؤل أخير حول دور الجهات ذات العلاقة في تقيم التقرير الائتماني للمستهلك الذي يصدر عن سِمة، وهي جهات رسمية وغير رسمية، وأول هذه الجهات هي مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، والتي يبدو أنها اكتفت بدور الإشراف طبقاً لموقع سِمة الرسمي على الإنترنت، دورها المحوري كونها الجهة ذات المسئولية الأولى في موضوع ذي علاقة غاية في الأهمية بأحقية المستهلك في الحصول على تسهيلات ائتمانية، تخلت عنه لشركة تضع وتسُن فيه ما شاءت من قوانين. وزارة التجارة والصناعة وعلى رأسها وزير عُرف عنه بأنه عملي ويسعي جاهداً نحو كل ما من شأنه تخفيف معاناة المستهلكين، يبدو أنه ارتضي بالأمر الواقع وبأن إشكالية التقرير الائتماني هي من اختصاصات مؤسسة النقد، وليست من اختصاصات وزارته. مجلس الشورى، كالعادة، هو الحاضر الغائب، يُسمع عنه جعجعة ولا يُرى طحناً، وكان المفترض منه وهو الجهة التي أنشأها ولي الأمر - حفظه الله- لتكون جهة استشارية ترفع كل ما يعترض المواطن من مشاكل للبت فيها وإصدار المراسيم الخاصة بحلها، يُتضح أنه مشغول بتصحيح أوضاع منسوبيه، والكل يذكر عدم تمريره لمقترح بدل السكن لموظفي الدولة، وفي نفس الأسبوع تم تمرير مقترح منح أعضائه وسام المغفور له - بإذن الله- الملك عبدالعزيز - طيّب الله ثراه-، مع كافة الامتيازات الخاصة بذلك. جمعية حماية المستهلك، ينطبق عليها مقولة المثل المديني الشهير «ما تقع السقيفة إلا على الضعيفة»، بمعنى أنها الجهة الأضعف والمفضّلة للعديد في نقدها لما يخص حقوق المستهلكين، مع أنها جهة غير تنفيذية ومؤسسة مجتمع مدني تحتاج للكثير من الدعم والرؤية لتحقيق أهدافها.

أخيراً، لو صدقت النوايا وبعدد من الاجتماعات التي لا تتجاوز أعداد أصابع اليد الواحدة بين الجهات ذات العلاقة والمذكورة أنفاً، فمن الممكن الوصول إلى صيغة لتقرير ائتماني يُرضي الجميع، المستهلكين والبنوك، ولكن ذلك مجرد

حلم فالبيروقراطية متجذرة ومقيمة فينا ما أقام عسيب، وهو الجبل الذي ذكره أمير الشعراء امرؤ القيس وهو يرثي نفسه عندما نزلت به المنية، ولا تفكر بالرحيل، وقودوها تسويف ومماطلات ببداية ولا نهاية.

يتيمة جازان

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22870

صالح الشيحي

اعتدت ألا أبدأ يومي بمتابعة مواقع التواصل أبدا. يوم الإنسان انعكاس لبدايته. إن كانت جيدة ستمر ساعاته جيدة، وإن كانت قلقة متوترة ستكون بقية يومه كذلك. البداية تجذب النهاية!

أمس، وعلى غير المعتاد، فتحت هذا الجهاز المزعج فقرأت رسالة، تقول "الوطن" إن يتيمة جازان التي انتحرت قبل يومين قد كتبتها صباح عيد الفطر الماضي. تقول في بدايتها: "مين قال إن الكل فرحان؟ إنت تعرف وش يصير في العيد؟ إنت تعرف كم بيت فقد شخص كان العام الماضي معاه. إنت واثق إن الكل مبسوط في العيد؟ كم واحد يتيم يتمنى أبوه ياخده معه لمصلى العيد. كم بنت يتيمة تتمنى تبوس راس أبوها في صباح العيد. كم بيت محروم من حس أمه في صباح العيد؟".

توقفت عن قراءتها فورا؛ لأن هذا الجزء كفيل بأن يجذب معه التوتر والحزن طيلة اليوم. هذه اليتيمة التي شنقت نفسها أول من أمس، كانت تعاني عنفا أسريا، والدها متوفى ـ وما أعظم فقد الفتاة لأبيها ـ ومحرومة من رؤية والدتها المطلقة، ولديها أخ وأخت أصغر منها، وجميعهم تحت وصاية إخوتها من أبيها. عانت العذاب كثيرا، وحاولت ـ كما تقول "الوطن" ـ إنهاء حياتها شنقا داخل المنزل أكثر من مرة، وأدخلت إلى المستشفى عدة مرات، إلا أنها فارقت هذه المرة الحياة".

لدي ثلاث نقاط، الأولى: رجاء من جميع مسؤولي حقوق الإنسان في جازان أن يتقدموا باستقالاتهم من هذه المهمة الجليلة التي تعدّ أكبر منهم، ومن مقاساتهم القصيرة.

الثانية: من هو مسؤول وزارة الشؤون الاجتماعية في جازان، وما حدود مسؤوليته تجاه فتاة حاولت الانتحار أكثر من مرة حتى نجحت؟

الثالثة: هي لذوي هؤلاء الفتيات المعنفات اللاتي أصبحن مواد صحفية تصدمنا كل صباح: أليس لهن أقارب؟! العرف والفطرة أن الفتاة حينما تتعرض للخطر أو الأذى تلوذ بحضن والدها، فإن كانت يتيمة تلوذ بحضن جدها، فإن عدمته، تلوذ بعمها أو خالها. الذي يحدث اليوم مؤشر خطير على تدهور العلاقات والروابط العائلية.

كان الله في عون كل يتيمة تعرضت للظلم، ورحم الله كل يتيمة دفعتها "قلة العزوة والسند" إلى الانتحار.

حان وقت تنفيذ خطة شاملة لتطوير القضاء

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/04/article_883191.html

كلمة الاقتصادية

في الوقت الذي يتابع فيه الجميع الخطوات الجديدة لمشروع خادم الحرمين لتطوير القضاء، قام الأمير تركي بن عبدالله أمير منطقة الرياض، بزيارة اطلع خلالها على خطوات تنفيذ هذا المشروع العدلي، الذي وضع له بصمة في جميع الأجهزة العدلية، حيث قال إن من واجب الجهات الإعلامية إظهار هذا المنجز الإسلامي المشرف، الذي يحقق في عمله تعاليم ديننا الحنيف. وقد أشاد الأمير بالتطور التقني الذي يشهده القطاع العدلي، وإسهاماته في سرعة إنجاز القضايا وتقليص فترة إصدار الأحكام.

لقد وصف الأمير ما تم إنجازه حتى الآن بأنه إنجاز مبهر على الأصعدة العدلية كافة، وفخر لكل مسلم يسره تطبيق شرع الله، فما رأيناه من أنظمة تقنية حديثة وفق معايير عالمية، فعلت في القضاء وأسهمت في تطويره بشكل عال وسريع في إنجاز المعاملات القضائية. وتمنى الأمير مزيدا من الإنجاز فوق ما تم إنجازه، داعيا الله أن يوفق الجميع لاستكمال إنجازات هذا المشروع الضخم الذي شمل جميع مرافق العدالة، حيث اطلع على النماذج التصميمية للمباني العدلية التي يجري تنفيذها والمطروحة للتنفيذ، البالغ عددها 116 مبنى محكمة وكتابة عدل كمرحلة أولى في خطة عمل الوزارة.

والقضاء قادم على التخصُّص النوعي للمحاكم وتنوعها بحسب أنواع القضايا والمنازعات، فهناك محاكم مدنية للأحوال العينية، وهي المحاكم العامة ومحاكم الأحوال الشخصية وهي أيضا محاكم مدنية، لكنها متخصّصة في الأحوال الشخصية أو قضايا الأسرة، ونوع آخر من المحاكم وهي المحاكم الجزائية، إضافة إلى المحاكم العمالية والمحاكم التجارية، وبيّنت آلية العمل التنفيذية لنظامَي القضاء وديوان المظالم مراحل الانتقال والكيفية التي سيتم بموجبها الفصل في الاختصاصات ونقل الكوادر القضائية والمدة الزمنية لذلك، وهو ما سينعكس إيجابا على سرعة البت في الدعاوى؛ لأن التخصُّص الدقيق سيكون عاملا مساعدا للقضاة والمتقاضين في معرفة الحكم وتوقعه، بسبب وضوح المبادئ في القضايا المماثلة.

ومنذ أن صدرت الترتيبات القضائية الجديدة، هناك ضرورة للتدريب، خصوصا مع تزايد الأنظمة، التي تمثل الجانب الإجرائي القضائي، حيث تكمن أهمية تلك الترتيبات في أنها تعيد هيكلة السلطة القضائية، وتضع الاختصاصات القضائية في مكانها الطبيعي وتفصل بين أعمال جهتي القضاء الإداري والعادي من جهة، وفي الوقت نفسه تعالج أوضاع اللجان والهيئات القضائية المتعدّدة المنتشرة في أجهزة حكومية رغم صبغتها القضائية.

إن الصعوبات كبيرة والمهمة ضخمة، ونحن أمام تصحيح وتطوير لأوضاع قديمة ومتراكمة، ولأنه حان الوقت للانتهاء من تنفيذ خطة شاملة لتطوير القضاء بصورة عامة، فإن الاعتراف بضخامة المشروع شرط لنجاحه، فهناك إعدادات للمباني وللأدوات المكتبية وتنظيم الارتباط الإداري وتعيين الأكفاء في مواقعهم، بما في ذلك عملية نقل الكوادر من ديوان المظالم إلى القضاء العادي، وبلا شك أن هناك حاجة إلى تعيينات جديدة في أكثر من مستوى في الكادر القضائي وكذلك الإداري، ولا بد من تهيئة العنصر البشري للعمل، فهو الأساس في أي برنامج أو مشروع، بل هناك مواصفات واشتراطات ضرورية يجب تحققها ثم تطويرها كي نصل إلى إعادة تهيئة السلطة القضائية بشكل حديث ومتوافق مع طموح ولاة الأمر.

حقوق الإنسان في العالم

البصيرة": أول مجلة مختصة بحقوق الإنسان في الخليج"

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أبو ظبي - وام
أصدرت "المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان" أول مجلة حقوقية دولية باللغتين العربية والإنكليزية تختص بحقوق الإنسان في منطقة دول "مجلس التعاون الخليجي" تحديداً والدولية بشكل عام.
وتستهدف المجلة الجديدة التي تحمل إسم "البصيرة" رفع مستوى الوعي على المستويين المحلي والعالمي في ما يتصل بقضايا حقوق الإنسان داخل دول "مجلس التعاون" وخارجها.
وتسعى "المنظمة الدولية الخليجية" من خلال إصدارها مجلة "البصيرة" ربع السنوية للإرتقاء بالوعي العام في المجال القانوني الإنساني والتشريعات الدولية والتأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان والارتقاء بها في جميع التشريعات والممارسات الحكومية، بالإضافة إلى إثارة قضايا عدة ترتبط بحقوق الإنسان حول العالم منها على سبيل المثال ما تناولته المجلة في عددها الأول حول قضية أقلية "فان غوجار" في الهند ومعالجتها على نحو يسمح بالتوعية تجاهها ولفت نظر الاهتمام الدولي لها.
وأكد المحامي منصور لوتاه رئيس "المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان" أن المجلة ستكون منبرا للتواصل بين منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي عن طريق المشاركة في حوارات حرة ومفتوحة حول أفضل السبل لمعالجة قضايا حقوق الإنسان على المستويات الإقليمية والدولية.
وأشار إلى أن العدد الثاني من المجلة والذي يصدر في تشرين الأول (أكتوبر) 2014، سيتناول قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالمرأة والطفل تحديدا، بالإضافة الى مناقشة الاقتراحات التي تستهدف تحسين وضع ثقافة حقوق الإنسان في منطقة دول "مجلس التعاون الخليجي" وعدد من القضايا على الصعيد الدولي، الى جانب الفقرات الثابتة في المجلة والمختصة بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالتشريعات الإنسانية الدولية.
يشار إلى أن "المنظمة الدولية الخليجية" هي منظمة غير ربحية مقرها جنيف ولها مكتب في دبي وتكرس جهودها بشكل كامل للتأكد من الالتزام بكل ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتضم في عضويتها أفرادا وشخصيات حقوقية وتربوية وخبرات دولية تنشط في مجال رفع مستوى المعرفة حول حقوق الإنسان وحمايتها.

رابطة للشباب الكويتي دفاعاً عن الحقوق وبعيداً من السياسة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ذو القعدة 1435هـ - 25 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الكويت – ريما البغدادي
هم نالوا دائماً الحيز الأكبر من اهتمامات المسؤولين في الكويت، الحيز الأكبر من التصريحات الإعلامية، وربما من بوادر طرح الأفكار والمشاريع، التي لا تزال في كثير من الأحيان ترواح مكانها. فالشباب الكويتي الذي تصل نسبته في المجتمع الكويت الى 68 في المئة في آخر إحصائية، بدأ منذ سنوات في شق طريقه بنفسه علّه يأخذ فرصته، على أن تكون فرصة حقيقية.
ورابطة الشباب الكويتي واحدة من إحدى المبادرات الشبابية التي جاءت لتحقق تطلعات الشباب على حد وصف القائمين عليها. فهي منظمة شبابية ذات توجه وطني، تأسست عام 2009 في ظل ندرة المنظمات الشبابية في الكويت حينها.
أعضاؤها يؤكدون عدم وجود خط سياسي موحد لرابطتهم «في الوقت الراهن» لضمان وصولها الى أكبر شريحة ممكنة من الشباب، فهي تسعى الى العمل على أهداف معينة تخص الشباب بصورة مباشرة لضمان تمثيل الرابطة لمصالح شريحة أوسع.
كيف جاءت فكرة انشاء رابطة شبابية؟ يقول رئيسها عبدالوهاب النجدي النقابي إن نواة فكرة تأسيس الرابطة جاءت حينما اجتمعت مجموعة من الشبان والشابات في أحد الملتقيات الثقافية عام 2006، فحينها تمت مناقشة فكرة تأسيس مظلة تجمع الشباب تحت رايتها لمناقشة الشأن العام وقضايا المجتمع والواقع الثقافي، لا سيما ندرة المنظمات الشبابية في البلاد حينها وعدم وجود دعم فعلي للشباب من جانب مؤسسات المجتمع المدني أو الدولة آنذاك، فتم وضع الخطوط العريضة لمنظمة شبابية تسمى «رابطة الشباب الوطني الديموقراطي» على أن تهتم بالشأن الثقافي والاجتماعي وقضايا الشباب، اضافة إلى تحفيز الشباب على الانخراط في النشاط العام، ولكن كانت البداية الفعلية للرابطة حينما تم انتخاب أول هيئة إدارية لها عام 2009 على أثر مؤتمرها الأول الذي نظم في الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.
ويعدد النجدي أبرز نشاطات الرابطة: «حملة لمحاربة مشروع الخصخصة المقترح لمجلس الأمة من جانب مجلس الوزراء الكويتي الذي رأت الهيئة الإدارية للرابطة آنذاك أنه غير مناسب لتطلعات جميع الكويتيين، إضافة إلى رؤيتنا أن حل الترهل الحكومي لا يكمن بتصفية القطاعات الحيوية للدولة بل من خلال إعادة هيكلتها ضمن السلطة التنفيذية، وتمت محاربة ذلك خلال التنسيق مع تحالف مكون من مؤسسات مجتمع مدني مختلفة. إضافة إلى ذلك، مارسنا الضغوط على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالتعاون مع منظمات أخرى لإلغاء الرقابة المسبقة على الكتب في معرض الكتاب السنوي من خلال حملة سمّيت بـ «حق» نظمت مجموعة من الندوات الشعبية والاعتصامات، كما نظمنا ندوات عدة بالتعاون مع بعض أعضاء مجلس الأمة لإيجاد حلول واقعية لقضية البطالة».
وكيف يمكن منظمة شبابية أن تعمل بلا خط سياسي محدد؟ يجيب النجدي: «نحن نريد أن نصل إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب، لا يوجد للرابطة خط سياسي معين في الوقت الراهن لضمان وصولها الى أكبر شريحة، فالرابطة تعمل على أهداف معينة تخص الشباب بصورة مباشرة، إلا أن لأعضاء الرابطة كأفراد لهم توجهات سياسية قد تكون في بعض الأحيان متباينة».
وعن مدى رضا الرابطة على اهتمام الدولة بالشباب الكويتي على الصعيد السياسي وأيضاً الاجتماعي، اكتفى النجدي بالقول: «حتى الآن بادر مجلس الوزراء بتشكيل حقيبة وزارية تهتم بالشباب سمّتها وزارة الدولة لشؤون الشباب لجذب الطاقات الشبابية وتوجيهها بما يخدم الصالح العام وفق مزاعمها كخطوة ثانية لمؤتمر «الكويت تسمع» الذي نظمه الديوان الأميري الكويتي لاستقطاب الشباب من كل الانتماءات السياسية، كما بادرت الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة الى تأسيس صندوق دعم المشروعات الصغيرة بموازنة مليارية، وفي تصريحات لأحد المسؤولين أن مجلس الوزراء شارف على إعداد اللائحة الداخلية للصندوق.
وتوضح بيبي الخشني نائب رئيس الرابطة والمهتمة بقضايا المرأة والشأن العام، وتتفاعل الرابطه مع قضايا الشباب، كالسكن والبطالة على سبيل المثال، فتقول: «تلك القضايا لا يتم حلها من قبل المنظمات الشبابية وحدها بل من خلال التعاون مع الجهات المختلفة، كما أننا لسنا في سدة اتخاذ القرار بل نحاول التأثير فيه، إلا أن الواضح للعين المجردة التوافق البرلماني-الحكومي لحل تلك القضايا الشعبية في الآونة الأخيرة لامتصاص السخط السياسي على تلك المؤسسات».
ولأنهم كرابطة يتحدثون ضمن أهدافهم عن الدفاع عن حقوق الشباب تشرح الخشني ذلك الهدف: «نسعى بشكل مكثف إلى تسليط الضوء على قضايا مختلفة تهم الشباب كقرار مجلس الوزراء في عام 2009 لإيقاف الدعم الحكومي للطلبة العاملين في القطاع الخاص مما يتعارض مع السياسة العامة للدولة للترويج للعمل في القطاع الخاص كبديل من الاعتماد

الكلي على وظائف يوفرها القطاع العام، كما نسعى لإقرار بعثات خارجية لطلبة الدراسات العليا أسوة بطلبة مرحلة البكالوريوس ودعم التحصيل العلمي بصورة أكبر، إضافة إلى ذلك نعمل على إقرار قانون ينظم عمل المنظمات الشبابية والمجموعات التطوعية».

وعن التنسيق بينهم وبين مؤسسات الدولة، تلفت الخشني: «بلا شك نتعاون مع مختلف الجهات الحكومية ذات الاختصاص ونجتمع مع بعض المسؤولين بين الحين والآخر لإبراز آراءنا حول مختلف القضايا وقلقنا في قضايا أخرى، ويتم التنسيق بيننا وبين الجهات الحكومية لتنظيم أنشطتنا في مرافق الدولة والحصول على بعض الأدوات والدعم اللوجستي، كما اجتمعنا مع مسؤولين في الهيئة العامة للشباب والرياضة حول إقرار وسيلة لإعطاء المجموعات التطوعية والمنظمات الشبابية الصفة القانونية للعمل في إطار الدولة، كما اجتمعنا مع مسؤولين من وزارة الدولة لشؤون الشباب لبحث سبل التعاون».

أما نشاطات الرابطة الحالية فيوضحها علي السالم، أمين سر رابطة الشباب الكويتي: «الرابطة تسعى حالياً إلى إيقاف مساعي إدارة البعثات الخارجية في وزارة التعليم العالي لزيادة نسب الثانوية للابتعاث الخارجي كونها تقلص فرص الحصول على تعليم جامعي في ظل زيادة نسب القبول في البلاد ووصول الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية في المؤسسات التعليمية المحلية، وذلك من خلال تحرك بالتنسيق مع بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي... ولعل أبرز ما حققته الرابطه بالإضافة إلى كل مساهماتنا كان المشاركة في تأسيس التحالف الكويتي المدني الذي يتكون من ست منظمات ذات توجه مدني ويهدف إلى كتابة تقرير الاستعراض الدوري الشامل الذي يقدم أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كل اربع سنوات ونصف السنة.

وعن تفاعل الرابطة مع الأحداث التي تمر بها الكويت بين الحين والآخر، يقول السالم: «نتفاعل مع القضايا التي تخص الشباب بصورة مباشرة في الوقت الراهن، فيما قد تكون لتلك القضايا اسقاطات سياسية ولكننا نتعامل بحياد سياسي من دون الدخول في سجالات مع أي طرف».

حقوق الإنسان تدرس مقترح إرسال وفد للتحقيق في جرائم داعش

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972187

جنيف - أ. ف. ب:

يعقد مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة اليوم الاثنين في جنيف اجتماعاً يبحث خلاله مشروع قرار اقترحه العراق يدعو إلى إرسال وفد يكلف بشكل عاجل بالتحقيق في الفظاعات التي يرتكبها مقاتلو تنظيم "داعش" في ذلك البلد.

ويدين مشروع القرار المطروح لدى دبلوماسيو الدول الـ 47 الأعضاء في المجلس "التجاوزات والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي الإنساني الناجم عن الأعمال الإرهابية".

ويحث مشروع القرار كل الأطراف على احترام القانون الدولي وحماية المدنيين وتلبية حاجاتهم بفتح ممر آمن أمام العاملين في المجال الإنساني من أجل الوصول إلى السكان المتضررين.

ويدعو مشروع القرار "المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة العراق على استعادة السلم والاستقرار والأمن في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في العراق والشام والمجموعات الموالية لها".

وأخيراً يدعو المشروع مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى "الإسراع في إرسال بعثة إلى العراق للتحقيق في إشاعات حول انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان ارتكبها التنظيم والتحقق من وقائع وملابسات" تلك الجرائم كي لا يبقى المسؤولون عنها من دون عقاب.

اليونسكو تدعو لمحو الأمية حول العالم بمنح الجوائز

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

تشكل النساء، اليوم، ثلثى مجموع الأشخاص الأميين الراشدين فى العالم البالغ عددهم 781 مليون نسمة. وهنالك أيضا 58 مليون طفل فى سن التعليم الابتدائى غير ملتحقين بالمدارس، ويُحرَم 63 مليون مراهق فى سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوى من حقهم فى التعليم، ويعرّضون بالتالى لخطر الالتحاق بقوافل الأميين. وترى المديرة العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا "أنّ هذا الوضع غير المقبول يكبح جميع الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة". (وصلة إلى الرسم البيانى الجديد لمحو الأمية). وتمُنَح جوائز اليونسكو الدولية لمحو الأمية لبرامج رائدة تبرز الدور المركزى الذى يضطلع به محو الأمية فى تعزيز التنمية المستدامة، من خلال حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحل النزاعات والتنوّع الثقافي. ومحو الأمية، بوصفه أساسا للتعليم والتعلّم مدى الحياة، يشكل حقا أساسيا ينص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. والفائزون بجوائزنا لعام 2014 يبيّنون كيف أنّ محو الأمية يُشكل عاملا مسرّعا للتنمية، إذ يُمكّن المجتمعات من أن تنمو على نحو أكثر شمولية واستدامة. ويشكل هؤلاء الفائزون مصدر وحى لنا جميعا بفضل مشاريعهم الخلاّقة التى كان لها أثر دائم على الأفراد والمجتمعات حتّى فى أشد الظروف صعوبة وقسوة. وسوف يجرى تسليم الجوائز فى مدينة دكا (بنغلادش) بمناسبة اليوم العالمى لمحو الأمية (وصلة إلى الصفحة على شبكة الإنترنت)، وذلك فى سبتمبر. وتشمل الجهات الفائزة بجائزة اليونسكو – الملك سيجونغ لمحو الأمية (وصلة) كلا من وزارة التربية فى إكوادور ورابطة تعزيز التعليم غير النظامى فى بوركينا فاسو. وفى إكوادور، استفاد ما يناهز 325000 شخص من "مشروع توفير التعليم الأساسى للشباب والكبار" منذ انطلاقته. ويجرى تشجيع المشاركين على الاستفادة من الخدمات المدعومة من قبل الحكومة، مثل الوظائف والرعاية الصحية والمنح الزراعية. ويجرى تعليم السكان الأصليين بلغتهم الأم استنادا إلى نهج يقوم على رؤيتهم للعالم. وتقول إيستر ماريا لوموس، مستشارة محو الأمية فى الوزارة، ما يلى بهذا الصدد: "لقد أصبح بإمكان 44021 شخصا من السكان الأصليين (الكيشوا) وسكان إكوادور القراءة والكتابة بلغتهم الأم، الأمر الذى يضمن لهذا الشعب المتواجد بشكل أساسى فى المناطق الريفية الحفاظ على هويته الثقافية وتعزيز قيم أسلافه." وفى بوركينا فاسو، تركّز رابطة تعزيز التعليم غير النظامى على النساء ومحو الأمية، إذ إنّ النساء "يشكّلن أكثر من 50 فى المائة من سكان بوركينا فاسو، ولسوء الحظ أغلبيتهن من الأميات مع نسبة تبلغ 82 فى المائة". ويعكس هذا الوضع غير المقبول أحد أهم مظاهر الظلم الأكثر شيوعا فى أيامنا هذه، ألا وهو عدم التكافؤ فى فرص الانتفاع بالتعليم. والأمية تبقى النساء مهمشات وتشكل عائقا أساسيا يحول دون الحد من الفقر المدقع. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إذا لم تتمتع النساء بحقوق متساوية وفرص متكافئة. وبهدف تمكين النساء اللواتى يعشن فى الفقر المدقع، يسعى برنامج الرابطة إلى تحسين حياة النساء عن طريق تزويدهن بمهارات القراءة والكتابة والحساب وتدريبهن فى مجال الصحة والتنمية الاقتصادية المستدامة، فضلا عن تقديم تسهيلات لهن للحصول على قروض صغيرة. والبرنامج الذى استفادت منه 18000 امرأة حتى الآن فى بلد متعدد اللغات والثقافات قد حقق نجاحات عديدة على صعيد مكافحة الفقر وإزالة الغابات والتلوث، وذلك من خلال أنشطة نُفّذت بخمس لغات محلية. وأمّا جائزة اليونسكو – كونفوشيوس لمحو الأمية فقد فازت بها ثلاث منظمات، ومن بينها الجمعية الجزائرية لمحو الأمية (إقرأ) التى نفّذت برنامجا بعنوان

"محو الأمية والتدريب ودمج النساء". وقد وفّر هذا البرنامج الدعم إلى أكثر من 17000 شخص حتى هذا التاريخ. وبالإضافة إلى تدريس مهارات القراءة والكتابة والحساب، يقوم البرنامج بتعليم المشاركين فيه على المواطنة، والصحة، والحماية البيئية، وحقوق الإنسان. كما يوفّر المشورة القانونية للمتدرّبين السابقين بغية مساعدتهم على إدارة مشاريعهم الجديدة. وتتذكر عائشة باركي، رئيسة جمعية "إقرأ"، قائلة: "لقد واجهنا مؤخرا حادثة أليمة. فقد قامت والدة شابة لم تكن تعرف القراءة أو الكتابة بإعطاء الدواء الخاطئ لابنها الصغير. وكان جلّ ما فهمته أنّ ما أعطته لابنها كان دواء وتمنّت أن يشفيه من مرضه. ولكن، ما كان من الدواء الخاطئ إلاّ أن جعل حالة الولد تتدهور أكثر فأكثر، الأمر الذى أودى به إلى المستشفى. فمحو الأمية لا يشكل أداة للنمو الاقتصادى فحسب، بل هو أيضا فى غاية الأهمية لبقاء المجتمعات. والجهل يكلّف أكثر بكثير مما قد توفّره المعرفة. ويمكن لمحو الأمية أن ينقذ أرواحا!". وفى إسبانيا، فازت مدرسة التعلّم مدى الحياة من أجل التنمية المجتمعية فى بوليغونو سور بجائزة على مشروعها الذى يوفّر تدريبا من أجل محو الأمية، وتعليما مهنيا، وتعليما خارج الإطار المدرسى يمكن التصديق عليه، ويزوّد المستفيدين منه بالمهارات اللازمة للحصول على عمل وتنظيم المشاريع. ويتوجّه المشروع إلى مجموعة متنوّعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة تضم مواطنين من إسبانيا ومهاجرين من شمال أفريقيا وأفرادا من جماعة الروم فى منطقة يسودها الحرمان فى إشبيلية. ويتيح المشروع، من خلال عدد من الأنشطة المجتمعية المرتبطة بالموسيقى والمسرح على سبيل المثال، تعزيز الوعى بالثقافة والإيكولوجيا. ونجح هذا البرنامج فى إدراج مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية فى العمليات الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق التنمية المجتمعية، وفى إبراز الإمكانات التى توفرها أنشطة محو الأمية لحفز الناس على العمل وتغيير حياتهم نحو الأفضل. وتعكس الشهادات التى وفّرها المتعلّمون الجدد التحوّل البعيد المدى الذى تفضى إليه المعارف والمهارات المكتسبة حديثا فى جوانب الحياة كافة. (وصلة إلى مقالة لوسيا) وتقول دولوريس غاييغو: "عمرى 54 عاما وأنا أتعلّم القراءة والكتابة. ولم أكن قادرة على الدراسة عندما كنت شابة لأنّه كان على أن أعتنى بإخوتى وأخواتي. وأصبحت الآن آتى كل يوم إلى المركز، حتّى أننى ألحقت والدتى به، فارتادته على مدى ثمانى سنوات وتعلّمت القراءة هى أيضا". للمزيد بالانجليزية والفائزان الأخيران هما معهد مولتينو للغات ومحو الأمية (جنوب أفريقيا) والمعهد الدولى لمحو الأمية. فبرنامجهما الابتكارى بعنوان "جسور إلى المستقبل" يستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتزويد سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نموا بالمهارات اللازمة، بصرف النظر عن أعمارهم. ويتيح البرنامج للأطفال والشباب والكبار اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتعلّم استخدام الحواسيب، وذلك باللغة الإنجليزية وبثلاث لغات أفريقية. واستُهل البرنامج فى عام 2007، واستفاد منه 30000 طفل من أطفال المدارس و 6000 شخص من الشباب والكبار فى مراكز التعليم الأساسى والتدريب المخصصة للكبار. ويعزّز البرنامج التنمية المستدامة من خلال توفير مضامين تعليمية ترتبط بالصحة والبيئة والتنمية الاجتماعية والتعليم المهني. ويشير سيباتى ماشوغا، وهو مدرّس فى معهد مولتينو فى ليمبوبو، إلى السعادة التى يشعر بها تلامذته إزاء التعلّم بواسطة الأجهزة اللوحية، قائلا: "لقد كانت المرة الأولى التى يرون فيها ويسمعون التكنولوجيا بلغتهم الخاصة". وأضاف: "تحتاج ليمبوبو إلى التكنولوجيا ليس فقط للتلامذة من الصف الأول وحتى الصف الثالث، بل أيضا لتلامذة المرحلة الثانوية. وقد رأيت تلامذتى يشعون فرحا فى ذلك اليوم وأتمنى أن أتمكّن من القيام بالمزيد من أجلهم. ويتعيّن تخصيص يوم واحد على الأقل فى الشهر لتعليم التلامذة بواسطة الأجهزة المحمولة/ التكنولوجيا". للمزيد بالانجليزية ويُظهر الفائزون بجوائز اليونسكو، من خلال مشاريعهم الاستثنائية، الدور المحورى الذى يضطلع به محو الأمية فى مساعدة الأفراد فى تنمية طاقاتهم الكامنة كاملة، وفى إرساء مجتمعات أكثر استدامة، وعادلة وسلمية. ويزوّدوننا بالأمل فى أنّه بإمكاننا أن نضع معا حدا لحلقة الاستبعاد التى تفضى إليها الأمية. وتُقدِّر اليونسكو أنّ 84 فى المائة من سكان العالم اليوم قادرون على القراءة والكتابة، مقابل 76 فى المائة فى عام 1990. ومع أنّه قد أُحرز تطوّر باتجاه تحقيق أهداف محو الأمية على الصعيد الدولي، إلاّ أنّه لا يزال هنالك تحدّيات كبرى يتعيّن تخطيها فى المستقبل من خلال اعتماد حل دولى قوى فى إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وقالت المديرة العامة فى هذا الصدد: "إنّ محو الأمية أكثر بكثير من مجرد أولوية تعليمية. إنّه استثمار فى المستقبل بامتياز. وتجمعنا رغبة مشتركة فى ضمان تحويل هذا العالم إلى مكان يعيش فيه عدد أكبر من المتعلّمين".

الحكومة المغربية تدافع عن سياستها لحماية الأطفال أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف

أقرت بوقوع 10936 حالة عنف نجم عنها تحريك 11324 دعوى قضائية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=13064&article=785901&feature=#.VAgBtBZh_IU

الرباط: «الشرق الأوسط»
دافعت بسيمة حقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية المغربية، مساء أول من أمس أمام لجنة حقوق الطفل بمجلس حقوق الإنسان في جنيف عن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية المتعاقبة لضمان احترام حقوق الطفل. وأعلنت حقاوي، القيادية في حزب العدالة والتنمية، ذي المرجعية الإسلامية، متزعم الائتلاف الحكومي الحالي، خلال جلسة مناقشة التقرير الدوري حول مدى تنفيذ المغرب للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عن التدابير التي اتخذها لإصلاح تشريعاته الضامنة لحقوق الأطفال.
وبسطت حقاوي المستجدات الإيجابية التي حملتها مدونة الأسرة في ما يتعلق بالمساواة بين الأحفاد الذكور والإناث في حق الإرث من الأجداد، مشيرة إلى الإيجابيات التي تضمنها قانون الجنسية الذي أصبح يمنح الجنسية المغربية للطفل من أم مغربية وأب أجنبي، ومدونة (قانون) الشغل التي تمنع تشغيل الأطفال من دون سن الـ15، فضلا عن مصادقة البرلمان على القانون المتعلق بشروط فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراسيمه التطبيقية الذي يشمل مؤسسات التكفل بالأطفال في وضعيات مختلفة.
وعدت حقاوي مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بمراجعة لائحة الأشغال الخطيرة الممنوعة على الأطفال أقل من 18 سنة لبنة في بناء الترسانة القانونية التي نهجتها الحكومة لضمان العيش الكريم للأطفال، مضيفة أن الحكومة أحالت أخيرا على البرلمان مشروعي يتعلق الأول بالعمال المنزليين، والثاني بمحاربة العنف ضد النساء يتضمن عدة تدابير حمائية خاصة بالطفلة.
وقدمت حقاوي رسائل الطمأنة لمجلس حقوق الإنسان بصدد الحالة الصحية للأطفال المغاربة، موضحة أن نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة (من 1 إلى 12 شهرا) تقلصت من 26 وفاة من ألف ولادة حية خلال الفترة 1987 - 1991 إلى 7.1 وفاة من ألف ولادة حية سنة 2011.
وفي ما يتعلق بحق الأطفال في التعليم والتربية، أكدت حقاوي توفر المغرب على مؤشرات مشجعة، معلنة انتقال معدل التمدرس بالتعليم الابتدائي من 90.5 في المائة خلال سنتي 2008 و2009 إلى 96.6 في المائة خلال سنتي 2011 و2012، بالإضافة توسيع تغطية القرى بالمؤسسات الإعدادية من 53.9 في المائة إلى 57.5 في المائة بين موسمي 2008 – 2009، و2011 - 2012، مع تسجيل ارتفاع نسبي في معدل تمدرس الفتيات بالتعليم الإعدادي بـ 8.5 في المائة.

في غضون ذلك، أقرت الحكومة في رد مكتوب حول تساؤلات لجنة حقوق بوقوع انتهاكات عنيفة اتجاه الأطفال، وأعلن جواب الحكومة عن تسجيل 10936 حالة عنف ضد الأطفال خلال السنة الماضية، معترفا بتعرض 2248 طفلا للاستغلال الجنسي منها 207 حالة اغتصاب و 287 حالة اغتصاب نتج عنها افتضاض. وأكد بيان إقرار الحكومة أن الانتهاكات ضد الأطفال تسببت في تحريك 11324 دعوى قضائية.
وكشفت الحكومة عن تخصيصها 12 مليون دولار لوزارة والأسرة والتنمية الاجتماعية كموازنة لحماية منظومة حقوق الأطفال واستراتيجية تنفيذها خلال سنة 2013.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014 م
http://www.alyaum.com/article/4011148

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5595

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
6 ذو القعدة 1435هـ - 1
سبتمبر 2014م

اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4011634

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5603

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء 8 ذوال قعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140903/cartoon.htm?car=mn

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

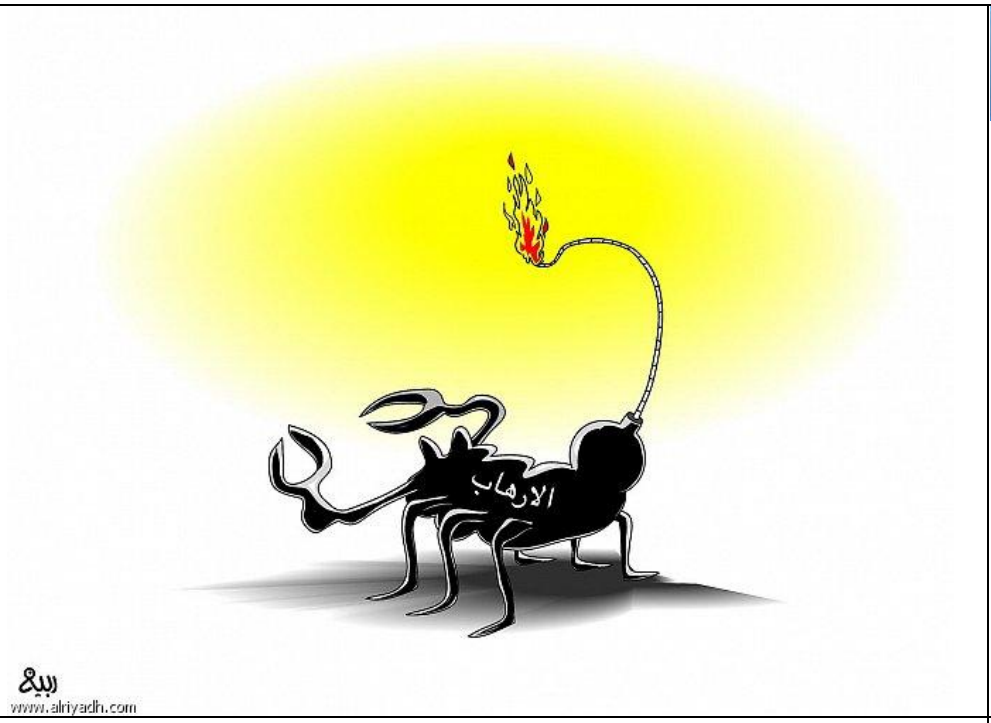

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م

http://www.alriyadh.com/973000

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 9 ذو القعدة 1435هـ - 4 سبتمبر 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140904/cartoon.htm?car=mn